•بسم الله الرحمن الرحيم

" ملخص البحث "

• من أهم القرائن التي تؤثر في المعنى دائما، وفي الإعراب في مواضع كثيرة –قرينة البنية، على اختلاف أنواعها: اسمًا أو فعلًا، جامدًا أو مشتقًا.

• وعند احتمال البنية لأكثر من وجهٍ تتعدد معه أوجه التأويل والإعراب، وهي ظاهرة قد حظيت عند أهل التفسير والتأويل وأصحاب المعاني والمعربين بعنايةٍ فائقة، ومن هؤلاء/ مكي بن أبي طالب –رحمه الله تعالى–(ت ٤٣٧هـ)، في كتابه: مشكل إعراب القرآن.

• وقد تتبع البحثُ هذه الظاهرة في هذا المصنَّف المبارك، وجاء في مباحث عدة، أهمها:

• ما يحتمل المفرد والجمع – ما يحتمل الجمع والمصدر – ما يحتمل المصدر والظرف – ما يحتمل التذكير والتأنيث – ما يحتمل التذكير والتأنيث – ما يحتمل الاسم والفعل – ما يحتمل البناء للفاعل والبناء للمفعول.

• مع الحرص على تتبع رأي الشيخ في مصنفاته الأخرى –إن وُجِد– مقارنًا ذلك برأي السابقين عليه واللاحقين له.

• ثم ذيلتُ البحث بخاتمة فيها أهم نتائج البحث.

Summary"

• One of the most important clues that affecting always in the meaning and often in the parsing – is the structure of the word; i.e. whither it is a verb or a noun, static or dynamic.

• When a word has more than one structure, there are more than one form of parsing. This phenomenon greatly attracted the attention of the exegetes, explainers and parsers. Among those scholars os Makki Bin Abi Taleb – May Allah be merciful to him –(died 437 A.H) in his book named "Muskil I'rab al–Qur'an"(Problems in Parsing the Holly Quran).

• The research in this book tracked that phenomenon, under the following important paragraphs:

• Words that may be singular or plural, plural or infinitive, infinitive or adverb, masculine or feminine, noun or verb, and attributing the verb(Al Binaa) to the Subject or to the Object.

• The book also tracked the opinion of the exegete in his other books – if any – and compared between his opinion and opinions of antecedents and successors.

• The conclusion of the research includes the most important results of the study.

بسم الله الرحمن الرحيـــــم

مُقَدِّمَة

الحمد لله ذي المِنّة والعطاء، والصلاة والسلام على إمام الفصحاء والبلغاء، وعلى آله وصحبة صلاة محروسة بالدوام عن الفناء وبعد

فإن المعنى هو ذروةُ سِنام اللغة، وغايتها التي تدور في فلكها كل القرائن، تؤثِّرُ فيهِ ويؤَثِّرُ فيها، وهو عندهم مقدمٌ على إصلاحِ ألفاظها على حد قولِ أبي الفتح:" إن العرب –فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها– عنايتُها بمعانيها أقْوى من عنايتها بألفاظها"(١).

ومن أهمّ تلك القرائن قرينةُ البِنية، فدلالةُ البنية في الاسم غيرها في الفعل، ودلالة البنية في الجامد غيرها في المشتق، وهكذا، إلا أن هناكَ نوعًا من البِنية يضفي على الدلالةِ ظلالا، وعلى المعنى خصوبةً، حيث تحتمل البِنيةُ فيه أكثر من وجهٍ، تتعدد معها أوجهُ التأويلِ؛ نتيجة لاتحاد الوزنِ الصرفيّ، أو التماثلِ في الصورةِ مع اختلافِ الوزنِ تقديرًا، وهذه الظاهرة قد حظيت من المفسرين وأربابِ التأويل وأصحابِ المعاني والمعربين عنايةً فائقة، لكنَّ مواضِعَها مبثوثةٌ منثورةٌ في بطون المصنفاتِ لم تُجمع كامِلةً في سِفرٍ واحِدٍ على الرغمِ مما كُتِبَ فيها من قبلُ من بحوثٍ ودراساتٍ، ألقَتِ الضوءَ عليها، وجمعت كثيرًا من مسائِلِها.

ومِن بين التصانيفِ التي حظيت فيها هذهِ الظاهرةُ بمزيدِ عناية: كتاب(مشكِل إعرابِ القرآنِ) لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ)، فتتبعتُ مواضِعها في هذا السفر المباركِ؛ اسهامًا في استقراءِ هذه الظاهرةِ ودراستها.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والتقصي وجدت خمس دراسات تمتُّ بصلة وثيقة إلى موضوع البحث، أهمها:

–الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم(٢)، وعالجت تلك الدراسة الاحتمال الصرفي بمفهومه الواسع؛ إذ تطرقت إلى كل ما يحتمل أكثر من وجه صرفي، بخلاف دراستنا التي اقتصرت على الألفاظ التي تحتمل أكثر من وزن، أو أكثر من بناء صرفي، وقد تقاطعت تلك الدراسة مع البحث في خمسة ألفاظ، هي: اللسان–السماء–مُهلك–الصور–منزل. وكنت قد هممت بحذفها، لكن اختلاف طريقة العرضِ والتناول جعلتني استبقيها.

–دلالة الاحتمال الصرفي(٣)، وهو بحث صغير درس بعض الأبنية الصرفية المحتملة، وتقاطع مع البحث في لفظة واحدة هي(تُضَارَّ)، لكنها كانت مجرد إشارات خفيفة للمسألة.

---

(١) الخصائص ١/١٥١.

(٢) رسالة دكتوراه للباحث/ جلال الدين يوسف فيصل العيدانبي، كلية التربية جامعة البصرة ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

(٣) للدكتور/ حسن غازي السعدي، وهو بحث صغير على الشبكة العنكبوتية، بصيغة البي دي إف، إلا أنه لا يحمل أي بيانات.

-دلالة الاحتمال الصرفي في الشواهد الشعرية في تفسير البيضاوي(أنوار التنزيل وأسرار التأويل)[١]، تناولت فيه الباحثة عدة مسائل استخرجتها من بعض الشواهد الشعرية في التفسير، ولم تتقاطع مع البحث في أية لفظة.

-الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم، وأثره الدلالي(كفاتا إنموذجا)[٢]، تناول فيه البحث ما تحتمله(كفاتا) من أوجه صرفية في الوزن، وأثر ذلك في الإعراب والدلالة.

-الاحتمال الصرفي في بنية المصادر في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي[٣]، خصه الباحث بالاحتمال في أبنية المصادر فقط، ولم يتقاطع مع البحث في أيٍّ

من ألفاظه.

خطةُ البحثِ:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون من مقدمة وتمهيد وسبعةِ مباحثَ وخاتمة.

أما المقدمة فقد بينت فيها سبب اختياري للموضوع، ثم منهج البحث وخطته، والدراسات السابقة.

-التمهيد: وشمل الحديث عن ماهيةِ الاحتمال لغة واصطلاحا.

-المبحث الأول: ما يحتملُ المفرد والجمعَ، وفيه أربعُ مسائل.

-المبحث الثاني: ما يحتمل الجمع والمصدر، وفيه ثماني مسائل.

-المبحث الثالث: ما يحتمل المصدر والظرف، وفيه مسألتان.

-المبحث الرابع: ما يحتمل التذكر والتأنيث، وفيه مسألتان.

-المبحث الخامس: ما يحتمل الاسم والفعل، وفيه ثلاث مسائل.

-المبحث السادس: ما يحتمل البناء للفاعل والمفعول، وفيه مسألتان.

-المبحث السابع: الاحتمال في البنية ومنهجُ مكيّ فيه. عرضت فيه أسباب الاحتمال، أوجه الاحتمال، ثم موقف مكي من الاحتمال في البِنية.

الخاتمة: وبها ما خَلُصَ إليهِ البحثُ من نتائج.

ثم ذيلت البحث بمسرد المصادر والمراجع، ثم المسرد العام لجزئيات البحث.

وكانت طريقة دراسة المسائل كالآتي:

-أذكرُ الآيةَ محلَّ الشاهدِ في صدرِ المسألة.

-ثم أذكر نص مكيّ في المشكل، مع الحرصِ على تتبعِ رأيِهِ في المصنفاتِ الأخرى إن وُجِد.

-أدرسُ المسألةَ دراسةً وافِيةً بعرْضِ كلامِ مكيّ على ما سَبَقه وما لحقه من كُتُبِ المعاني والإعرابِ والتفسيرِ مما طالتهُ يدي، مُدعِّمًا ذلك

---

(١) للباحثة لطيفة يوسفان، بحث مستل من مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٨، العدد ١١، لسنة ٢٠١٦م.

(٢) للدكتور/ كاطع جار الله سطام، بحث مستل من مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٨، المجلد الأول، ١٤٣٥-٢٠١٤م.

(٣) للدكتور/ شعلان عبد علي سلطان، والباحثة/ عفاف هادي شريف، بحث مستل من مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدى ٢٣، تشرين الأول ٢٠١٥.

بنصوصٍ من المصنفاتِ النحويةِ والصرفيةِ، مُختتمًا كل مسألةٍ بالترجيحِ ما أمكن ذلك.

منهج البحث:

تضافرت عدة مناهج وتكاملت حتى خرج البحث بها مستويا على سُوقِه، فالاستقراء للمواضع التي تحدث فيها مكيّ عن الاحتمال في البنية، وكان الاستقراء مخصوصا بمشكل إعراب القرآن فقط من بين مصنفات الشيخ، ثم المقارنة بينه وبين مصنفاته الأخرى، ثم المنهج التحليلي لما قاله مكي في المسألة، مع الاستئناس بكلام السابقين واللاحقين من المفسرين وأصحاب المعاني، مع الاستعانة بالمصنفات النحوية والصرفية ما أمكن.

وختاما أسألُ الله –عز وجلَّ–أن يجعل العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يغفر لنا تقصيرنا، وأن يرزقنا الهداية والسداد.

د/هشام السعيد البلتاجي

تمهيد

(١) ماهيَّةُ الاحتمالِ

أولا: في اللغة:

الاحتمال: افتعال من الحَمل، والحاء والميمُ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إقلالِ الشيءِ[١]، وقد يكون بمعنى التصرّف، أو الاجتهادِ والاضطرابِ في تحصيلِ أصلِ الفِعلِ، كما قيل في: كسبَ واكتسَبَ، فمعنى كَسَبَ: أصابَ، ومعنى اكتسب: اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها، فلهذا قال الله تعالى: "لَهَا مَا كَسَبَتْ"[٢]، أي: اجتهدت في الخير أوْ لاَ فإنه لا يضيع،(وَعَلَيْهَا ما اكتسبت)[٣]، أي: لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي[٤]؛ ولذلك قال ابنُ سِيده في بيتِ النابغة:

إنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَينَا بَينَنَا ...

فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتَمَلْتَ فَجَارِ[٥]

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (حمل). ٢/١٠٦.

(٢) البقرة ٢٨٦.

(٣) البقرة ٢٨٦.

(٤) شرح الشافية للرضي ١/١١٠، وانظر: الممتع ١/١٣١.

(٥) البيت من الكامل، وهو في ديوانه ٥٥، وانظر: الكتاب ٣/٢٧٤، شرحه للسيرافي ١/٦٥، ٤/٤٠، الخصائص ٣/٢٦٨، المرتجل ٩٧، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥١، المقاصد الشافية ١/٣٩١، ٤/٢٤٧، المقاصد النحوية ١/٣٦٨ وفيه: و"الخطة": القصة والخصلة، و "بَرّة": اسم علم وضع من البر، و"فَجَارِ": اسم معدول عن الفجور.

"عَبَّر عَنِ البَرَّة بالحَمْل، وَعَنِ الفَجْرة بالاحْتِمَال، لأَن حَمْل البَرَّة بالإضافة إِلى احْتِمَالِ الفَجْرَة أَمر يَسِيرٌ ومُسْتَصْغَر"(١)، أي أنَّ زيادةَ المَبنى في(الاحتمال) أدَّت إلى زيادة المعنى، على ما هو مشهورٌ في عُرفِ الصرفيين.

وقد يأتي(حَمَل) و(احتَمَلَ) بمعنى واحد(٢)، واحتمل: تحلَّم عمَّن يَسُبُّه(٣)،

واحتمل القومُ وتحمَّلوا: ذهبوا أو ارتحلوا(٤)، واحتمل الكلامُ معنى كذا: إذا ساغ فيه التأويلُ(٥)، واحتمل الأمر أن يكون كذا: جازَ(٦).

ثانيا: في الاصطلاح:

استعمله الفقهاءُ بمعنى الوهمِ والجوازِ، فيكونُ لازمًا، وبمعنى الاقتِضاءِ والتضمينِ، فيكون متعديًا، نحو: يحتملُ أن يكونَ كذا(٧)، واحتمل الحالُ وجوهًا كثيرةً(٨)(٩).

وقيل: الاحتمال: ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني(١٠).

ولم يبتعدِ الصرفيون في استعمالهم للمصطلحِ عن المعاني التي رصدَها اللغويُّون في معجماتهم؛ وكذلك الفقهاءُ في اصطلاحِهم؛ إذ استعملوه –أعني الصرفيين–بمعنى التعدُّدِ في الأوجه، بمعنى جوازِ أكثرَ من تأويلٍ في البناءِ الواحدِ، فيتردَّدُ فيهِ البناءُ بينَ أكثرَ من بابٍ صرفيٍّ، مما يترتبُ عليهِ التغييرُ أو التنوعُ في الدلالةِ والإعراب، كما سيتضح جليا عند مناقشةِ المواضِع التي أشار إليه مكيُّ بن أبي طالبٍ في كتابِهِ الماتع: تأويل مشكل القرآن. ومجيءُ الافتعال هنا بمعنى التعدد لم أجد مِن الصرفيين –فيما أعلمُ–مَن نصَّ عليه.

ويبدو أنَّ نسبةَ الحملِ أو الاحتمالِ إلى المسألةِ الصرفيةِ بمعنى تعدُّدِ الأوجهِ جارٍ

على المجَازِ(١١)؛ إذ الحَمْل –على ما اشتُهِرَ بينَ اللغويين–مَا كَانَ فِي بَطْنٍ أَو عَلَى رأْس شَجَرَةٍ، وَجَمْعُهُ أَحْمَال، والحِمْل بِالْكَسْرِ: مَا حُمِل عَلَى ظَهْرٍ أَو رأْس(١٢). والمسألةُ لا يتأتى منها ذلك على سبيل الحقيقة؛ فليس لها بطن ولا ظهر ولا رأس حقيقةً، فشُبِّهت بما يتأتَى منه الحَملُ أو الحِملُ من الإنسانِ والدوابِّ والشجرِ، ثمَّ حذفَ المشبهُ بهِ، ورمزَ إليهِ بشيءٍ من

(١) المحكم والمحيط الأعظم (حمل) ٣٦٧/٣، وانظر: اللسان (حمل) ١٧٢/١١.
(٢) انظر: شمس العلوم (الاحتمال) ١٥٨٩/٣.
(٣) انظر: تهذيب اللغة (حمل) ٥٩/٥.
(٤) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (حمل) ٣٧٠/٣، شمس العلوم (الاحتمال) ١٥٨٩/٣.
(٥) انظر: شمس العلوم (الاحتمال) ١٥٨٩/٣.
(٦) انظر: المعجم الوسيط ١٩٩.
(٧) الاحتمال هنا لازم؛ لأنه بمعنى الوهم والجواز.
(٨) الاحتمال هنا متعدٍّ؛ لأنه بمعنى الاقتضاءِ والتضمينِ.
(٩) انظر: التوقيف على مهمَّاتِ التعاريفِ ص ٤٠، الكليات ص ٥٧.

(١٠) انظر: التعريفات ص١٢.
(١١) انظر: الاحتمال الصرفي في القرآن الكريمِ، وأثرهُ الدَّلاليُّ (كفاتًا أنموذجًا) ص ٢٧.
(١٢) انظر: مادة (حمل) في: المحكم ٣٦٨/٣، اللسان ١٧٧/١١، تاج العروس ٣٤٥/٢٨.

لوازِمِهِ وهو الحمل، على طريق الاستعارةِ المكنيةِ في الاسمِ، ويجوز أن نقول: شُبِّهَ تعدُّدُ الأوجهِ في المسألةِ أو الصيغةِ الواحدةِ بالحملِ الذي يكون من الإنسانِ أو الدوابِّ، ثمَّ اشتققنا(احتمل) بمعنى(تعدَّد) على طريق الاستعارةِ التبعيَّةِ في الفعل.

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أنَّ الاحتمالَ في الألفاظِ والأبنيةِ الذي يترتبُ عليه في كثيرٍ من أحوالِه اختلافٌ في الإعرابِ، وفي كُلِّ أحوالِهِ اختلافٌ في المعنى والدلالة –هو قسيم التعدّد في الوجوهِ الإعرابيةِ التي يتبعُها –بلا شكٍّ–تعدُّدٌ في الدلالةِ.

(٢) ماهيةُ البِنيةِ:

أولا في اللغة:

يقول ابنُ فارس:" الْبَاءُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بِنَاءُ الشَّيْءِ بِضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ. ... وَيُقَالُ بُنْيَةٌ وَبُنًى، وَبِنْيَةٌ وَبِنًى بِكَسْرِ الْبَاءِ كَمَا يُقَالَ: جِزْيَةٌ وَجِزًى، وَمِشْيَةٌ وَمِشًى"(١). وقيل:" البِنْيَةَ الْهَيْئَةُ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا مِثْلَ المِشْيَة والرِّكْبةِ، ويقال: وَفُلَانٌ صَحِيحُ البِنْيَةِ أَي الفِطْرة"(٢).

ثانيا: في الاصطلاح:

وهو قريبٌ مما قاله أهل اللغةِ فيها، فقد عرَّفها الرضي بقوله:" قوله [يعني ابن الحاجب](أبنيةُ الكَلِم) المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هَيْئَتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرهما، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه، فرَجُل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيه عَضُد، وهي كونه على ثلاثةٍ أولها مفتوح وثانيها مضموم، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء"(٣)، ومن التعريف يتضح أن الرضي يسوي بين البِنيةِ والصيغةِ في المفهوم.

وفرَّق بعضُهم بين المصطلحينِ، فجعل الصيغة هي البنية بحركاتها التي تحدد معناها، وتمكن من وزنها بأن توضع في قالب من قوالب الأبنية المقررة في اللغة، فإذا لم يمكن ذلك اعتبرت الكلمة بنية وليست صيغة، وعلى هذا فالصيغة تشمل الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة، أما الأسماء المبنية كالضمير وأسماء الإشارة وغيرهما، والأفعال الجامدة والحروف فليست صيغا، وإنما هي أبنية.

وذكروا كذلك بينهما فرقًا آخر، وهو أنَّ الصيغة تدل على معنى وظيفي تفيده هيئتها وقالبها، أما البناء فيدل على المعنى بلفظه ومادته، وليس بدلالة صناعية يدل عليها قالبه أو صيغته، ومِن ثمَّ فكل صيغةٍ بنية، وليس كل بِنية صيغة(٤) .

---

(١) مقاييس اللغة (بنى) ٣٠٢/١.

(٢) لسان العرب (بنى) ٩٤/١٤.

(٣) شرح الشافية ٢/١.

(٤) انظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ٢٥، ٢٦، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٢٦، ١٢٧.

المبحث الأول: ما يحتمل المفرد والجمع

(١) هُود:

يقولُ الله –تعالى–:" وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِين"[١].

قالَ مكيٌّ –رحمه الله–: " قَوْله:(هُودًا) جمعُ هائِدٍ، وَهُوَ التائِبُ، وَقيل: هُود وَاحِدٌ، وُحِّدَ على لفظ(مَنْ)، وَقَالَ الْفراءُ: هودٌ أَصله يَهُودِيّ، ثمَّ حُذف، وَلَا قِيَاس يعضد هَذَا القَوْلَ"[٢].

ذكرَ الشيخُ في بنية(هُود) احتمالاتٍ ثلاثة:

الأول: أنها جمعُ هائدٍ، وهو التائبُ[٣]، ويبدو أن هذا ترجيحه واختياره؛ حيث صدر به حديثه هنا، ومثل ذلك فعل في كتابه: الهداية[٤]. وهو جمعٌ للمذكرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ[٥]، وجازَ أن يُلفظَ بلفظِ جمعٍ؛ لأنَّ معنى(مَن) معنى جماعة، فَحُمِل الخبر على المعنى، والمعنى: إلا الذين كانوا هودًا وكانوا نصارى[٦]، وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُؤَنَّثِهَا بِالتَّاءِ[٧]، ونسب للبصريين[٨] وهو قول الأخفش[٩]، والزجاج[١٠]، والواحدي[١١]، والزمخشري[١٢]،

والأنباري[١٣]، وابن مالك[١٤]، وغيرهم، كما أجازه الفراء[١٥].

ويُجمعُ(فاعِل) على(فُعْل) كثيرًا، وأصلهُ: (فُعُل)، تشبيهًا له بـ(فَعُول) كـ(عَمُود)؛ لمناسبته له في عدد الحروف، ثم يخففُ عند بني تميمٍ بإسكان العين، هذا في الصحيح نحو: بازِل[١٦] وبُزْل، وفاره[١٧] وفُرْه، وشارِف[١٨] وشُرْف، وأما الأجوفُ نحو: هودٍ، وعُوطٍ، وحُولٍ، جمع: هائد

(١) البقرة ١١١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٠٩. وانظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٤٦٤).

(٣) "الهَوْدُ: التَّوْبَةُ، هادَ يَهُودُ هَوْداً وتَهَوَّد: تابَ وَرَجَعَ إِلى الْحَقِّ، فَهُوَ هائِدٌ" لسان العرب (هود) ٣/٤٣٩.

(٤) انظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٤٦٤).

(٥) انظر: تفسير الطبري ٢/٥٠٧.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٩٤، وانظر: الكشاف ١/١٧٧، تفسير الرازي ٤/٥، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٣٦١، فتح القدير ١/١٥١.

(٧) البحر المحيط ١/٥٢٠.

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٦.

(٩) معاني القرآن ١/١٥١، وانظر: تفسير الثعلبي ١/٢٥٩، تفسير البغوي ١/١٥٥.

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٩٤.

(١١) انظر: الوسيط ١/١٩٢

(١٢) انظر: الكشاف ١/١٧٧.

(١٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١١٨.

(١٤) انظر: إكمال الأعلام ٢/٧٤٣.

(١٥) انظر: معاني القرآن ١/٧٣

(١٦) بزل الْبَعِير يبزل بزلا وبزولا إِذا فطر نابه فِي تَاسِع سنيه وَالذكر بازل وَالْأُنْثَى بازل لَا تدْخلهَا الْهَاء. الجمهرة (بزل) ١/٣٣٤.

(١٧) الفاره: الحاذق بالشئ. وقد فَرُهَ بالضم يَفْرُهُ فهو فارِهٌ، وهو نادرٌ مثل حامِضٍ، وقياسه فريه وحميض. الصحاح (فره) ٦/٢٢٤٢.

(١٨) الشارِفُ مِنَ الإِبل: المُسِنُّ والمُسِنَّةُ، وقيل: الشَّارِفُ النَّاقَةُ الهِمّةُ، وَلَا يُقَالُ لِلْجَمَلِ شارِفٌ. انظر: لسان العرب (شرف) ٩/١٧٣.

وعائط[١] وحائل[٢] فيجب عند الجميع إسكانُ واوِهِ للاستثقال[٣].

والثاني: أنَّه مصدرٌ يستوي فيهِ الواحِدُ وغيرُه، ذكرهُ الطبريُّ[٤] وابنُ عطية[٥]، والسمين الحلبي[٦]، والهمذاني[٧] وابن عادل الحنبلي[٨] والألوسي[٩].

والإخبار بالمصدرِ عن الذاتِ نحو:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ ... فإنَّما هى إقبالٌ وإدبارُ[١٠]

وهو جائزٌ على أحد تأويلاتٍ ثلاثة:

أحدها: الاتساع والمبالغة، أي أنَّ الفعل قد كثرَ منها، فصارت كأنها هو[١١].

ثانيها: الحذف، أي: ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ[١٢].

ثالثها: وضع المصدر موضع اسم الفاعل[١٣].

والوصفُ بالمصدرِ كالإخبارِ بالمصدرِ، كثيرٌ لكنه غيرُ مُطَّرِدٍ عندَ الجمهور[١٤]، وخالف في ذلك ابنُ درستويه فقال: "ليس من المصادرِ شيءٌ إلَّا ووصعُهُ موضعَ الصفاتِ جائزٌ مُطردٌ، مُنقاسٌ غيرُ مُنكر"[١٥]. وجوازه على التأويلات الثلاثةِ السابقةِ في الخبر[١٦]؛ إذا الخبر في معنى الوصف.

---

(١) عائط: وصفٌ للناقة والغنم، وقد توصفُ به المرأة، إذا لم تحمل سنين من غير عقر، وربما كان في الناقة والغنم لسمنها وكثرة شحومها، وقيل: إذا لَمْ تَحْمِلِ النَّاقَةُ أَول سَنَةٍ يَطْرُقُها الْفَحْلُ فَهِيَ عَائِطٌ، فإذا لَمْ تَحْمِلِ السنةَ المُقبلة أَيضاً فَهِيَ عائطٌ. انظر: لسان العرب (عوط) ٣٥٨،٣٥٧/٧.

(٢) حَالَتِ الناقةُ تَحُول وتَحِيلُ: لم تَحْمِل، وقيل: إذا لم تَحْمِل أَوَّل سنةٍ يُحمَل عَلَيْهَا فَهِيَ حائِلٌ وَإِن لم تَحْمِل السنةَ المقبِلة أَيْضا فَهِيَ حائِلٌ، وقيل: كل حامِل ينقطِع عَنْهَا الحملُ سنة أَو سَنَواتٍ فَهِيَ حائِلٌ. انظر: المخصص ١٢٩/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٨/٣، شرح الشافية للرضي ١٥٧/٢، التحرير والتنوير ٦٧٣/١.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٥٠٧/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ١٩٧/١.

(٦) انظر: الدر المصون ٧٠/٢.

(٧) انظر: الفريد ٣٦٠/١.

(٨) انظر: اللباب في إعراب الكتاب ٣٩٧/٢.

(٩) انظر: روح المعاني ٣٥٩/١.

(١٠) البيت من البسيط للخنساء، في ديوانها ٤٦، وانظر: الكتاب ٣٣٧/١، معاني القرآن للأخفش ١٠٣/١، المنصف لابن جني ١٩٧/١، أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٧٥٦/٢ن اللسان (قبل) ٥٣٨/١١، تمهيد القواعد ١٨٤٥/٤.

والبيت في وصف بقرةٍ ألو ناقةٍ أو ظبيةٍ ترعى وتلهو، حتى إذا ذكرت أليفتها تركت المرعى وأقبلت وأدبرت، لأن الحزن أزعجها.انظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٨٨/١.

الشاهد: وقوع المصدر خبرًا عن الذات على التأويل، كما في الصلب.

(١١) انظر: الكتاب ٣٣٧/١، الخصائص ٢٠٥/٢.

(١٢) انظر: المقتضب ٢٣٠/٣، علل النحو ٣٦٣.

(١٣) انظر: المقتضب ٣٠٥/٤.

(١٤) انظر: شرح الأشموني ٢٣٢/٢، التصريح ١١٧/٢.

(١٥) نقله عنه الشاطبي في المقاصد الشافية ٦٤٢/٤.

(١٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٩٥/٢، الارتشاف ١٩١٩/٤.

والثالث: أنَّ(هود) أصله:(يهوديّ) ثم حذفت منه الياء نقله مكي عن الفراء[١]، وقد صرح بذلك الفراء في المعاني حيث قال: "هُودًا" يريد يهوديًّا، فحذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية"[٢]، واستدل لقوله بوروده بهذه الصيغة في القراءة، فقال: "وهي فِي قراءة أَبِي وعبد اللَّه: "إِلَّا مَنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيّا"[٣].

وردَّهُ بقوله:" وَلَا قِيَاس يعضد هَذَا القَوْلَ"[٤]. وقال السمين: "وهو غريب"[٥]؛ إذ لم يُعهَد مثل هذا الحذفِ، ولا دليل له في القراءة، إذ يُحتمل أنهُ في قراءة(هُوداً) شاكل فيها بين الجمع والجمع(نصارى)، وفي قراءة أُبَيّ شاكل بين المفرد والمفرد(يهوديا) و(نصرانيًا).

ويترجحُّ لديَّ القولُ الأولُ، وإن كان الإخبار بالمصدر أبلغُ من ناحيةِ المعنى؛ لما فيهِ من المبالغةِ؛ إلا أنهُ على خلافِ الأصل، كما أن القياسَ يردُّ الرأي الثالثَ؛ لأنه لم يُعهَد مثل هذا الحذف، فبقي القول الأول القاضي بجمعية(هودًا)، ومفردها(هائد)؛ لما فيه من المشاكلةِ في الجمع بينها وبين(نصارى)؛ لذا فالبحث يوافق مكيًّا فيما ذهب إليه.وإعرابهُ على الأوجهِ الثلاثة النصبُ خبرًا لـ(كان).

(٢)صَفْوان:

يقولُ الله –تعالى–: " فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ "[٦].

قال مكيّ –رحمه الله–: "والصَّفْوان[٧] عِنْد الْكسَائي وَاحِدٌ، وَجمعُه صِفْوَان وصُفِيّ وصِفِي، وَقيل يجوز أَن يكون جمعا وواحدًا، وَقيل: صِفْوَان بِكَسْر الأول جمعُ صَفَا كأخٍ وإِخْوَان، وَقَالَ الْأَخْفَش: صَفْوَان بِالْفَتْح جمع صَفوانة، وَإِنَّمَا قَالَ:(عَلَيْهِ)؛ لِأَن الْجمع يذكر"[٨].

ذكر الشيخ في(صَفْوَان) ثلاثةَ أوجه:

أحدها: أنه مفردٌ، وجمعُه صِفوان –بكسر الفاء–، وصُفِيّ، وصِفِيّ، ونسبه للكسائي[٩]، ونسبهُ إليه أيضًا النحاس[١٠]، والقرطبي[١١]، ونسبَ إليه السمين أن جمعَه صِفوان، وصُفِي

---

(١) ذكره في الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٦٤/١ دون نسبة.

(٢) معاني القرآن للفراء ٧٣/١. وانظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٩٤٧/٦، تفسير البغوي ١٥٥/١، المحرر الوجيز ١٩٧/١، تفسير القرطبي ٧٤/٢، الدر المصون ٧٠/٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ٧٣/١، وانظر: البحر المحيط ٥٢٠/١، اللباب في علوم الكتاب ٣٩٧/٢، معجم القراءات للخطيب ١٧٧/١.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١٠٩/١.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١٠٩/١.

(٦) البقرة ٢٦٤.

(٧) الصَّفْوَانُ وَالصَّفْوَاءُ وَالصَّفَا: الْحَجَرُ الْأَمْلَسُ. انظر: الصحاح (صفا) ٢٤٠١/٦، مقاييس اللغة ٢٩٢/٣. يقول السمين: "وفيه لغتان: أشهرهُما: سكونُ الفاءِ، والثانيةُ: فَتْحُها، وبها قرأ ابن المسيَّبِ والزهري، وهي شاذَّةٌ، لأن «فَعَلان» إنَّما يكونُ في المصادرِ نحو: النَّزَوان والغَلَيَان، والصفاتِ نحو: رجلٌ طَغَيَان وتيسٌ عَدوَان، وأَمَّا في الأسماءِ فقليلٌ جداً" الدر المصون ٥٨٦/٢، وانظر: المحتسب ١٣٨،١٣٧/١، الفريد ٥٧٦/١، اللباب في علوم الكتاب ٣٨٨/٤،

(٨) مشكل إعراب القرآن ١٤٠/١.

(٩) ذكره في الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٨٨٥) دون نسبة.

(١٠) انظر: إعراب القرآن ٣٣٥/١.

(١١) انظر: تفسير القرطبي ٣١٣/٣.

فقط[١]، بينما اقتصر الهمذاني على صُفِيّ[٢]، والشوكاني على صُفِيّ، وصِفِيّ[٣].

وأنكر ذلك المبردُ وقال: "إنَّما صُفِيّ جمعُ صَفَا، كقُفِيّ وقَفَا، وعُصِيّ وعَصَا"[٤]، وقال النحاس: " فأمَّا ما حكاهُ الكسائيُّ في الجمعِ فليسَ يَصِحُّ على حقيقة النَّظَرِ، ولكنَّ صِفْوان جمعُ صَفَا ... ونظيرهُ: وَرَل[٥] وَوِرْلان، وأَخٌ وإِخْوَان، وكَرَى وكِرْوَان"[٦].

والثاني: أنه جمعٌ مفردُهُ صَفْوَانة[٧]، وأعادَ الضميرَ عليهِ مفردًا مذكرًا؛ لتأويل الجمعِ بالمذكَّر[٨]، ونسبه للأخفش[٩]، وقد صرَّح به في المعاني[١٠]. وهو قول ابن فارس[١١]، وابن سيده[١٢]، والماوردي[١٣]، ونسبه الزَّبيديُّ لأبي عبيدة[١٤]، وذكره الراغب[١٥] وابن الأثير[١٦]، والمنتجب الهمذاني[١٧]، وابن عادل الحنبلي[١٨] دون نِسبة.

والثالث: جوازِ كونهِ مفردً وجمعًا، دونَ ترجيحٍ لأحدهما، وذكره من غير نِسبة، يقول الطبري: " و"الصفوان" واحدٌ وجمعٌ، فمن جعلَه جمعًا فالواحدة"صفوانة"، بمنزلة"تمَرة وتَمر" و"نخلَة ونَخل". ومن جعلَهُ واحدًا، جمَعه"صِفْوان، وصُفِيّ، وصِفِيّ"[١٩]، ومثله قال البغوي[٢٠]، وكأنهما قد استوى عندهما الوجهان السابقان قياسًا، فأجازاهما دون ترجيح، أو تركا الترجيح لكل موضع على حده، حسب ما يقتضيه السياق وقرائن الأحوال.

بقي في(صَفوان) ثلاثةُ آراء:

الأول: جوازِ كونهِ مفردًا وجمعًا: مع ترجيح الإفراد، وبه انفرد النحاس حيث قال: " صَفْوان وصَفَوان يجوز أن يكون جمعًا وأن يكون واحدًا، إلا أنَّ الأَوْلَى أن يكون واحدا لقوله: "عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ"، وإِنْ كانَ يجوزُ تَذكيرُ الجمعِ إلّا أَن الشيءَ لا يخرجُ عنْ بَابِه إلَّا بدليلٍ قاطعٍ"[٢١].

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٨٦،٥٨٧.
(٢) انظر: الفريد ١/٥٧٦.
(٣) انظر: فتح القدير ١/٣٢٧.
(٤) انظر: تفسير القرطبي ٣/٣١٣، الدر المصون ٢/٥٨٦، اللباب في علوم الكتاب ٤/٣٨٨، فتح القدير ١/٣٢٧.
(٥) الوَرَل: دوَيْبَّة أَصْغَر من الضَّبّ فِي خِلقته. انظر: جمهرة اللغة (رلو) ٢/٨٠١.
(٦) إعراب القرآن ١/٣٣٥. وانظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٣٠٤.
(٧) خالفت مكيًّا في ترتيب الآراء؛ لأن الثاني عنده جمع بين الأول والثالث.
(٨) نظير ذلك قوله –تعالى–:"وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ" يوسف ٣٠.
(٩) نسبه إليه أيضا في الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٨٨٥).
(١٠) انظر: معاني القرآن ١/٢٠٠. وانظر: تفسير القرطبي ٣/٣١٣، فتح القدير ١/٣٢٧.
(١١) انظر: مقاييس اللغة (صفو) ٣/٢٩٢.
(١٢) انظر: المحكم (صفو) ٨/٣٨٢.
(١٣) انظر: النكت والعيون ١/٣٣٩.
(١٤) انظر: تاج العروس (صفو) ٣٨/٤٣٠.
(١٥) انظر: تفسير الراغب ١/٥٥٦.
(١٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٤١.
(١٧) انظر: الفريد ١/٥٧٦.
(١٨) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٤/٣٨٨.
(١٩) تفسير الطبري ٥/٥٢٣.
(٢٠) انظر: تفسير البغوي ١/٣٦١.
(٢١) إعراب القرآن ١/٣٣٥.

وهذا الرأي قريب من سابقه، ولا أدري أترجيحه هذا مخصوص بهذا الموضِعِ؛ بدليل عود الضمير عليه مفردًا، أو أنه عام في(صَفْوان) مطلقًا، وإن كان الأول أقرب.

الثاني: أنهُ جمعٌ مفردُهُ(صَفَا)، وذكره العكبري[١] والسمين[٢] وابن عادل الحنبلي[٣] دون نِسبة، وضَعَّفهُ العكبريُّ بأنَّ " جَمْع(فَعَلَ) عَلَى(فَعْلَان) قَلِيلٌ"[٤].

الثالث: أنه اسم جنس جمعيٍّ[٥]، ورجَّحه العكبريُّ بقوله: " وَالْجَيِّدُ أَنْ يُقَالَ هُوَ

جِنْسُ جَمْعٍ؛ وَلِذَلِكَ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ فِي قَوْلِهِ: «عَلَيْهِ تُرَابٌ»[٦].

أي أن العكبري يتفق مع الأخفش وما ذكره هو نفسه والسمين وابن عادل الحنبلي من دلالته على الجمع، غير أنهم يختلفون في بنيته، إذ يقول الأخفش: إنه جمع تكسير للكثرة، وكذلك ما نقله العكبري والسمين وابن عادل، وإن اختلفا في مفرده صفوانةٌ أو صفا، بينما يرى العكبري فيما يترجح لديه أنه اسمُ جنسٍ جمعيٍّ، ويستدل لذلك بعودِ الضميرِ عليهِ مفردًا.

وأقول: عودُ الضمير عليهِ مفردًا، ووصفهُ بالمفردِ، هذا هو الأصل؛ لأنَّ لفظَه لفظُ المفردِ، وقد أتى وصفهُ بالجمعِ، من نحو قوله تعالى: " وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ"[٧]، وقوله: " السَّحَابَ الثِّقَالَ"[٨]، قيل: إن ذلك جاء على المعنى؛ لأن معنى الجنس العمومُ والكثرةُ، والحمل على المعنى كثير[٩]. ومن تمامِ الفائدةِ في المسألةِ أنَّه يجوز عودُ الضميرِ على اسمِ الجنسِ الجمعيِّ مذكرًا، وهو فصيحٌ، ومؤنَّثًا وهو الأفصح[١٠].

ولعل ما رجَّحه العكبريُّ أقربَ الآراء، وهو كونه اسم جنس جمعيٍّ فُرِّقَ بينهُ وبين واحده بالتاء؛ وهو في المعنى أبلغ من الجمع والمفرد، حيث يدل على العموم والكثرة، كما سبقت الإشارة، ومثله خيفانة واحدةُ خيفان[١١]، ولعل منها أيضا الكَذَّانة[١٢] واحدةُ الكَذَّان.وإعرابُه في كل الوجوه جر على الإضافة.

(٣)الصور:

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢١٥/١.

(٢) انظر: تفسير البغوي ٣٦١/١.

(٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٣٨٨/٤.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢١٥/١.

(٥) ينقسمُ اسمُ الجنِس الجمعيِّ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: الأول: ما يُفرَّقُ بينه وبين مفردِه بالتاء، والتاءُ في مفرَدِه كرُطَب ورَطْبة، والثاني: ما يُفَرَّقُ بينه وبين مفرَدِهِ بالتاء، والتاءُ في الجمعِ ككمأةٍ وكمءٍ، والثالث: ما يُفَرَّقُ بينه وبين مفْرَدِهِ بِيَاءِ النَّسب، وهي في المفردِ نحو: رُوم ورُوميّ، وزنج وزنجيّ. التصريح (١/ ١٨)، وانظر: شرح كتاب الحدود للفاكهي ١١٢. والكوفيون يقولون: إن الذي يفرَّقُ بينه وبين مفرده بالتاء جمعُ تكسير، وهو قولٌ مرجوحٌ. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٢٣).

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢١٥/١.

(٧) ق ١٠.

(٨) الرعد ١٢.

(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٢٣).

(١٠) انظر: التصريح ١٧/١، تاج العروس (حتت) ٤٨٦/٤.

(١١) الخَيْفانُ: الجرادُ إذا صارت فيه خطوطٌ مختلفةٌ بياضٌ وصفرةٌ. انظر: الصحاح (خيف) ١٣٥٩/٤.

(١٢) الكذَّانة: نوع من الحجارة فيه رخاوة. انظر: اللسان (كذن) ٣٥٧/١٣.

يقول الله –تعالى–:"وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ"(١).

قال مكي:" قَوْله: " والصور جمع صُورَة، وأصل الْوَاو الْحَرَكَة، وَلَكِن أسكنت تَخْفِيفًا، فأصله الصُّوَر، أَي: صور بني آدم، وَقيل: هُوَ الْقرن الَّذِي ينْفخ فِيهِ الْملك، فَهُوَ وَاحِد، وَهَذَا القَوْل أشْهَرُ "(٢).

ذكر الشيخ في(الصُّورِ) احتمالين:

أحدهما: أنه جمع صُورة، وهي محركة الواو في الأصل، نحو: صوف وصوفة، وثومٍ وثومة، واشتهرت نسبته لأبي عبيدة(٣)، ونص أبي عبيدة:" يقال إنها جمع صورة تنفخ فيها روحها فتحيا، بمنزلة قولهم: سور المدينة واحدتها سورة"(٤). ومن الواضح أنه ناقل، ولم يبدِ موافقة أو معارضة، ولعل من نسب إليه هذا القول قد استند إلى أنه لم يأتِ بغيره، وأجازه الزجاج(٥)، كما نُسِب للحسن(٦)، وقتادة(٧)، ومقاتل(٨)، وأبي علي(٩). واستندوا في ذلك إلى قراءة الجمع:"وَنُفِخَ في الصُّوَرِ"(١٠). والمعنى على ذلك: ونُفِخ في صورِ الخلقِ الأرواحُ فقاموا للبعث أحياء.

وقد ردَّ كثيرٌ من العلماءِ هذا القول، فقد نقل الأزهري عن المنذري عن أبي الهيثم أنَّ "هَذَا خطأٌ فَاحش، وتحريفٌ لكلِم الله عَن موَاضعهَا، لِأَن الله جلّ وَعز قَالَ: "بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صوَرَكم"(١١)، بِفَتْح الْوَاو، وَلَا نعلَم أَحدًا من الْقُرَّاء قرأَها:(فأحْسَن صُوركم)، [يقصد بالتسكين] وَكَذَلِكَ قَالَ الله: "وَنُفِخَ فِى الصُّورِ"(١٢)، فَمن قرأَها(ونُفخ فِي الصُّوَر) أَو قَرَأَ:(فَأحْسن صُوَرَكم) فقد افترَى الكَذِب وبدّل كتابَ الله، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَة صاحبَ أخبارٍ وغريب، وَلم يكن لَهُ معرفَة بالنحو"(١٣). وكلامه فيه نظر؛ فقد قرأها بالفتح كثيرون.

والآخر: أنه القَرْنُ، قال: " وَهَذَا القَوْل أشْهَرُ "(١٤)، ونقل الواحدي(١٥) إجماع المفسرين على ذلك، ونقل الخازن أنه إجماع أهل السنة(١٦)، ونسبه بعضهم إلى الجمهور(١٧). قيل: هو بلغة أهل اليمن(١٨).

---

(١) يس : ٥١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٦٠٦/٢.

(٣) انظر: جمهرة اللغة (رصو) ٧٤٥/٢، المحتسب ٥٩/٢، غريب القرآن لابن قتيبة ٢٥، تفسير الرازي ٢٨/١٣، وغيرها.

(٤) مجاز القرآن ١٩٦/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦٤/٢.

(٦) انظر: تفسير البغوي ١٣٤/٢.

(٧) انظر: الزاهر ٤١٦/١، زاد المسير ٤٥/٢.

(٨) انظر: تفسير الخازن ١٢٥/٢.

(٩) انظر: المحكم ٣٧١/٨، اللسان ٤٧٥/٤، (صور).

(١٠) هي قراءة الأعرج وأبي هريرة وقتادة والحسن ومعاذ القاريء وأبي مجلز وأبي المتوكل. انظر: زاد المسير ٤٥/٢، معجم القراءات للخطيب ٤٩٨/٧.

(١١) غَافِر: ٦٤.

(١٢) الكهف: ٩٩.

(١٣) التهذيب (صور) ١٦٠/١٢، وانظر: تفسير الرازي ٢٨/١٣.

(١٤) مشكل إعراب القرآن ٦٠٦/٢.

(١٥) انظر: الوسيط ٢٨٨/٢.

(١٦) انظر: تفسير الخازن ١٢٥/٢.

(١٧) انظر: المحرر الوجيز ٣٠٩/٢.

(١٨) انظر: تفسير البغوي ١٣٤/٢، زاد المسير ٤٥/٢، البحر المحيط ١٤٨/٤،

واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة منها:

- ماروَاه أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمرو، قال: قال أعرابي: يا رسول الله، ما الصُّور؟، قال: "قَرْنٌ يُنْفَخُ فيه"(١).

- وقول عبد الله بن مسعود: الصورُ قرنٌ(٢).

- ما نسب إلى ثعلب من قوله: إن" الأجود أن يكون الصور: القرن، لأنه قال عزّ وجلّ: "وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ"(٣) ثم قال: "ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرى"(٤) ولو كان الصُّوَر، كان: ثم نُفخ فيها، أو فيهن وهذا يدل على أنه واحد وظاهر القرآن يشهد أنه يُنفخ في الصُّور مرتين"(٥).

- قول الرازي: " وَمِمَّا يُقَوِّي هَذَا الْوَجْهَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ نَفْخَ الرُّوحِ فِي تِلْكَ الصُّوَرِ لَأَضَافَ تَعَالَى ذَلِكَ النَّفْخَ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ نَفْخَ الْأَرْوَاحِ فِي الصُّوَرِ يُضِيفُهُ اللَّه إِلَى نَفْسِهِ، كَمَا قَالَ: "فَإِذا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي"(٦)، وَقَالَ: "فَنَفَخْنا فِيها مِنْ رُوحِنا"(٧)، وأما نفخ الصُّورِ بِمَعْنَى النَّفْخِ فِي الْقَرْنِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى يُضِيفُهُ لَا إِلَى نَفْسِهِ كَمَا قَالَ: فَإِذا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ(٨)، وَقَالَ(٩) : "وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ... ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرى فَإِذا هُمْ قِيامٌ يَنْظُرُونَ [الزُّمَرِ:٦٨]"(١٠).

ولا شكَّ أنَّ القول بالإفراد هو الأرجحُ؛ لقوةِ أدلتهِ النقليةِ والعقليةِ والصناعيةِ. وإعرابهُ على الوجهينِ جرٌّ بالحرفِ الذي قبله.

وقد " قيل: في صفته إنه قَرْنٌ مستطيل فيه أبخاش [أي: ثقوب]، وأن أرواحَ الناس كلهم فيه، فإذا نفخ فيه إسرافيل خرجَتْ روحُ كلِّ جسدٍ من بخش من تلك الأبخاش"(١١).

(٤) وُلْد:

يقول الله –تعالى–:"وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوُلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا"(١٢).

قال مكي:" قَوْله:(وَوُلْدُه) من قَرَأَهُ بِضَم الْوَاو جعله جمع(وَلَد) كوُثْن ووَثَن، وَقيل: هِيَ لُغَة فِي الْوَاحِد، يُقَال: وُلْد وَوَلَد بِمَنْزِلَة بُخْل وبَخَل"(١٣).

ذكرَ الشيخُ في توجيه قراءةِ(وُلْد) بضم الواو وسكون اللام –احتمالين(١٤):

---

(١) مسند أحمد ٦١/٦، حديث رقم ٦٥٠٧.
(٢) انظر: معاني القرآن للنحاس ٤٤٧/٢.
(٣) الزمر ٦٨.
(٤) الزمر ٦٨.
(٥) زاد المسير ٤٥/٢، وانظر: تفسير القرطبي ٢٠/٧.
(٦) الْحِجْرِ: ٢٩.
(٧) الأنبياء: ٩١.
(٨) الْمُدَّثِّرِ: ٨.
(٩) الزُّمَرِ: ٦٨.
(١٠) تفسير الرازي ٢٩/١٣.
(١١) الدر المصون ٦٩٣/٤. وانظر: المحتسب ٥٩/٢.
(١٢) نوح: ٢١. وقرأ بضم اللام ابن الزبير والحسن والأعرج والنخعي ومجاهد وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي ونافع في رواية خارجة. انظر: معاني القراءات للأزهري ٩٥/٣، المحرر الوجيز ٣٧٥/٥، البحر المحيط ٣٣٤/٨، تفسير الألوسي ٧٦/٢٩.
(١٣) مشكل إعراب القرآن ٧٦١/٢.
(١٤) وذكر الاحتمالين دون ترجيح أيضا الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٤٤/٣، الفارسي في الحجة ٣٢٦/٦، القرطبي في تفسيره ٣٠٦/١٨، الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٤٦٥/٢، السمين في

أحدهما: أنه جمع وَلَد، نحو: وُثْن ووَثَن[١]، ومنه: خُشْب وخَشَب، وأُسْد وأَسَد، وثُمُر وثمَر، وهو قول منسوب للأعمش[٢] ومعاذ الهراء[٣]، والزجاج[٤] وأبي حاتم[٥]، وقيل: هي لغة لقيس عيلان[٦].

واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

ولكنْ ولدُ سودة أرثوها ...

وشبّوا نارَها لمن اصْطَلاها[٧]

والآخر: أنه لغةٌ في(الوَلَد)، وكلاهما واحدٌ غيرُ جمعٍ[٨]، نحو: بُخل وبَخَل، وعُدْم وعَدَم، وعُرْب وعَرَب، وحُزْن وحَزَن، ورُشد ورَشَد، وسُقم وسَقَم، وهو قول الفراء[٩] وابن عطية[١٠]، واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

فَلَيْتَ فُلاناً كانَ في بَطْنِ أمِّهِ ...

وَلَيتَ فُلاناً كانَ وُلْدَ حِمارِ[١١]

وبما روي من أمثال بني أَسَدٍ: "وُلْدُكِ مَنْ دَمَّى عَقِبَيْكَ. " يَعْنُون: الذي نَفِسْتِ به فأدمى النفاسُ عقبيكِ، أي: ابنك من ولدتِه لا من تبنيته[١٢].

وهناك وجه ثالث أشار إليه الشيخ في الهداية[١٣] فقال: " ويجوز أن يكون واحداً يراد به غير الولد: وقد قال مجاهد: وُلده: زوجه

الدر المصون ٦٣٥/٧، المنتجب الهمذاني في الفريد ٣٨٧/٤، والشوكاني في فتح القدير ٣٥٩/٥.

(١) ذكره أيضا في الهداية الى بلوغ النهاية ١٢/ ٧٧٤٢، والكشف ٩٢/٢.

(٢) انظر: تفسير الماوردي ١٠٣/٦.

(٣) نقله ابن سيده عن الفراء في المخصص ١٤٤/٤.

(٤) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٧٢٦. وقد ذكر الزجاج الوجهين دون ترجيحٍ لأحدهما. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٤/٣، ولعل ابن زنجلة قد استنبط ذلك من تقديم الزجاج للقول بالجمعية على القول بالإفراد.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣٧٥/٥، البحر المحيط ٣٣٤/٨، اللباب في علوم الكتاب ٣٩٢/١٩.

(٦) ذكر ذلك الفراء في معانيه ١٧٣/٢، ونقله عنه الأزهري في معاني القراءات ١٣٩/٢، التهذيب (ولد) ١٢٥/١٤.

(٧) البيت من الوافر لعنترة في ديوانه ٢٠٩، وينسب للربيع بن زياد، انظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٢١/٢، أمثال العرب للضبي تحقيق/ إحسان عباس ١٠٨، الفاخر ٢٢٤، مجمع الأمثال ١١٠/٢، العقد الفريد ١٩/٦.

سودة: اسم امرأة. أرثوها: أوقدوها.

الشاهد: استعمال (وُلْد) بضم الواو جمعًا؛ بدليل قوله بعدُ (أرثوها).

(٨) ذكره في الكشف ٩٢/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧٧٤٢/١٢، ونسبه إلى أكثر أهل اللغة.

(٩) انظر: معاني القرآن ١٧٣/٢.

(١٠) انظر: المحرر الوجيز ٣٧٥/٥.

(١١) البيت من الطويل، نسبه محقق إصلاح المنطق إلى النافع بن صفار الأسلمي يهجو الأخطل، انظر، إصلاح المنطق ٣٤، وهو بلا نسبة في: معاني الفراء ١٧٣/٢، تهذيب اللغة (ولد) ١٢٦/١٤، شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٢٤/٢، اللسان (ولد) ١٤٦/٣، المعجم المفصل في شواهد العربية ٤٢٥/٣.

الشاهد: استعمال (وُلد) بضم الواوِ مفردًا.

(١٢) انظر: مجمع الأمثال ٣٦٣/٢، جمهرة الأمثال ٣٩/١، الذخائر والعبقريات ٢٨/١.

(١٣) الهداية الى بلوغ النهاية ١٢/ ٧٧٤٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٠/٥.

وأهله، وقال أبو عمرو: وُلده: عشيرته وقومه[١]".

وانفرد ابن زنجلة برواية عن ابن أبي حماد قال: " الْوُلد بِالضَّمِّ: ولد الْوَلَد، وَالْولد بِالْفَتْح ولدُ الصُّلْبِ"[٢].

والقول بالإفراد والجمعِ جائزانِ، ولكلٍّ منهما وجهٌ ومستندٌ، والمعنى لا يتغير في الوجهين؛ فالمفرد على القول به قائم مقام الجمعِ[٣]، والجموع التي على(فُعْل) كثيرةٌ مشهورة نحو: فُلك وأُسْد وغيرها[٤]. وإعرابه على كل الوجه رفعٌ؛ عطفا على(مَالُه).

المبحث الثاني: ما يحتمل الجمع والمصدر

(١)الخصام:

يقولُ اللهُ تعالى: " وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ"[٥].

قال مكيّ –رحمه الله–: " قَوْله: "أَلَدُّ الْخِصَامِ" هُوَ جمع خَصْمٍ، وَقيلَ: هُوَ مصدرُ خَاصَمَ"[٦].

ذكر الشيخ في "الخِصَامِ" احتمالين:

أحدهما: أنَّهُ جمعُ(خَصْمٍ)[٧]، وهو قول الزجاج[٨] وابن قتيبة[٩] وابن الجوزي[١٠]، وذكره الزمخشري[١١] والباقولي[١٢]، والنيسابوري[١٣] والعز بن عبد السلام[١٤] والبيضاوي[١٥] وغيرهم دون نسبة. وعلى هذا الوجه لا يحتاجُ الكلامُ إلى تأويل[١٦]، وهو من إضافةِ بعضٍ إلى

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣٧٥/٥.
(٢) حجة القراءات ٧٢٦.
(٣) انظر: الدر المصون ٣٥٩/٥.
(٤) انظر: الكتاب ٥٧٧/٣.

(٥) البقرة ٢٠٤.
(٦) مشكل إعراب القرآن ١٢٥/١.
(٧) قدَّمَ القولَ بالجمعيةِ هنا، وخالفَ في: الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٦٧٨) فقدّم المصدريةِ، فلعلَّ الوجهينِ عنده سواء. ونقل الماوردي في النكت والعيون ٢٦٥/١ عن الزجاج أنه جمع (خَصِيم)، والنص في المعاني أنَّهُ جمعُ (خَصْم).
(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧٧/١، إعراب القرآن للنحاس ١٠٤/١، تفسير البغوي ٢٦٣/١.
(٩) انظر: غريب القرآن ٨٠، وانظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٦٧٨/١.
(١٠) انظر: زاد المسير ١٧٧/١.
(١١) انظر: الكشاف ٢٥١/١.
(١٢) انظر: كشف المشكلات ١٤٩/١.
(١٣) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٧٥/١.
(١٤) انظر: تفسير القرآن العظيم ٢٠٣/١.
(١٥) انظر: تفسير البيضاوي ١٣٣/١.
(١٦) انظر: الدر المصون ٣٥٠/٢، اللباب ٤٥٦/٣.

كلّ[١]. والمعنى حينئذٍ: وهو أشدُّ الخُصماءِ أو الخصومِ خصومةً[٢].

وقد نصَّ العُلماءُ على أنه ينقاسُ وزنُ(فِعَال) جمعًا للكثرةِ لما كانَ على(فَعْل) اسمًا كانَ أوْ صفةٌ[٣]. ومثَّلوا لذلك بنحو: فرْخ وفِرَاخ، وبَحْر وبِحَار، وضخْم وضِخَام، وصَعْب وصِعَاب، وكَعْب وكِعَاب.

والثاني: أنَه مصدرُ(خَاصَمَ)، نُسِب إلى الخليل[٤]، وبه قال أبو عبيدة[٥]، والطبري[٦]، والواحدي[٧]، وغيرهم.

وعلى القول بمصدريةِ(الخِصام) فإن بقي(أَلَدّ) على بابه من التفضيل فلابدَّ من تأويل يصحح لوقوع المعنى خبرًا عن الجثةِ[٨]، وفي التأويل أقوال، منها:

-في الكلام حذف من المبتدأ، والتقدير، وخصامُه ألدّ الخِصام[٩]، يقول الطاهر بن عاشور: " وهذا التقدير لا يصح؛ لأن الخصام لا يُوصَفُ بالأَلَدّ[١٠].

-وقيل: الحذف من متعلق الخبر، والتقدير: وهو ألدَّ أو أشدُّ ذوي الخِصامِ[١١].

-وقيل: يجوز أن يُؤَوَّل المصدر هنا باسم الفاعل، كما يوصفُ بالمصدرِ فيقال: رجلٌ خصمٌ، ورجلٌ عدلٌ، وتكون الإضافة من باب إضافة البعضِ إلى الكل[١٢].

-وقيل:(أَلَدّ) صفةٌ مشبهة، وليست للتفضيل، كأنهُ قيل: شديدُ الخصومة[١٣]، واستدل الطاهر بن عاشور على ذلك بقوله[١٤]: " أَلَا تَرَى أَنَّ مُؤَنَّثَهُ جَاءَ عَلَى فَعْلَاءَ فَقَالُوا: لَدَّاءُ، وَجَمْعَهُ جَاءَ عَلَى فُعْلٍ قَالَ تَعَالَى: "وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْماً لُدًّا"[١٥].

-وقيل: يجوز أن يكون(هو) ضمير المصدر، الذي هو الخِصام أو الخصومة،

---

(١) انظر: البحر المحيط ١٢٣/٢.

(٢) انظر: تفسير الرازي ٣٤٦/٥، تفسير القرطبي ١٦/٣، المحرر الوجيز ٧٩/١.

(٣) انظر: المقتضب ١٣١/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٣/٤، ٣٧٠، البديع في علم العربية ١١٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٨٤٩/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/٣، ٢٥٠، اللمحة في شرح الملحة ٢٠٨/١.

(٤) انظر: النكت والعيون ٢٦٥/١، تفسير الرازي ٣٤٦/٥، تفسير القرطبي ١٦/٣، الفريد ٤٨٣/١، فتح القدير ٢٣٩/١.

(٥) انظر: مجاز القرآن ٧١/١، تفسير الثعلبي ١٢٣/٢.

(٦) انظر: تفسير الطبري ٧٣٧/٤.

(٧) انظر: التفسير الوسيط ٣١٠/١.

(٨) انظر: الدر المصون ٣٥٠/٢، اللباب في علوم الكتاب ٤٥٦/٣، نواهد الأبكار ٤٠١/٢.

(٩) انظر: البحر المحيط ١٢٦٣/٢، الدر المصون ٣٥٠/٢، اللباب في علوم الكتاب ٤٥٦/٣، نواهد الأبكار ٤٠١/٢.

(١٠) التحرير والتنوير ٢٦٧/٢.

(١١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٦٦/١، البحر المحيط ١٢٣/٢، الدر المصون ٣٥٠/٢، الفريد ٤٨٣/١

(١٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٦٧/١، البحر المحيط ١٢٣/٢.

(١٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٦٧/١، البحر المحيط ١٢٣/٢، الدر المصون ٣٥١/٢، اللباب في علوم الكتاب ٤٥٦/٣، الفريد ٤٨٣/١.

(١٤) التحرير والتنوير ٢٦٧/٢.

(١٥) مريم ٩٧.

يفسره سياق الكلام، أي: وخِصامُه أشد الخصام[١].

والإضافة في(أَلَدِّ الخِصَامِ) بمعنى(فِي)[٢] كقولهم: قتيل الصفِّ، قال أبو حيان: " وهو – يعني إثبات معنى(فِي) في الإضافة–قولٌ مرجوح"[٣]، أو "تَكُونَ الْإِضَافَةُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، فَجُعِلَ الْخِصَامُ أَلَدَّ أَيْ نُزِّلَ خِصَامُهُ مَنْزِلَةَ شَخْصٍ لَهُ خِصَامٌ، فَصَارَا شَيْئَيْنِ فَصَحَّتِ الْإِضَافَةُ عَلَى طَرِيقَةِ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ، كَأَنَّهُ قِيلَ: خِصَامُهُ شَدِيدُ الْخِصَامِ، كَمَا قَالُوا: جُنَّ جُنُونُهُ وَقَالُوا: جَدَّ جَدُّهِ"[٤].

والراجح من القولين هو الأول؛ لسلامته من التأويل الذي يكتنفُ الثاني في كل وجوهه.

(٢)حَرَج:

يقول الله –تعالى–:" وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا"[٥].

قال مكي:" فَأَما من فتح الرَّاء فَهُوَ مصدرٌ، وَقيل: هُوَ جمع حَرَجَة كقَصَبَة وقَصَب"[٦].

ذكر الشيخ في(حَرَج) بفتح الراءِ[٧] احتمالين[٨]:

الأول: أنه مصدرٌ[٩]، قاله الفارسي[١٠] والواحدي[١١] والباقولي[١٢] والأنباري[١٣]، وغيرهم[١٤]، وهو من قولهم: "حَرِجَ صَدْرُه يَحْرَجُ حَرَجاً، من بابِ تعِبَ: ضاقَ فَلم يَنْشَرِحْ لخَيرٍ"[١٥]، وليس الضيقُ في الحرجِ على إطلاقه، بل هو أضيقُ الضيقِ[١٦]، أو المتزايد في الضيقِ[١٧]، أو هو الشديد الضيقِ[١٨]، أو

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٦٧/١، البحر المحيط ١٢٣/٢، نواهد الأبكار ٤٠١/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٣، قال: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة"، وانظر: المقاصد الشافية ٨/٤، الهمع ٥٠٢/٢.

(٣) البحر المحيط ١٢٣/٢.

(٤) التحرير والتنوير ٢٦٧/٢، وانظر: الكشاف ٢٥١/١، تفسير الرازي ٣٤٦/٥، غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٧٥/١، فتح القدير ٢٣٩/١.

(٥) الأنعام ١٢٥.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢٦٩/١.

(٧) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر: السبعة في القراءات ٢٦٨، المحرر الوجيز ٣٤٣/٢، زاد المسير ٧٦/٢، كما نسبت لعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس –رضي الله عنهما–. انظر: لسان العرب ٢٣٤/٢، تاج العروس ٤٧٤/٥ (حرج).

(٨) ذكرهما في الكشف ٤٥٠/١، وكذلك العكبري في التبيان ٥٣٧/١. وغيرهما.

(٩) اقتصر عليه في: الهداية الى بلوغ النهاية ٣/ ٢١٧٧.

(١٠) انظر: الحجة ٤٠١/٣.

(١١) انظر: الوسيط ٣٢١/٢.

(١٢) انظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٤٢٩/٢.

(١٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣٨/١.

(١٤) انظر: تفسير الثعلبي ١٨٨/٤، تفسير البغوي ١٥٨/٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٨٨/١.

(١٥) تاج العروس (حرج) ٤٧٣/٥، وانظر: المصباح المنير (حرج) ١٢٧/١.

(١٦) قاله الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه ٢٩٠/٢.

(١٧) انظر: الدر المصون ١٤٢/٥، اللباب في علوم الكتاب ٤١٨/٨.

(١٨) انظر: الوسيط للواحدي ٣٢١/٢.

أشد الضيق[١]، وهو نعتٌ لما قبلَه، كما يقال: رجلٌ عدْلٌ، على تقدير محذوف: ذا حرجٍ[٢]، أو على المبالغةِ، كأنه جعل الصدر هو الضِّيق[٣]، أو على تأويلِهِ بالوصفِ[٤]، والعربُ قد تستعمل(فَعَل) و(فَعِل) بمعنى واحد، نحو: وَحَد ووَحِد، ودَنَف ودَنِف رواه يونس[٥]، والفراء[٦]، والنعتُ بالمصدر كثيرٌ، وكان حقه ألا ينعت به لجموده[٧]، لكنهم قصروه على السماعِ[٨]، والحكمُ بكثرتِهِ يناقض قصره على المسموعِ[٩].

وأجازوا نصبه أيضا على المفعولية، فيكون مفعولًا ثالثا لـ(يجعل)؛ قياسًا على تعدد الأخبار[١٠].

والثاني: أنه جمعُ حرَجَة، قاله القرطبي[١١] والشوكاني[١٢]، والحرَجُ: هو الْمَوْضِعُ الْكَثِيرُ الْأَشْجَارِ الَّذِي لَا تَنَالُهُ الرَّاعِيَةُ[١٣]، واستدلوا على ذلك بما روي أن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–قرأها يوماً بفتح الراء، فقرأها له بعضُ الصَّحابة بكَسْر الراء، فقال: ابغوني رجُلاً من كِنَانَةَ، وليكنْ رَاعياً، وليكُنْ من بني مُدْلِج، فلما جاء، قال له: يَا فتى، مَا الحَرَجَةُ عنْدَكُمْ؟ قال الشَّجَرَةُ تكُونُ بَيْن الأشجار لا تَصِلُ إليها راعيَةٌ ولا وَحْشِيَّة، قال عمر: كذلِكَ قَلْبُ المنافق لا يَصِلُ إليه شَيْءٌ من الخير[١٤]. وبعضهم يحكي هذه الحكاية عن عمر رضي الله عنه كالمنتصر لمن قرأ بالكسر[١٥].

---

(١) انظر: تفسير البغوي ١٥٨/٢.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي ١٨٨/٤، إيجاز البيان عن معاني القرآن ٣١١/١. ونسب هذا التوجيه –أعني الوصف بالمصدر على تقدير محذوف–إلى البصريين. انظر: المساعد ٤١١/٢، تمهيد القواعد ٣٣٤١/٧.

(٣) انظر: غرائب القرآن ١٥٩/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٢٠/٤، وقد ذكر فيه أبو حيان الأوجه الثلاثة. ونُسِب التأوي بالمشتق للكوفيين. انظر: المساعد ٤١١/٢، تمهيد القواعد ٣٣٤١/٧.

(٥) نقله الأزهري في معاني القراءات ٣٨٤/١.

(٦) انظر: معاني القرآن ٣٥٤/١، تاج العروس (حرج) ٤٧٤/٥.

(٧) انظر: توضيح المقاصد ٩٥٦/٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٥/٣،

(٩) انظر: النحو الوافي ٤٦٢/٣، وفيه رجح الأستاذ عباس حسن قياسيته، على غرار قرارِ مؤتمر المجمع اللغوي الذي انعقد بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٧١م؛ حيث قاسه المجمع بالشروط التي ضُبِط بها ما سُمِع، وهي:
–أن يكون مفردا مذكرًا.
–أن يكون مصدرَ ثلاثي أو بوزنه.
– ألا يكون ميميا. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص ١٠٨.

(١٠) انظر: اللباب في علومِ الكتاب ٤٢٠/٨.

(١١) انظر: تفسير القرطبي ٨١/٧.

(١٢) انظر: فتح القدير ١٨٢/٢.

(١٣) انظر: تفسير الرازي ١٤٢/١٣.

(١٤) انظر: معاني القرآن للنحاس ٤٨٦/٢، تفسير الخازن ١٥٥/٢، تفسير الرازي ١٤٢/١٣، تفسير القرطبي ٨١/٧. وقد رويت عن عبد اللهِ بن عباس –رضي الله عنهما–، بالمعنى نفسه.

(١٥) انظر: الدر المصون ١٤٤/٥.

ونَصْبُه على هذه القراءةِ أيضا: إمَّا على كونِهِ نَعْتاً ل «ضَيِّقاً»، وإمَّا على كَوْنه مَفْعُولاً به تعدَّد[١].

والوجهان وإن جازا من ناحيةِ اللفظِ، إلا أنَّ المعنى يُرَجِّحُ القول بالمصدريةِ؛ إذ يحملُ من المبالغةِ في المعنى المرادِ ما لا يحمله الجمع، كما أنّ المصدرَ يطلق على المفردِ والمثنى والجمع، بخلافِ الجمعِ المتمحِّضِ للجمعيةِ.

(٣)الطوفان:

يقول الله –تعالى–:"فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ"[٢].

قال مكي:" قَوْله:(الطُّوفَان) هُوَ جمعُ طوفانة، وَقيل: هُوَ مصدرٌ كالنُّقْصَان"[٣].

ذكر الشيخ في(الطوفان) احتمالين[٤]:

أحدهما: أنه جمعٌ، ومفرده:(طُوفانة)، كـ(رُمَّان ورُمَّانة)، وهو قول الأخفش[٥]، قال ابن سيده: " والأَخْفَشُ ثِقَةٌ، وإذا حكَى الثِّقَةُ شَيْئاً لَزِمَ قَبُولُه"[٦]. ونُسِب ذلك للبصريين[٧]، و(فُعْلان) جمعًا ينقاسُ فيما كان من المُفردِ على(فَعِيل) و(فُعَال)، نحو: قَضِيب وقُضبَان، وعَرِيض وعُرْضان، وزُقَاق وزُقَّان[٨]، أمَّا(فُعلانةُ) في المفردِ فيأتي جمعها على(فِعَال)[٩]. ولم أجِد – فيما وقفتُ عليهِ–من نَصَّ أن(فُعلانة) تُجمعُ على(فُعلان)، إلا أن يكون مقصودهم اسم الجنس الجمعي[١٠]، الذي يفرق بين جمعه ومفرده بالتاءأ كتفاح وتفاحة، وشجر وشجرة، وبقر وبقرة.

والثاني: أنه مصدرٌ، كالرُّجحانِ والنُّقصانِ والخُسران، فلا يثنى ولا يجمع، ونسِب للكوفيين[١١]، والمبرد[١٢]، ورجحه الطبري[١٣]، قال أبو حيان: " وحكى أبو زيد في مصدر طاف: طَوْفًا وطَوَافًا، ولم يحكِ طُوفَانًا، وعلى تقدير كونه مصدراً فلا يراد به هنا المصدر"[١٤]، أي أنه هنا اسمٌ، أو مصدرٌ سمي بهِ، يقول ابْنُ عَطِيَّةَ: "هُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ شَيْءٍ

---

(١) انظر: اللباب في علومِ الكتاب ٤٢٠/٨.

(٢) الأعراف ١٣٣.

(٣) ا مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٩٩).

(٤) ذكر الاحتمالين أيضا في الهداية الى بلوغ النهاية (٤/ ٢٥١٠)، وانظر: درج الدرر ٧٩٥/٢، تفسير القرطبي ٢٦٧/٧، التبيان في إعراب القرآن ٥٩٠/١، وغيرها.

(٥) انظر: معاني القرآن ٣٣٥/١. وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٦٩)، إعراب القرآن للنحاس ١٤٦/٢، وقد نسبه إليه مكي في الهداية الى بلوغ النهاية (٤/ ٢٥١٠).

(٦) المحكم (طوف) ٢٤٤/٩، وانظر: تاج العروس ١٠٦/٢٤، مادة (طوف).

(٧) انظر: تفسير البغوي ٢٢٣/٢، إعراب القرآن لابن سيده ١٠٣/٥، المصباح المنير (طوف) ٣٨١/٢.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٨/٣.

(٩) انظر: التصريح ٥٣٧/٢/٢.

(١٠) انظر: الدر المصون ٤٣٢/٥.

(١١) انظر: تفسير البغوي ٢٢٣/٢، إعراب القرآن لابن سيده ١٠٣/٥، البحر المحيط ٣٧٢/٤.

(١٢) انظر: تفسير الرازي ٣٤٦/١٤، الدر المصون ٤٣٢/٥، اللباب في علوم الكتاب ٢٨٣/٩.

(١٣) انظر: تفسير الطبري ٥٢/٣.

(١٤) البحر المحيط ٣٧٢/٤.

يَطُوفُ إِلَّا أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْعَرَبِ لَهُ أَكْثَرُ فِي الْمَاءِ وَالْمَطَرِ الشَّدِيدِ"[١]، أو هو " كلّ حادثة تحيط بالإنسان. ثم صار متعارَفًا فى الماءِ المتناهى فى الكثرة "[٢]، كونه بمعنى الماء المغرق، أو السيل العظيم مروي عن ابن عباس[٣]، وقيل: الموت الجارف[٤]، وقيل: الطاعون بلغة أهل اليمن، وهو مروي عن مجاهد ووهب[٥]، وروي عن أبي قلابة أنه الجُدَري، وهم أول من عذّب بِهِ فَبَقِيَ فِي الْأَرْضِ[٦].

والمصدرُ الذي على(فُعلان) جاء غير مرة في القرآن الكريمِ كالحُسبانِ، والبُنيانِ، والفُرقان، والقُربانِ[٧].

والقول بالمصدريةِ أرجحُ؛ إذ لم يُسمعِ المفردُ الذي نصَّ عليهِ الأخفشُ، ولعل ذلك كان سببًا في تقييده إياهُ بالقياسِ فقال: " فواحدتها في القياس "الطُوفانَة"[٨]، وإعرابُه نصبٌ في الوجهين على المفعولية.

(٤) بُنْيَان:

يقول الله –تعالى–:"أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ"[٩].

قال مكي:" والبنيان مصدر(بَنَى)، حكى أَبُو زيد: بَنَيتُ بُنْيَانًا وَبِنَاءً وبِنْيةً، وَقيل:(الْبُنْيَانُ) جمع بُنْيَانَةٍ كتَمْرَةٍ وتَمْرٍ"[١٠].

ذكر الشيخُ في(بُنيَان) احتمالينِ[١١]:

أحدهما: أنه مصدرٌ كالغُفْران، والعُمْران، والكُفرَان، واقتصر عليه ابن الجوزي[١٢]، والشوكاني[١٣]، وفِعلُه: بَنَى يَبنِي كما حكى أبو زيدٍ[١٤]، وهو بمعنى المبني(أي: المفعول)[١٥]، على سبيل المجاز[١٦]، كما يقال: خلقُ اللهِ، وضربُ الأميرِ، ونسجُ زيدٍ، أي: مخلوقه ومضروبُهُ ومنسوجُهُ. يقول أبو عليّ:" يدلّك على ذلك أنه لا يخلو من أن يراد به اسم الحدث، أو اسم العين، فلا يجوز أن يكون

---

(١) المحرر الوجيز ٤٤٣/٢.

(٢) انظر: بصائر ذوي التمييز ٥٢٣/٣، تاج العروس (طوف) ١٠٥/٢٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٧٢/٤.

(٤) انظر: تهذيب اللغة (طوف) ٢٥/١٤، بصائر ذوي التمييز ٥٢٣/٣.

(٥) انظر: درج الدرر ٧٩٥/٢، البحر المحيط ٣٧٢/٤.

(٦) انظر: الكشاف ١٤٧/٢، تفسير الخازن ٢٤٠/٢، روح المعاني ٣٣/٩.

(٧) انظر: دراسات لأسلوب القرآن ١٥٧/٦-١٦٠.

(٨) انظر: معاني القرآن ٣٣٥/١.

(٩) سورة التوبة ١٠٩.

(١٠) مشكل إعراب القرآن ٣٣٦/١.

(١١) ذكرهما في الكشف ٥٠٧/١،٥٠٨.

(١٢) انظر: زاد المسير ٢٠١/٢.

(١٣) انظر: فتح القدير ٤٥٩/٢.

(١٤) انظر حكاية أبي زيد في: الحجة للفارسي ٢١٩/٤، البسيط للنيسابوري ٥٢/١١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٢٣/٣.

(١٥) انظر: إعراب القرآن لابن سيده ٣٢٨/٥، غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٣٠/٣، البحر المحيط ١٠٣/٥.

(١٦) انظر: تفسير الرازي ١٤٨/١٦، اللباب في علوم الكتاب ٢١١/١٠.

الحدثَ، لأنه إنّما يؤسس المبني الذي هو عين، ويبَيّن ذلك أيضا قوله:(عَلَى شَفَا جُرُفٍ) والحدثُ لا يعْلُو شَفَا جُرُفٍ"[١].

والآخر: أنه جمعٌ، مفردُه بُنيانة، ومراده اسم الجنسِ الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاءِ[٢].

وأنشدوا في ذلك:

كبُنْيانةِ القريِّ مَوْضِعُ رَحْلِها ...

وآثارُ نِسْعَيْها مِنَ الدَّفِّ أَبْلَقُ[٣]

والراجح مما سبق أنه مصدر أريد به المفعول لأسباب، منها:

-ما ذكره الفارسي من أن الذي يُؤسَّس هو المبنيّ، الذي هو عين.

-ورود الـ(البُنيان) في موضعٍ آخر موصوفٍ بالمفرد، قال -تعالى-:" كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ"[٤].

-ما رواهُ المُفَسِّرون من أنَّ المراد بالـ(البُنيان) هو المسجد، روى ابنُ أبي حاتم بسنده عن عَنِ السُّدِّيِّ قَوْلُهُ: "أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ"، «هَذَا مَسْجِدُ قُبَاءٍ»[٥].

(٥)الغُرُور:

يقول الله -تعالى:" فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ "[٦].

قال مكي:" قَوْله {بِاللَّه الْغرُور} من فتح الْغَيْن جعله اسْما للشَّيْطَان وَمن ضمهَا جعله جمع غَار كَقَوْلِك جَالس وجلوس وَقيل هُوَ جمع غَرّ، وغَرّ مصدرٌ، وَقيل هُوَ مصدر كالدخول"[٧].

أجاز الشيخ في(الغُرُور) بضمّ الغينِ[٨] احتمالين:

أحدهما: أنه جمعُ غارّ، كشاهِد وشُهُود، وقاعِد وقُعُود، وجالِس وجُلوس، وهو كل ما غر من إنسان أو شيطان[٩]، ذكره الزجاج[١٠]، قال: "وهي الأباطيل"، قال النحاس:" وهذا أحسنُ ما قيلَ فيهِ"[١١]، وأجاز الشيخُ أيضا أن يكون جمع غَرّ، والغَرُّ مصدر، يقال: غرَّه غرًّا وغُرورًا وغِرّة

---

(١) الحجة للفارسي ٤/٢٢٢،٢٢٣، وانظر: الفريد ٣/٣٢٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/١٢٤، اللباب ١٠/٢١٢، تفسير الألوسي ١١/٢٢.

(٣) البيت من الطويل، منسوبٌ لأوس بن حجر، وليس في ديوانه، وهو لكعب بن زهير في ديوان زهير بن أبي سلمى شرح ثعلب ص ٢٧٥، وانظر: الحجة للفارسي ٤/٢١٩، كتاب الشعر ٣٠٩، البسيط للنيسابوري ١١/٥٢، الدر المصون ٦/١٢٤.

القريي: نسبة إلى القرية، النّسع: سير تشد به الرّحال، الدف: الجانب.

الشاهد: ورود لفظ (بُنيانة) مفردًا لـ(بُنيان).

(٤) الصف ٤. وانظر: المفردات في غريب القرآن ١٤٧، حاشية الشهاب على البيضاوي ٥/٣٢٤.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم ٦/١٨٨٣.

(٦) لقمان ٣٣.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٩٣.

(٨) بالضم قرآ سِماكُ بن حرب، وأبو حيوة، وابنُ السميفع. انظر: المحرر الوجيز ٤/٣٥٦، تفسير القرطبي ٤/٨١، فتح القدير ٤/٢٨٢، معجم القراءات للخطيب ٧/٢١٢.

(٩) انظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٩/ ٥٧٤٠).

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٦٣.

(١١) إعراب القرآن ٣/٣٦١.

وغرَرًا[١]، وهو مسبوق في ذلك بالزجاج[٢]، والنحاس[٣].

والآخر: أنه مصدرٌ[٤]، على طريق المجاز العقلي، كأنه جعل الغرور غارّا، كما قيل:

جدّ جدّه[٥]، والمعنى، أن تعملَ المعصيةَ وتتمنى المغفرة، وهو قول سعيد بن جبير[٦]، أو أنه على حذف مضاف، وتقديره: وغركم بالله سلامة الاغترار، ومعناه: سلامتكم منه مع اغتراركم، قاله ابنُ جني[٧]، ويجوز أن يكون مَصْدَرًا وَاقِعًا وَصْفًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، قاله الشوكاني[٨]، وعليه فالموصوف محذوف، ويجري فيه الأوجه الثلاثة الجائزة في الوصف بالمصدر[٩]، والقول بالمصدرية هو راي القرطبي[١٠]، والمنتجب الهمذاني[١١]. وأجازَ بعضُهم في قراءةِ الضمِّ أن يكونَ بمعنى الغَرورِ بالفتح، مرادًا بهِ الشيطان، ونُسِب لمجاهد[١٢].

وضعفه الزجاج بقوله: وهذا " لأن المتعدية [يقصِد الثلاثي المتعدي] لا تكاد تقع مصادِرَهَا عَلى فُعُول، وقد جاء بعضها على فُعُول نحو لزمته لزوماً، وَنَهِكَه المرض نُهُوكاً فيجوز غررته غُروراً على ذلك"[١٣]. يقصدُ أنَّ الأصلَ في الثلاثي المتعدي أن يكونَ مصدره على(فَعْل)، نحو: ضرَبَ ضرْبًا، وفهِمَ فهْمًا، وأما مجيئه على فُعُول فقليل[١٤].

والاحتمالات كلُّها واردةٌ، ويتحمَّلُها المعنى، فالغُرورُ الذي قد يصيبُ الإنسانَ له أكثرُ من سببٍ، منها ما هو داخليٌ كالنفسِ الأمارةِ والهوى، ومنها ما هو خارجي كشياطينِ الإنسِ والجِنّ والدُّنيا وغيرها، وعليهِ فالقول بالجمعِ والمصدرِ كلاهما صوابٌ، ومنزلةُ أحدهما من الآخر منزلة السببِ والمُسَبَّب. وهو على الوجهين مرتفع على الفاعليةِ.

(٦)جِثِيًّا:

يقول الله –تعالى–:"وَنَذَرُ الظَّالِمِين فِيهَا جِثِيًّا"[١٥].

قال مكي –رحمه الله–:"قَوْله: "فِيهَا جِثِيًّا" نصب على الْحَال إن جعلتهُ جمعَ(جَاثٍ) وَنصب على الْمصدر إنْ لم تَجْعَلهُ جمعًا، وَجَعَلته مصدرًا، وَأَصلُه فِي الْوَجْهَيْنِ: جُثُوو

(١) انظر: تاج العروس (غرر) ٢١٤/١٣.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦٣/٤.
(٣) نقله عن أبي حاتم. انظر: إعراب القرآن ٣٦١/٣.
(٤) واقتصر عليه في: الهداية الى بلوغ النهاية (٩/ ٥٧٤٠).
(٥) انظر: الكشاف ٥٠٤/٣.
(٦) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٥٧٤٠/٩، المحرر الوجيز ٣٥٦/٤، تفسير القرطبي ٨١/١٤.
(٧) المحتسب ٣١٢/٢، وانظر: حاشية الطيبي على الكشاف ٣١٩/١٢.
(٨) انظر: فتح القدير ٢٨٢/٤.
(٩) انظر: انظر: المساعد ٤١١/٢، تمهيد القواعد ٣٣٤١/٧.
(١٠) انظر: تفسير القرطبي ٨١/١٤.
(١١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/ ٢٢٢)
(١٢) انظر: النكت والعيون ٣٤٩/٤.
(١٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦٣/٤.
(١٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٦١/٣، الارتشاف ٤٨٣/٢، شرح الشافية للرضي ١٥٦/١،١٥٧.
(١٥) مريم ٧٢.

على فُعُول، ثمَّ أُدْغِمَت الْوَاوُ فِي الْوَاوِ فثُقِّلَ اللَّفْظُ بِضَمَّتَيْنِ وواوين متطرفتين، فأبدلوا من الْوَاو يَاءً، وَكُسِرَ مَا قبلهَا؛ لتصح الْيَاءُ الساكنة؛ وَلِأَنَّهُ أخف، وَقَرَأَ جمَاعَة من الْقُرَّاء بِكَسْر الْجِيم على الِاتِّبَاع للخفة والمجانسة"[١].

أجازَ الشيخ في(جِثِيًّا) احتمالين:

أحدهما: أنه جمعُ(جاثٍ)[٢]، مثل: قاعد وقُعُود، وبارِك وبُروك، من جَثَا يَجْثُو ويَجْثِي، إذا جَلَسَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ لِلْخُصُومَةِ وَنَحْوِهَا، أو أنهم لِضِيقِ الْمَكَانِ أَيْ لَا يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَجْلِسُوا جُلُوسًا تَامًّا، قَالَ مُجَاهِدٌ: مُستوفِزِينَ عَلَى الرُّكَب. والمُسْتَوْفِزُ الَّذِي رَفَعَ أَلْيَتَيه وَوَضَعَ رُكْبَتَيْهِ[٣]، وهو قول أبي عبيدة[٤] الزجاج[٥] والطبري[٦]، وابن عطية[٧]، كما نُسِب إلى الحسن والضحاك[٨].

وعن ابن عباس أنَّ جِثِيًّا معناها: جماعات[٩]، وهو قول مقاتل والكلبي[١٠]، ونسب للكلبي والأخفش[١١]، فأهل الخمر على حدة وأهل الزنى عَلَى حِدَةٍ وَهَكَذَا[١٢]، وعليه فهي جمع(جثوة) مثلثة الجيم، وأصله: كل شَيْء مُجْتَمع يُقَال فِيهِ ذَلِك[١٣]. يقول السمين: " وفي صحتِه عنه نظرٌ؛ من حيث إنَّ فِعْلَة لا يُجمع على فُعُوْل"[١٤].

وعلى القولين فهي حال من الظالمين منصوبة مقارِنة؛ لأنَّ معناها متحققٌ زمن وقوع معنى العامل[١٥]، وأصلها على هذا الوجه –كما ذكر الشيخ–جُثُوو على فُعُول، ثمَّ أُدْغِمَت الْوَاوُ فِي الْوَاوِ فثُقِّلَ اللَّفْظُ بِضَمَّتَيْنِ وواوين متطرفتين، فأبدلوا من الْوَاو يَاءً، وَكُسِرَ مَا قبلهَا؛ لتصح الْيَاءُ الساكنة؛ وَلِأَنَّهُ أخف، ويجوز في الجيم الضم[١٦] وهو الأصل، ونسبها يونس لبني تميم[١٧]،

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٥٧/٢.

(٢) واقتصر عليه في الهداية الى بلوغ النهاية (٧/ ٤٥٧٠).

(٣) لسان العرب (جثا) ١٣٢،١٣١/١٤، وانظر: الوسيط للواحدي ١٩٠/٣، تفسير القرطبي ١٣٣/١١. يقول الخازن في وصف الصورة: " قلت: وُصفوا بالجُثُوّ على العادة المعهودة في مواقف المقالات والمناقلات؛ وذلك لما فيه من القلق مما يدهمهم من شدة الأمور التي لا يطيقون معها القيام على أرجلهم، فيجثون على ركبهم جثوا" تفسير الخازن ١٩٣/٣.

(٤) انظر: مجاز القرآن ٩/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٨/٣.

(٦) انظر: تفسير الطبري ٢٢٧/١٨.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٢٦/٤.

(٨) انظر: تفسير البغوي ٢٤٢/٣.

(٩) انظر: تفسير البغوي ٢٤٢/٣، تفسير الخازن ١٩٣/٣، زاد المسير ١٤٢/٣، البحر المحيط ١٩٥/٦.

(١٠) انظر: البسيط للواحدي ٢٨٨/١٤.

(١١) انظر: النكت والعيون ٣٨٣/٣.

(١٢) انظر: تفسير القرطبي ١٣٣/١١.

(١٣) انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١٤٠/١.

(١٤) الدر المصون ٦٢٠/٧.

(١٥) انظر: المعجم المفصل في النحو العربي ٤٤٥/١.

(١٦) وبه قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في روايةِ أبي بكرٍ وابنُ عامر. انظر: الحجة للفارسي ١٩٢/٥.

(١٧) انظر: الحجة للفارسي ١٩٤/٥.

ويجوز فيها الكسر إتباعًا[١] يقول الفارسي:" قال أبو الحسن: وسمعناه من العرب مكسورا سوى بني تميم في المصدر والجمع"[٢]، وهذا على أنه من: جثَا يجثو، أما إن كانت من جثَا يَجثِي فأصلها: جُثُوْياً، فَأُعِلَّت إعلالَ هَيِّن ومَيِّت، حيث يقال: اجتمعت الواو والياء في كلمة، والسبق منهما متأصل ذاتا وسكونا، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى[٣].

والآخر: أنه مصدر، ذكره المنتجب الهمذاني[٤]، والسمين الحلبي[٥] والفيروزبادي[٦]، يقول الأزهري:" وكل مصدر يجيء على(فُعُول) فإنه يجوز أن يجْعَل جمعًا

لِفَاعِل كقولك: حَضَرْتُ حُضُورًا، وقَوْمٌ حُضُورٌ، وَشهِدت شُهُودًا، وقَوْمٌ شُهُودٌ"[٧].

وهو على هذا الوجه منتصب على المصدرية، كما أشار مكي –رحمه الله–، وعامله محذوف تقديره: يجثون جثيا، أو أنه منتصب على النعت، بتأويل المحذوف، أو تأويله بالمشتق، أو على المبالغة، وأشار إلى ذلك الراغب[٨].

وإن كان من ترجيحٍ فمن ناحيةِ المعنى يجوز الوجهانِ، وإن كان القول بالمصدريةِ أولى لما فيه من المبالغةِ في إظهارِ ذلهم وانكسارهم، كما أن المصدر يصلح للمفرد والمثنى والجمع، فهو يدل على الجمع دلالة تضمينية، وأما من ناحيةِ اللفظ فالقول بالجمعِ أولى؛ لأنه حال لا تقدير فيه، بخلافه إذا أعربناه مصدرا عامله محذوف، أو مصدر نعت به على واحد من التأويلاتِ الثلاثة السابقة، بالإضافةِ إلى أنه جاء مُعَلًّا، وهو القياس الغالبُ في ما جاء على فُعُول جمعًا، بل جعله بعضهم واجبًا، بخلاف ما جاء على فعول مصدرا، فالقياس الغالبُ فيه أن يأتيَ مُصَحَّحًا، وأوجب بعضهم فيه التصحيح، إلا ما شذ من ألفاظٍ جاءت مُعَلَّةً؛ تشبيهًا لها بالجمعِ[٩].

(٧) نُذُر:

يقول الله –تعالى–:" فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ"[١٠].

قال مكي –رحمه الله–:" قَوْله: "وَنُذُرِ" قيل: هُوَ مصدر بِمَعْنى إنذاري، وَقيل: هُوَ جمع نَذِير"[١١].

ذكر الشيخُ في(نُذُر) احتمالين[١٢]:

(١) وبه قرآ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم. انظر: الحجة للفارسي ١٩٢/٥.

(٢) الحجة للفارسي ١٩٤/٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٢٠/٧.

(٤) انظر: الفريد ٣٨٠/٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٢٠/٧.

(٦) انظر: بصائر ذوي التمييز ٢٦٨/٢.

(٧) معاني القراءات ١٣١/٢.

(٨) انظر: المفردات في غريب القرآن ١٨٧، تاج العروس (جثا) ٣٢٢/٣٧.

(٩) انظر: شرح التصريف للثمانيني ٢٦٦،٢٦٧، شرح ابن عقيل للألفية ٢٤١/٤، شرح الأشموني ١٣٠/٤، التصريح ٧٢٢/٢.

(١٠) القمر ١٦،١٨،٢١،٣٠.

(١١) مشكل إعراب القرآن ٧٠٠/٢.

(١٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٤/٢، تفسير الطبري ٥٨٤/٢٢، تفسير البيضاوي ١٦٦/٥.

أحدهما: أنه مصدر بمعنى الإنذار[١]، قال الفراء[٢]: " النذُر هاهنا مصدرٌ معناه: فكيف كان إنذارى، ومثله "عُذْرًا أونذرًا"[٣]، يخفُفانِ ويثقلان[٤] كما قَالَ: "إلى شَيْءٍ نُكُرٍ"[٥] فثقل فى «اقْتَرَبَتِ»[٦] وخفف فى سورة النساء القصرَى، فقيل:"نُكْرًا"[٧]. وقال بالمصدرية الطبري[٨] والزمخشري[٩] والعكبري[١٠]. وإنذارُ الله لهم بالعذاب إما قبل نزوله، أو أنه أتى في تعذيبهم لمن بعدهم[١١].

وقد ورد في التنزيل العزيز مصادر عل(فُعُل)، نحو: نُسُك، وشُغُل، وهزُوا، وغيرها[١٢].

وجعله الواحدي اسم مصدر، قال: " ونذر وهو اسم من الإنذار يقوم مقام المصدر"[١٣].

والثاني: أنه جمعُ نذيرٍ[١٤]، ويحتملُ أن يكون(النذير) مصدرًا كالنكير، أو اسم فاعل كالكبير والصغير، ونسبه الرازي[١٥] وابن عادل[١٦] إلى أكثر المفسرين أنه جمع للمصدر[١٧]، أيْ: كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ عَذَابِي وَعَاقِبَةُ إِنْذَارِي[١٨]. وعلَّلوا للمخالفةِ بين إفراد العذاب وجمعِ النذر بأَنَّ الْعَذَابَ مَصْدَرٌ وَلَوْ جُمِعَ لَكَانَ فِي جَمْعِهِ تَقْدِيرٌ وَفَرْضٌ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ[١٩]، وقيل: هذا إشارة إلى غَلَبَةِ الرحمة، لأن الإنذار إشفاقٌ ورحمةٌ فقال:

الإنذاراتُ التي هي نِعَمٌ ورحمة تَوَاتَرَتْ، فلما لم ينفع وقع العذاب دفعة واحدة فكانت النعمُ كثيرةً والنقمةُ واحدةً[٢٠].

و(فُعُل) يطرد في جمع الكثرة لما كان رباعيا ثالثه حرف مدٍّ قبل لام صحيحة نحو: أَتَان أُتُن، وحمار حُمُر، وقضيب قُضُب، وسرير سُرُر، وذلول ذُلُل، وعمود عُمُد[٢١].

---

(١) واقتصر عليه في: الهداية الى بلوغ النهاية (١١/ ٧١٩٠).

(٢) معاني القرآن ١٠٧/٣.

(٣) المرسلات ٦.

(٤) ومراده بالتخفيف والتثقيل: التسكين والتحريك.

(٥) القمر ٦.

(٦) يقصد سورة القمر.

(٧) الطلاق ٨.

(٨) انظر: تفسير الطبري ٥٨٤/٢٢.

(٩) انظر: الكشاف ٤٣٦/٤.

(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٩٤/٢.

(١١) انظر: الكشاف ٤٣٦/٤.

(١٢) انظر تفصيل ذلك في: دراسات لأسلوب القرآن ٧٨/٦ وما بعدها.

(١٣) الوسيط ٢٠٩/٤.

(١٤) انظر: البسيط ١٠٦/٢١، وهذا قول آخر للواحدي في المسألة.

(١٥) انظر: تفسير الرازي ٣٠٠/٢٩.

(١٦) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٥٩/١٨.

(١٧) انظر: غريب القرآن لابن قتيبة ٤٣٢، البحر المحيط ١٧٦/٨، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥١/٦.

(١٨) انظر: تفسير الرازي ٣٠٠/٢٩.

(١٩) انظر: تفسير الرازي ٣٠٠/٢٩.

(٢٠) نقله ابن عادل الحنبلي عن ابن الخطيب. انظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٥٩/١٨.

(٢١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٧/٣، ارتشاف الضرب ٤٢٤/١، التصريح ٥٢٩/٢، ٥٣٠.

والاحتمالان جائزان من ناحيةِ المعنى، إلا أنَّ اللفظ يرجحُ القولَ بالمصدريةِ؛ لمشاكلةِ العذابِ قبله، فهو مفرد باتفاق. وهو في الحالين مرفوعٌ عطفًا على اسمِ(كانَ) أو فاعِلها على النقصانِ أو التمام، والاستفهام هنا لا يراد به حقيقته، بل المعنى على التذكير بما حل بهم[١].

(٨) سُعُر:

يقول الله –تعالى–:"فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ"[٢].

قال مكي –رحمه الله–:" قَوْله:(وَسُعُر) قيل: هُوَ مصدرُ سَعَرَ الرجلُ، إذا طَاشَ وَقيل: هُوَ جمعُ سَعِيرٍ"[٣].

ذكر الشيخُ في(سُعُر) احتمالين[٤]:

أحدهما: أنهُ مصدَرٌ، فِعلُه: سَعَر إذا طاشِ، ذكره النحاس[٥] والمنتجب الهمذاني[٦]، والطيش: النَّزَقُ والخِفَّة، أو خفةُ العقلِ وذَهابُه[٧]؛ ولذا قال بعضهم: السُّعُر: الجنون، قيل: لأَنَّهُم إذا كَانُوا فِي النّار لم يكُونُوا فِي ضَلال؛ لأَنه قد كشفَ لَهُم، وإنما وَصَفَ حالَهم فِي الدُّنْيَا[٨]، ومنه ناقة مسعورة، إذا كانَ بها جنونٌ[٩]. قيل: وهو لغة لغسَّان[١٠].

وقيل: معناه: إن إن اتبعناه فنحن في ضلال وعذاب[١١]، وقيل: تعب وعناء وشقاء[١٢]، وقيل: بعد عن الحق[١٣]، وقيل: احتراق[١٤]، وقيل: عناد[١٥].

والآخر: أنها جمعُ(سَعِيرٍ)، وهو قول أبي عبيدة[١٦]،

قيل: وهو لهيب النار[١]، ونسب لسفيان بن عيينة[٢]، وابن بحر[٣]، وابن عيسى قيل: وهو وقود النار[٤]، وبه قال الخطيب الشربيني[٥].

---

(١) انظر: البحر المحيط ١٧٧/٨.

(٢) القمر ٢٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٧٠٠/٢.

(٤) انظر الاحتمالين في: الدر المصون ١٤٠/١٠، اللباب في علوم الكتاب ٢٧٨/١٨، عمدة الحفاظ ٢٠٠/٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٢٩٣/٤.

(٦) انظر: الفريد ٥٣/٦.

(٧) انظر: اللسان (طيش) ٣١٢/٦.

(٨) نُسِب هذا القول لأبي علي الفارسي. انظر: المحكم ٤٨٠/١، اللسان ٣٦٦/٤، تاج العروس ٢٩/١٢ مادة (سعر).

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٩/٥، تفسير السمعاني ٣١٣/٥، المحرر الوجيز ٢١٧/٥، ونسب لابن عباس في زاد المسير ٢٠١/٤، وتفسير القرطبي ١٣٨/١٧، كما نسب للفراء في تفسير البغوي ٣٢٤/٤

(١٠) اللغات الواردة في القرآن ٤٧.

(١١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٩/٥، ونسب لابن عباس في تفسير الثعلبي ١٦٧/٩، تفسير البغوي ٣٢٤/٤.

(١٢) وهو قول ابن عباس في تنوير المقباس ٤٤٩، وقول الفراء في معاني القرآن ١٠٨/٣، ومقاتل في تفسيره ١٨/٤، ونسب لقتادة في النكت والعيون ٤١٥/٥، البحر المحيط ١٧٨/٨ وغيرها.

(١٣) ونُسِب لوهبٍ في تفسير الثعلبي ١٦٧/٩، وتفسير البغوي ٣٢٤/٤، ولمجاهد في فتح القدير ١٥١/٥.

(١٤) ونُسِب للسُّدِّي في فتح القدير ١٥١/٥.

(١٥) ذكره مكي في: الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٢٠٥/١١، وابن جزي في تفسيره ٣٢٤/٢، وأظنها العناء، وقد حُرِّفت.

(١٦) انظر: مجاز القرآن ٢٤١/٢. وفيه أنه جمع سعيرة.

وعلل الرازي لجمع السعير في الآخرة مع أنه واحد بقوله: " الْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وُجُوهٍ أَحَدُهَا: فِي جَهَنَّمَ دَرَكَاتٌ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ سَعِيرًا أَوْ فِيهَا سَعِيرٌ ثَانِيهَا: لِدَوَامِ الْعَذَابِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّهُ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ يُبَدِّلُهُمْ جُلُودًا كَأَنَّهُمْ فِي كُلِّ زَمَانٍ فِي سَعِيرٍ آخَرَ وَعَذَابٍ آخَرَ ثَالِثُهَا: لِسِعَةِ السَّعِيرِ الْوَاحِدِ كَأَنَّهَا سُعُرٍ يُقَالُ لِلرَّجُلِ الْوَاحِدِ: فُلَانٌ لَيْسَ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ بَلْ هُوَ رجال"(٦).

والاحتمالان جائزان، يتحملهما المعنى، إلا أن القول بالمصدرية راجحٌ، ليشاكل الضلالَ قبله؛ إذ هو مفرد باتفاق، وهو في الحالين مجرور عطفا على ضلالٍ الواقع في خبر (إنَّ).

المبحث الثالث: ما يحتمل المصدر والظرف

(١)مُنْزَل:

يقولُ الله –تعالى–:"وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ"(٧).

قال مكيٌّ –رحمه اللهُ–:" قَوْله:(مُنْزَلاً) مَنْ ضَمَّ الْمِيمَ(٨) جعلهُ مَصْدَرًا مِن(أنزل) إِذْ قَبْلَهُ:(أَنْزِلْنِي) وَمَعْنَاهُ: إنزالًا مُبَارَكًا، وَيجوزُ أَنْ يكونَ اسْما للمكانِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أنْزِلنِي مَكَانًا أَو مَوْضِعًا، فَهُوَ مفعول بِهِ لَا ظرفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: اجْعَلْ لي مَكَانًا"(٩).

ذكر الشيخ في(مُنْزَلًا) بضم الميم وفتح الزاي احتمالين(١٠):

أحدهما: أن يكونَ مصدرًا ميميًّا من(أَنزَلَ) الرباعي، منصوبًا على المصدريةِ بفعْلٍ من لفظهِ، مُبيّنًا للنوعِ؛ حيثُ جاءَ مُقَيَّدًا بالوصف(مُبَارَكًا)، وتقديرُهُ: إنزالًا مباركًا. والثاني: أن يكونَ اسمًا للمكانِ لا ظرفًا، فينتصبُ مفعولًا بهِ، وتقديرُهُ: أنزِلني مكانًا أو موضِعًا مباركً، وهومسبوق في ذلك بالأزهري(١١).

---

(١) انظر: تفسير القرطبي ١٣٨/١٧، فتح القدير ١٥١/٥.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي ١٦٧/٩، تفسير البغوي ٣٢٤/٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٧٨/٨.

(٤) انظر: النكت والعيون ٤١٥/٥.

(٥) انظر: السراج المنير ١٤٨/٤.

(٦) تفسير الرازي ٣٠٧/٢٩.

(٧) المؤمنون ٢٩.

(٨) ضمُّ الميمِ مع فتح الزاي هي قراءة الجمهور، وقرأ زِرُّ بن حبيش، وأبو بكر عن عاصم، والمفضل، وأبو حيوة، وابن أبي عبلةَ، وأبان: (مَنْزِلًا) بفتح الميم مع كسر الزاي. انظر: البحر المحيط ٣٧٢/٦، فتح القدير ٤٧٠/٣. ويجري في القراءة الثانيةِ ما جرى في الأولى من الاحتمالات.

(٩) مشكل إعراب القرآن ٤٩٩/٢.

(١٠) ذكرهما في الكشف ١٢٨/٢.

(١١) انظر: معاني القراءات ١٩٠/٢.

واحتمال البِنيةِ للمصدريةِ واسمِ المكانِ قال بهِ جمعٌ من العلماءِ منهم: ابن عطية[١]، الأنباري[٢]، والعكبري[٣]، وأبو حيان[٤]، وغيرهم[٥].

وقيل:(مُنْزَلًا) مصدرٌ لا غير، وهو قول الطبري[٦]، والزجاج[٧]، والبغوي[٨]، والقرطبي[٩]، وغيرهم[١٠].

وعلى القول بالمصدرية فالمفعول به محذوف تقديره: أنزلني دارًا أو مكتنًا أو موضعًا أو نحو ذلك إنزالًا مباركًا، أمَّا على القول بأنه اسم مكانٍ فهو مفعولٌ به ثانٍ لـ(أَنْزِلنِي)، والياء مفعولٌ أول، وقد استوفى مفعوليهِ[١١].

ولا شكَّ أنَّ البِنيةَ صالِحةٌ للمَصدَرِ والمكانِ؛ لكنَّ دلالةَ المصدرِ عامَّةٌ، ويُمكِنُ أنْ تنسَحِبَ على الزَّمانِ والمكانِ، وليست كذلك دلالةُ المكانِ.

(٢)مَهْلِك:

يقول الله –تعالى–:"وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا"[١٢]، ويقول:" مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ"[١٣].

قال مكيّ –رحمه اللهُ– : " وَمن فتح الْمِيمَ وَكسر اللَّامَ[١٤] جعله اسْمًا للزمان، تَقْدِيره: لوقتِ مَهْلِكِهِم، وَقيل: هُوَ مصدر(هلَك) أَيْضا، أَتَى نَادرا مثل الْمرجِع والمحِيض ..... وَهُوَ مُضَاف إِلَى الْمَفْعُول على لُغَة من أجَاز تعدّى(هَلَكَ)، وَمن لم يُجِز تعديه فَهُوَ مُضَاف إِلَى الْفَاعِل"[١٥].

وقال: "وَقد ذكرنَا(مَهْلِك) فِي الْكَهْف"[١٦].

ذكرَ الشيخُ أنَّ(مَهْلِكَ) في الآيتين يحتمل أن يكون اسمًا للزمانِ بوزن(مَفْعِل)، على أصل القاعدةِ في صياغةِ اسمِ الزمانِ من(فعَلَ يفعِل)[١٧]، ويحتملُ أن يكون مصدرًا ميميًّا، على ندورٍ، ويجوز على المصدريةِ أن يكون مضافًا إلى المفعولِ على لغةِ من أجازَ

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٤٢/٤.
(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٨٣/٢.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٥٣/٢.
(٤) انظر: البحر المحيط ٣٧٢/٦.
(٥) انظر: الدر المصون ٣٣٠/٨، اللباب في علوم الكتاب ٢٠٠/١٤، السراج المنير ٥٧٨/٢.
(٦) انظر: تفسير الطبري ٢٨/١٩.
(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١/٤.
(٨) انظر: تفسير البغوي ٣٦٤/٣.
(٩) انظر: تفسير القرطبي ١١٩/١٢.
(١٠) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ٤٨٦، تفسير الإيجي ٨٢/٣، فتح القدير ٥٧٠/٣.
(١١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٩٤/٤.
(١٢) الكهف ٥٩.
(١٣) النمل ٤٩.
(١٤) تفرد عاصم في رواية حفص بفتح الميم وكسر اللام من (مَهلِك). انظر: جامع البيان لأبي عمرو الداني ١٣١٢/٣، التذكرة لابن غلبون ٤١٥/٢، النشر ٤١٥/٢، اتحاف فضلاء البشر ٣٦٩.
(١٥) مشكل إعراب القرآن ٤٤٤/١،٤٤٥. واقتصر في الكشف (٦٥/٢) على وجه المصدرية، مع وصفه بأنه خارج عن الأصول وأنه نادر، واقتصر في الهداية (٤٤١٥/٦) على كونه اسما للزمان.
(١٦) مشكل إعراب القرآن ٥٣٦/٢.
(١٧) انظر: الارتشاف ٥٠١/١، المساعِد ٦٣٣/٢.

تعدِّي(هلَكَ)[١]، وهم بنو تميمٍ[٢]، فهلكتُ الرجلَ وأهلكتُهُ عندهم بمعنى واحد.

وعلى القول بلزومه –وهو الأشهر–فيضاف إلى الفاعل، والمعنى: وجعلنا لأن هلكوا موعدًا[٣]، أو وجعلنا لهلاكنا إياهم موعدًا[٤].

وإلى القول بأنه اسم للزمان ذهبَ جمع كبير من العلماء كالزجاج[٥]، والأزهري[٦]، والبغوي[٧]، وابن الجوزي[٨]، وغيرهم[٩].

وذهب البيضاوي[١٠]، والنسفي[١١] إلى أنه مصدر لاغير، كالمكِيل، والمرجِع[١٢]، والمحِيض[١٣]، وجوز العكبري[١٤]، والإيجي[١٥] الوجهين دون ترجيح. وانفرد ابن خالويه بجوازِ أن يكون(المهلك) في الآيةِ اسمًا للمكانِ، أي: موضعُ هلاكِهم[١٦]، ونظَّر لذلك بقوله –تعالى– :"حتَّى إِذا بَلَغَ مَغرِبَ الشَّمْسِ"[١٧]، أي: الموضع الذي تغرب فيه.

وفي فتح اللام وكسرها في الزمانِ والمكانِ والمصدر من(فعَلَ يفعِل) خلافٌ بين العلماءِ، فذهب الأكثرون إلى أنَّ المصدر بالفتحِ والزمان والمكانَ بالكسرِ، وقيل بالتخييرِ في المصدرِ بين الفتحِ والكسر، أو الاقتصارِ في الجميعِ على المسموعِ من العرب، وأجاز بعض النحاة الفتح والكسر مطلقًا، في المصادر وأسماء الزمان والمكان على حد سواء[١٨].

والآيةُ تتحمَّلُ المعنيينِ، المصدرية والزمانيةِ، إلا أنَّ المصدرية –على ندورِ المرويّ منها على مفعِل–أرجحُ من وجهةِ نظري؛ ويرشح ذلك ذكر التأقيت بعدها(مَوْعِدًا)؛ إذ موعِدُ الهلاكِ في المعنى، أولى وأوجهُ من: موعِدِ زمانِ الهلاكِ.

---

(١) انظر: البصريات ٥٦٧،٥٦٨، الحجة لأبي علي ١٥٧/٥.

(٢) انظر: الصحاح (هلك) ١٦١٦/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢١٨/٢، تاج العروس (هلك) ٤٠١/٢٧.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٥٢٦/٣.

(٤) انظر: الكشف لمكي ٦٥/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٩٧/٣.

(٦) انظر: معاني القراءات ١١٤/٢.

(٧) انظر: تفسير البغوي ٢٠٢/٣.

(٨) انظر: زاد المسير ٩٤/٣.

(٩) انظر: الوسيط للواحدي ١٥٥/٣، شرح الهداية ٣٩٧، مفاتيح الأغاني ٢٥٩، حجة القراءات لأبي زرعة ٤٢١.

(١٠) انظر: تفسير البيضاوي ٢٨٦/٣.

(١١) انظر: تفسير النسفي ٣٠٨/٢.

(١٢) في قوله –تعالى–:"إِلَيَّ مرجِعُكُم" آل عمران ٥٥.

(١٣) في قولهِ –تعالى–:"وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ" البقرة ٢٢٢.

(١٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٥٣/٢.

(١٥) انظر: تفسير الإيجي ٤٤٩/٢.

(١٦) انظر: إعراب القراءات السبع ٤٠٢/١.

(١٧) انظر: زاد المسير ٩٤/٣.

(١٨) انظر: الارتشاف ٥٠١/١، المساعد ٦٣٢/٢،٦٣٣.

المبحث الرابع: ما يحتمل التذكير والتأنيث

(١)اللسان:

يقول الله –تعالى–: " وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ"(١).

قال مكّيّ–رحمه الله–: " قَوْله {وتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ} اللِّسَان: يذكر وَيُؤَنث، فَمَن أَنَّثَهُ قَالَ فِي جمعه: أَلْسُنْ، وَمَن ذَكَّرَهُ قَالَ فِي جمْعِهِ: أَلْسِنَة، وَبِذَلِك أَتَى الْقُرْآن"(٢).

ذكرِ الشيخ أنَّ اللسانَ –وهوَ جارحةُ الكلامِ(٣)، أو آلةُ القول(٤)– يجوزُ فيهِ التذكيرُ والتأنيثُ عربيّةً دونَ ترجيحٍ(٥)، ولم يأتِ في القرآنِ إلا مُذَكَّرًا، بدليل جمعِهِ على(أَلْسِنَة) بوزنِ(أَفْعِلَة)(٦)، وهو من جموعِ القِلَّة، وهو مُطَّرِدٌ فيمَا ليسَ صفةً مِن مُذَكَّرٍ، رباعي، بمدة زائدة، ومثلوا لذلك بنحو: خِمَار وأَخْمِرة، وحِمَار وأَحْمِرة، ومِثال وأَمْثِلة، وفِرَاش وأفرِشَة(٧)، وقدْ شَذَّ جَمْعُهُ على(أَفْعُل) نحو" طِحال وأطحُل، وشهاب وأشهُب(٨).

ومَنْ أَنَّثَهُ جمعَهُ قِلَّةً على(أَلسُن) بوزنِ(أَفْعُل). وهو قياسٌ في كلِّ اسمٍ رباعي بمدةٍ ثالثةٍ، مؤنثٍ، بلا علامةٍ، خالٍ من وصفية(٩).

وجواز الوجهين بلا ترجيح قال به جمع من العلماء كالمبرد(١٠)، والسجستاني(١١) والنحاس(١٢)، وابن دريد(١٣)، والأزهري(١٤)،

---

(١) النحل ٦٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٢١/١.

(٣) انظر: الصحاح (لسن) ٢١٩٥/٦.

(٤) انظر: تاج العروس (لسن) ١١٢/٣٦.

(٥) ذكر ذلك أيضا في الهداية الى بلوغ النهاية (٦/ ٤٠٢٢).

(٦) المواطن التي أتى فيها (لسان) مجموعًا على (ألسنة) في القرآن الكريم:

*" وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ" النساء ٤٦.

*"وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى" النحل ٦٢.

*"وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ" النحل ١١٦.

*"إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ" النور ١٥.

*"يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ" النور ٢٤.

*"وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ" الروم ٢٢.

*" فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ" الأحزاب ١٩.

*"يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ" الفتح ١١.

*"وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ" الممتحنة ٢. وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ٦٤٧.

(٧) انظر: الكتاب ٦٠١/٣، المقتضب ١٥٦/٢، شرح الكافية الشافية ١٨٢٣/٤، همه الهوامع ٣٥٠/٣.

(٨) انظر: البديع في علم العربية ١٣٣/٢، التصريح ٥٢٣/٢.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨١٨/٤، توضيح المقاصد ١٣٨٠/٣، المقاصد الشافية ٢٧/٧، تمهيد القواعد ٤٧٦٢/٦.

(١٠) انظر: المذكر والمؤنث ١١٤، الكامل ٥٦/٤.

(١١) انظر: المذكر والمؤنث ١١٢.

(١٢) انظر: إعراب القرآن ٢٣٠/٥.

(١٣) انظر: جمهرة اللغة ٨٦٠/٢.

(١٤) انظر: تهذيب اللغة (لسن) ٢٩٦/١٢.

وابن سيده[١]، والعكبري[٢]، وغيرهم[٣].

وفي المسالةِ مذهب آخر: وهو أنَّ اللسان مذكَّر لا غير، إذا أردتَ به العضو، يقول الفراء: " اللسانُ يُذَكَّر" ... فأما اللسان بعينه فلم أسمعه من العرب إلا مذكَّرًا"[٤]، وقال ابن التستري: " اللسانُ يُذَكَّر، ولا يجوزُ تأنيثهُ إذا أردت به العضو"[٥]، وقال ابن جني: " اللسان: لهذا العضو مذكَّر"[٦]، وبه قال كراع النمل[٧]، وابن الأنباري[٨]، وابن فارس[٩].

واتفق الجميعُ على أنَّه إن أريد به اللغة، أو الرسالة، أو القصيدة، أو كني به عن الكلمة أُنِّث، تقول: هذهِ لسانُ العربِ أي: لغَتُهُم، وَمِنْه قَوْلُه تَعَالَى: "وَمَا أَرْسَلْنا من رَسُولٍ إلاَّ بلِسانِ قَوْمِه"[١٠]، أَي بلُغَةِ قوْمِه، وأتتني لسانُ فلان أي: رسالتُه، وخرج الغُزَاةُ يطلبون لساناً للعدو[١١]، أي: مَن يعطيهم خبره.ومن ذلك قول الشاعر:

إنّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لَا أَسَرُّ بهَا ...
من عَلْوَ لَا كذِبٌ فِيهَا وَلَا سَخَرُ[١٢]

وقولُ الآخر:

أَتَتْني لِسانُ بَني عامِرٍ ...
أَحاديثُها بَعْد قَوْلٍ نُكُرْ[١٣].

الخلاصةُ أنه لا خلاف بين العلماءِ في تذكير اللسان(عضو الكلام)، وإنما الخلاف في

---

(١) انظر: المحكم (لسن) ٤٩٧/٨.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٩٩/٢
(٣) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٨٩/١، لسان العرب ٣٨٦/١٣، تاج العروس ١١٢/٣٦، مادة (لسن).
(٤) المذكر والمؤنث للفراء ٦٥،٦٤ بتصرف بالحذف.
(٥) المذكر والمؤنث لابن التستري ١٠١.
(٦) المذكر والمؤنث لابن جني ٩٠.
(٧) انظر: المنجد في اللغة ٣٧.
(٨) انظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨١.
(٩) انظر: مقاييس اللغة (لسن) ٢٤٦/٥.
(١٠) إبراهيم ٤.
(١١) انظر: المذكَّر والمؤنث لابن التستري ١٠٢.
(١٢) البيت من البسيط لأعشى باهلة، انظر: إصلاح المنطق ٢٦، الصحاح (لسن) ٢١٩٥/٦، المنجد في اللغة ٣٧، إعراب القرآن للنحاس ٢٠/٣، جمهرة اللغة ١٣٠٩/٣، معجم ديوان الأدب ٤٦٩/١، شمس العلوم ٦٠٤٥/٩.
الشاهد: استشهد العلماء بالبيت على وجوه:
الأول: أنه أنث اللسان، وهي لغة معروفة، وهو قول النحاس، وهو ممن يجيزون التذكير والتأنيث.
والثاني: أنه أنث بتأويل اللسان بمعنى الرسالة، وهو قول كراع النمل، وابن دريد، ونشوان الحميري.
والثالث: أنه أنث على تأويل اللسان بالكلمة، وهوقول الجوهري، والفارابي.
انظر في الأوجه الثلاثة المراجع المذكورة سلفًا في تخريج البيت.
(١٣) البيت من المتقارب للمرقش الأكبر في ديوان المرقشين ٥٣، وعجزه هنا: فَجلَّت أحاديثها عن بصَر، وتلك الرواية في: المفضليات ٢٣٥، خزانة الأدب ١٥٤/٤، والبيت بالرواية الأولى في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٨٨/١، المنجد في اللغة ٣٧، المخصص ١٣٨/٥، لسان العرب (لسن) ٣٨٥/١٣، تاج العروس (لسن) ١١٣/٣٦.
الشاهد: تأنيث اللسان لتأويله إما بالكلمة، أو المقالة والرسالة.

جواز تأنيثه بلا تأويل، فأجازه بعضهم، مستندا إلى قياس العلماء في كلِّ اسمٍ رباعي بمدةٍ ثالثةٍ، مؤنثٍ، بلا علامةٍ، خالٍ من وصفية، حيثُ يُجمعُ على(أَفْعُل)، وورد ذلك في

جمع(لسان) على(أَلْسُن)، واستدلوا كذلك بما سُمِع عن العرب مما ظاهِرُه أن اللسان مؤنث، وعدَّها بعضهم –كالنحاس–لغة، كما سلف تفصيله، ومنعه الآخرون، وأوَّلوا النصوص المسموعة على إرادةِ الرسالةِ أو القصيدةِ أو الكلمةِ.

والذي يبدو راجحا هو رأي الفراء ومن تبعه، وأن اللسانَ مذكرٌ، وتأنيثه جائز بتأويل؛ لأن النصوص التي اعتمدها المجيزون للتأنيث لا يمكن ردها إلى اللسان(عضو الكلام) إلا بتأويل، فالبحث يخالف مكيا فيما ذهب إليه من إطلاق جواز التأنيث دون قيود، أو دون تأويل.

(٣) السماء:

يقولُ الله –تعالى–:" فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ"(١).

قالَ مكيٌّ –رحمه الله–: " وَالسَّمَاءُ تُذَكَّرُ عَلى معْنَى السّقف، وَتُؤَنَّث أَيْضًا، وَالْقرَآن أَتَى على التَّأْنِيث فَقَالَ: "سَبْعَ سَمَوَاتٍ، وَلَو أَتَى على التَّذْكِير لقَالَ: سَبْعَة سماوات"(٢).

ذكر الشيخُ أنَّ(السماءَ) تُذَكَّرُ، وتذكيرها إنَّما يكونُ على التأويل بالسقفِ، وهو مسبوقٌ في ذلك بقول الخليلِ: " والسماءُ سَقْفٌ فوقَ الأرضِ، وبهِ ذُكِّر"(٣)، وقولِ أبي عبيدةَ: " ألقى الهاءَ(٤) لأنَّ مجازها [أي: السماء] السقف، تقول: هذا سماءُ البيتِ"(٥)، وقول الزجاح(٦): " والتذكير على ضربين: أحدهما على أنَّ السماء معناه السقف، قال الله عزَّ وجلَّ: "وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا"...(٧)، ومثل ذلك قال النحاس(٨)، ونسب ليونس(٩)، وأبي عمرو بن العلاء(١٠)، والكسائي(١١)، والثعالبي من معاصريه(١٢)، ثم ذكر أنها تؤنثُ أيضا، وهو الأصلُ كما في الآية، وأنَّ القرآنَ أتى على التأنيثِ(١٣)، كما

---

(١) فصلت ١٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٦٤٠/١.

(٣) العين (سقف) ٨١/٥.

(٤) يقصد من "مُنفَطر" في قوله –تعالى–:""السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ"، ولم يقل: مُنفَطِرة.

(٥) مجاز القرآن ٢٧٤/٢. وانظر: المحرر الوجيز ٣٨٩/٥، البحر المحيط ٣٧٥/٨.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٥. وانظر: زاد المسير ٣٥٦/٤.

(٧) الأنبياء ٣٢.

(٨) انظر: إعراب القرآن ٩٨/١.

(٩) انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني ١٨١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٩٣/١.

(١٠) انظر: تفسير الرازي ٦٩٢/٣٠، تفسير القرطبي ٥١/١٩، اللباب في علوم الكتاب ٤٧٩/١٩.

(١١) انظر: المحرر الوجيز ٣٨٩/٥، البحر المحيط ٣١٩/١٠.

(١٢) انظر: فقه اللغة وسر العربية ٢٣١.

(١٣) بعض المواطن التي أتى فيها لفظ (السماء) حاملا دلالةَ التأنيث:

استدَلّ، وفي كلامِه نظر؛ فإن أراد بكلامه هذا الموضعَ فمُسَلَّمٌ، وإلَّا فالقرآنُ أيضا أتى بالتذكيرِ، نحو قوله-تعالى-: "السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ"(١)، ولو جاء على التأنيث لقال منفطرةٌ، وسيأتي تفصيل ذلك، والأوجه الجائزة فيه.

في السماءِ التي تُظِلُّ الأرضَ من حيثُ التذكيرُ والتأنيث أقوال:

الأول: أنها مؤنثةٌ لا غير، ذكره السمين بلا نسبة(٢). وهو قول مرجوحٌ؛ لورود السماع الفصيح نثرًا وشعرًا بالتذكير.

والثاني: أنها تؤنثُ وتُذَكَّرُ على الحقيقةِ مفردةً، لكنَّ تذكِيرَها قليل(٣)، يقوال الفراء: "والسماء تذكر وتؤنث"(٤)، وقال ابن سيده: " فَأَما تذكيرها على أَنَّهَا مُفْرَدَة فقليل"(٥)، ونُسِبَ ليونس(٦)، وبهِ قالَ عبد القاهر(٧)، والثعلبي(٨)، وبيان الحق النيسابوري(٩) وغيرهم(١٠).

أما الاستدلال على التأنيث فظاهر، وأما التذكير فاستدلوا بقول الله:"السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ"(١١)، ونحو قول الشاعر:

فَلَو رَفَعَ السماءُ إِلَيْهِ قَوْماً ...

لَحِقْنا بالسَّماءِ معَ السَّحابِ(١٢)

قال الزجاج: " فمن ذكَّر، قال في جمعها: أَسْمِيَة، مثل: غِطاء وأَغْطِية، ووِطاء وأَوْطِية.

ومَن أنَّثها، قال في جمعها: سُمِي، لأنَّ "فِعَالاً" مِن المُؤنث يُجمع عَلى: "فُعُول وأَفْعُل"، قالوا: عِنَاق وأَعْنُق وعُنُوق"(١٣).

والثالث: أنها مؤنثة، وتُذكَّر على التأويل، وفي تأويلها آراء منها:

- أنها مؤولة بالسقف، وهو قول مكي كما سبق، وهو سلف في ذلك لبعض أهل العلم، كما

***" وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي" هود ٤٤.**

***" وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ " الفرقان ٢٥.**

***" وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ " الذاريات ٤٧.**

***" وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ" الحاقة ١٦.**

(١) المزمل ١٨

(٢) انظر: عمدة الحفاظ ٢/٢٢٥.

(٣) وقال النحاس: "شاذ" إعراب القرآن ١/١٩٨.انظر:

(٤) معاني القرآن ٣/١٩٩، وانظر: البيان في غؤيب إعراب القرآن ٢/٤٧٢.

(٥) انظر: المخصص ٥/١٤٦.

(٦) يقول الأخفش: "ذُكِّرَ كما يُذَكَّرُ بعضُ المُؤَنث" معاني القرآن ١/٦٢.

(٧) انظر: درج الدرر ٤/١٦٧١.

(٨) انظر: تفسير الثعلبي ١/١٦٣.

(٩) انظر: باهر البرهان ٣/١٥٧٣.

(١٠) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٤٩٢، المحرر الوجيز ٥/٣٨٩، الدر المصون ١٠/٥٢٨، اللباب في علوم الكتاب ١٩/٤٧٩، نهاية الأرب في فنون الأدب ١/٢٨.

(١١) المزمل ١٨.

(١٢) البيت من الوافر، للفرزدق في ديوانه ٩١، ورواية الشطر الثاني: عَلَونا في السماءِ إلى السحابِ، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/١٢٨، غرائب التفسير للكرماني ١/١٢٣، أمالي ابن الشجري ٣/٩٤، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٤٩٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٥، فتح القدير ٥/٣٨٣.

الشاهد: استُدِلَّ به هنا على جواز تذكير السماء، وفيه تأويلات أخرى تأتي في ثنايا الرأي الثاني.

(١٣) إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٥٦٨، وانظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية ٨٥.

ذكرنا آنفًا، يقول ابن الشجري: "هو قولٌ حسنٌ"(١).

- أنها مؤولة بالنسب، فهي من باب قولهم: امرأةٌ حائض وحامل؛ لأنه يختص بالأنثى، ونُسِب للخليل(٢) وأبي علي(٣).

- أنها جمع سماوة أو سماءة، وهي لغة لبعض العرب، كما قيل في صلاية وهراوة: صلاء وهراء، واحتجوا للجمع بقول الله –حل وعز–:" ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ"(٤)، صرح به الفراء(٥).

قال المبرد تعليقًا على التأويلين السابقين:" وكلا القولين حسن جميل، وقول الخليل أحب إليَّ من غيره"(٦).

- أن تأنيثها غير حقيقيٍّ، وكل ما كان كذلك جاز تذكيره وتأنيثه(٧)، ومثلوا لذلك بقول الشاعر:

إذ هِيَ أَحْوَى مِن الرِّبْعِيّ حاجِبُه .
والعَينُ بالإثْمِدِ الحارِيّ مَكحُولُ(٨)

- أنها اسم جنس يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، يقول أبو حيان: "والجنسُ الذي مُيِّزَ واحدُهُ بتاءٍ، يُؤَنثُهُ الحِجَازيون، وَيُذَكِّرُهُ التميميون وأهلُ نجد"(٩). وهو كقوله: "الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ"(١٠)، "جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ"(١١)، " نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ"(١٢)، ونُسِب ذلك لأبي عليٍّ الفارسي(١٣).

- أنها مقدرة بـ(شيء)، والشيء مذكر، فهي في مثل قوله –تعالى–:" السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ"(١٤)، صفة لخبر محذوف، تقديره: السماء شيءٌ منفطرٌ به، وهو قول الزمخشري(١٥).

أما السماء التي بمعنى المطر فمؤنثة. يقال: أصابتنا سماءٌ مروية، أي: مطرٌ، ويقال: ما زلنا نطأُ السماءَ، أي: أثرَ المطرِ، قال الله تعالى:" وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا"(١٦)، وقال: "يُرْسِلِ

---

(١) الأمالي ٣/٩٤.
(٢) انظر: الكتاب ٢/٤٧، شرحه للسيرافي ٢/٣٧٦، التكملة ٣٥٧. وعليه فللخليل في المسألة تأويلان.
(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٩/٥١.
(٤) البقرة ٢٩.
(٥) انظر: معاني القرآن ١/١٢٨، المذكر والمؤنث ٩١. وعليه فالظاهر أن للفراء في المسألة قولين؛ لأنه سكت عن وجه التذكير في الموضع الثالث كما سبق في الرأي الثاني، أو هو قول واحد، ذكرها عامًّا ثمَّ قيده وخصصه.
(٦) المذكر والمؤنث ١٢٣.
(٧) انظر: غرائب القرآن ٦/٣٨١، تفسير الرازي ٣٠/٦٩٢، اللباب في علوم الكتاب ١٩/٤٨٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٨.
(٨) البيت من البسيط للطفيل الغنوي في ديوانه ٧٥، وانظر: الكتاب ٢/٤٦، شرحه للسيرافي ٢٣٧٦، ضرائر الشعر ٢٧٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٦٤، التذييل ٤/٢٤، المقاصد الشافية ٢/٥٧٩.
الربعي: ما نتج في الربيع، الحاري: نسبة إلى الحِيرة.
الشاهد: تذكير الصفة (مكحول) للموصوف المؤنث (العين)؛ لأنه مؤنث غير حقيقي.
(٩) البحر المحيط ١/٢١٩.
(١٠) يس ٨٠.
(١١) القمر ٧.
(١٢) القمر ٢٠.
(١٣) انظر: تفسير القرطبي ١٩/٥١، الدر المصون ١٠/٥٢٨، اللباب في علوم الكتاب ١٩/٤٧٩.
(١٤) المزمل ١٨.
(١٥) انظر: الكشاف ٤/٦٤٢.
(١٦) الأنعام ٦.

السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا"[١]، خلافا لبعض البغداديين[٢]، والنحاس[٣]، حيث قالوا بالتذكير فيها.

يقول ابن الأنباري: "والسماء: المطرُ يجمع على أسمية. يقال: أصابتنا أسميةٌ كثيرةٌ العام.

فإن قال قائل: لِمَ جمعوا السماء أسميةً، والاسمُ المؤنثُ إذا كان على فعالٍ مثلَ عناق جُمِعَ في أدنى العدد على(أفْعُلٍ)؛ كقولك: عناق وأعْنُقٌ؟ قيل له: شَذَّ هذا الحَرْفُ في باب الممدود، كما شذَّ في باب المقصور: أندية في جمع الندى، وأرحية في جمع رحاً، وأقفيةٌ في جمع قفا"[٤].

والراجح من الأقوال المتقدمة أنَّ الأصل في السماءِ المُظِلَّةِ للأرض التأنيث، وتذكيرها قليلٌ؛ لورود السماعِ بذلك، أما إن أُوِّلت بالسقفِ فهي مذكَّرة، وإن كانت بمعنى المطرِ فهي مؤنثة، كذا رواها الأخفش عن العرب، قالوا: أصابَتنا سماءٌ"[٥]؛ لذا فالبحثُ يخالفُ مكيًّا فيما ذهبَ إليهِ، من أنها لا تُذَكَّرُ إلا إن أُوِّلت بالسقف.

المبحث الخامس: ما يحتمل الاسم والفعل

(١) أَعْلَم:

يقول الله –تعالى–:" قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ"[٦]، وقال: "قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ"[٧].

قال مكيّ –رحمه الله–:"{إِنِّي أَعْلَمُ} يحسن أَن يكون(أَعْلَمُ) فعلا للمخبر عَن نَفسه؛ لِأَن قبله إِخْبَارًا عَن النَّفس وَهُوَ:(إِنِّي)، وَيجوز أَن يكون اسْما بِمَعْنى فَاعل فَيقدر فِيهِ التَّنْوِين وَلَكِن لَا يتَصَرَّف فتنصب(مَا) بِهِ.

قَوْله {وَأَعلَمُ مَا تُبْدُونَ} يجوز أَن يكون(أَعْلَمُ) فعلا كَمَا كَانَ مَا قبله، فَ(مَا) فِي مَوضِع نصب بِهِ، وَيجوز أَن يكون اسْما بِمَعْنى عَالم، فَتكون مَا فِي مَوضِع خفض بِإِضَافَة أعلم إِلَيْهَا، كَمَا يُضَاف اسْم الْفَاعِل، وَيجوز تَقْدِير التَّنْوِين فِي اسْم الْفَاعِل لكنه لَا ينْصَرف فَتكون(مَا) فِي مَوضِع نصب، كَمَا تَقول: هَؤُلَاءِ حواج بَيتَ الله فتنصب بَيْتا بِتَقْدِير التَّنْوِين فِي حواجّ"[٨].

ذكر الشيخ في(أَعْلَمُ) في الآيةِ الأُولَى احتمالين:

أحدهما: كونُهُ فعلًا مضارعا للمتكلم، يُخبرُ الله –عزَّ وجلَّ–بهِ عن نفسِهِ(إِنِّي)، ويبدو أنَّه اختياره؛ إذ حسَّنهُ دونَ غيرِه، وهو قول ابن عطية[٩] وأبي حيان[١٠] والسمين[١١] وابن عادل

(١) هود ٥٢، نوح ١١.
(٢) المخصص ١٤٦/٥.
(٣) انظر: إعراب القرآن ١٩٨/١.
(٤) المذكر والمؤنث ٤٩٥/١.
(٥) المخصص ١٤٦/٥.
(٦) البقرة ٣١.
(٧) البقرة ٣٣.
(٨) مشكل إعراب القرآن ٨٥/١.
(٩) انظر: المحرر الوجيز ١١٨/١.
(١٠) البحر المحيط ٢٩٣/١.
(١١) انظر: الدر المصون ٢٦٠/١.

الجنبلي[١] والشهاب[٢]، فينصبُ(مَا) بعدهُ مفعولًا به، وهي اسمٌ موصولٌ أو نكرة موصوفةٌ، والعائد فيهما محذوفٌ؛ لاستكمالِه الشروطَ، وتقديره: ما لا تَعلمُونَهُ[٣]. وضَعَّف أبو حيان كونها موصوفة فقال: " لا نختار كونها نكرة موصوفة"[٤]؛ لقلةِ استعمالها[٥].

الثاني: أن يكونَ في تأويلِ اسمِ الفاعِل، ويقدَّرَ فيهِ التنوينُ؛ لكونهِ غيرَ مصروفٍ، وينصب(مَا) بعده مفعولا به. ذكره النَّحاس[٦]، والهمذاني[٧]، والقرطُبِي منسوبًا للمهدوي[٨].

وردَّ أبو حيان هذا الوجهَ فقال: "وأما ما أجازه مكيٌّ فهو مبني على أمرينِ غير صحيحين. أحدُهما: ادّعاءُ أن(أَفْعَل) تأتي بمعنى(فاعِل) ، وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين ، وخالفه النحويون وردُّوا عليه قوله ، وقالوا : لا يخلوا(أَفْعَل) من التفضيل ، وإن كان يوجد في كلام بعض المتأخِّرين أن(أَفْعَل) قد يخلو من التفضيل ، وبنوا على ذلك جواز مسألة: يوسفُ أفضلُ إخوتِه ، حتى أنَّ بعضَهم ذكرَ في جواز اقتياسه خلافًا، تسليماً منه أن ذلك مسموع من كلام العرب فقال : "واستعماله عارياً دون(مِنْ) مجرداً عن معنى التفضيل، مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة، مطردٌ عند أبي العباس ، والأصحُّ قصرُه على السماع"، انتهى كلامه . والأمر الثاني: أنه إذا سلم وجود(أَفْعَل) عاريًا من معنى التفضيل، فهو يعمل عمل اسم الفاعل أم لا. والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بإعماله عمل اسم الفاعل إلا بعضهم، فأجاز ذلك، والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون(أفعل) لا يخلو من التفضيل، ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة؛ لأنه كان يضعف في النحو، ولا بخلاف بعض المتأخرين؛ لأنهم مسبوقون بما هو كالإجماع من المتقدمين، ولو سلمنا إسماع ذلك من العرب، فلا نسلم اقتياسه، لأن المواضع التي أوردت دليلاً على ذلك في غاية من القلة، مع أنها قد تؤولت. ولو سلمنا اقتياس ذلك، فلا نسلم كونه يعمل عملَ اسمِ الفاعل. وكيف نثبت قانوناً كلياً ولم نسمع من العرب شيئاً من أفراد تركيباته؟ لا يحفظ: هذا رجل أضْرب عمرًا، بمعنى ضارب عمرًا، ... وهل هذا إلا إحداث تراكيب لم تنطق العرب بشيء من نظيرها؟ فلا يجوز ذلك. وكيف يعدل في كتاب الله عن الشيء الظاهر الواضح من كون(أَعْلَم) فعلاً مضارعاً إلى هذا الذي هو؟ كما رأيت في علم النحو"[٩].

---

(١) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٥١٠/١.

(٢) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ١٢٢/٢.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٧/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢١٩/١.

(٤) البحر المحيط ٢٩٢/١.

(٥) السابق ٢١٢/١. وتحدث أبو حيان غير مرة عن قلةِ استعمال (ما) نكرة موصوفة، انظر: البحر المحيط ١٦٥/١.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٢٠٨/١.

(٧) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢١٩/١.

(٨) انظر: تفسير القرطبي ٢٧٨/١.

(٩) البحر المحيط ٢٩٣/١، وانظر: التذييل ٢٦٨/١٠، الدر المصون ٢٦٠/١، المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٤٩/١، شرح التسهيل للمرادي ٦٦٠، حاشية الشهاب على البيضاوي ١٢٢/٢.

وكلامُ أبي حيَّان غيرُ مُسَلَّم:

أما عن خلو(أَفْعَل) من التفضيل، وخروجها إلى معنى(فَاعِل) و(فَعِيل)، أو تأويله باسم الفاعل والصفة المشبهة فهو مذهب أبي عبيدة، ذكره تعليقًا على قول الله تعالى:" وَهُوَ أَهْونُ علَيْهِ"[١]، قال: معناه" وذلك هيِّنٌ عليهِ؛ لأنَّ(أَفعَل) يوضعُ موضعَ الفاعِل"[٢]، وتبعهُ المبرد وجعل ذلكَ مُطَّرِدًا[٣]، والنحاس[٤]، ونسبه ثعلبُ إلى أهلِ اللغةِ[٥]، و أفرد له ابنُ فارسٍ بابًا مستقلًّا، وجعلَهُ من سنن العربِ في كلامِهَا فقال: "باب أفعل في الأوصاف لا يراد به التفضيل"[٦]، ومثله فعل الثعالبي[٧]، وجعله ابنُ مالك مقصورًا على السماع[٨]، وهو الذي عناه أبو حيان بقوله: " حتى أنَّ بعضَهم ذكرَ في جواز اقتياسه خلافًا"، صرح بذلك في الارتشاف[٩]، ولهم على ذلك أدلة، منها الآية السابقة، ومنها قولهم في الأذان: الله أكبر، قالوا: معناه: الله كبير[١٠]، ومنها قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ
عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ[١١]

وقول الآخر:

إِنَّ الذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنا
بَيتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[١٢]

وغيرِ ذلك من المسموع الفصيحِ نثرًا وشعرًا، يقول ابن عقيل:" وهو كثيرٌ "[١٣].

وهذه الشواهد وإن تأوَّلها المانعون على بقاءِ(أفعَل) على بابها من التفضيل وحذف(مِن) بعدها، إلا أنَّني سُقْتُها للاستدلال على أن الخلاف في المسألةِ قائمٌ، وقال به جمعٌ من العلماءِ، وليس الأمر مقصورًا على أبي عبيدة والمتأخرين، وليس ابنُ مالك أول من نص على الخلاف فيها، كما يوحِي به كلامُ أبي حيان، فهو مسبوق في ذلك بابن الأنباري حيث قال: "

---

(١) الروم ٢٧.
(٢) مجاز القرآن ١٢١/٢.
(٣) انظر: المقتضب ٢٤٧/٣.
(٤) انظر: إعراب القرآن ١/ ٢٠٨.
(٥) نقل ذلك عنه ابن الأنباري في الزاهر ١٢٢/١،١٢٣.
(٦) الصاحبي ١٩٨.
(٧) انظر: فقه اللغة وسر العربية ٢٦٨.
(٨) انظر: شرح التسهيل ٥٨/٣.
(٩) انظر: الارتشاف ٢٣٢٦/٥.
(١٠) انظر: المقتضب ٢٢٣/٣.

(١١) االبيت من الطويل لمعن بن أوس في ديوانه ص ٩٣، وانظر: مجاز القرآن ١٢١/٢، المقتضب ٢٤٦/٣، أمالي ابن الشجري ٧٤/٢، شرح الشذور لابن هشام ١٣٣، شرح الأشموني ١٦٦/٢، التصريح ٧٢١/١، المقاصد النحوية ١٣٥١/٣.
الشاهد: استعمال (أفعَل) بمعنى اسم الفاعل، وتأويل: وإني لواجلٌ أي: وجِلٌ.
(١٢) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ٣١٨/٢، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٣٢/٢، المفصل ٢٩٩، شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٣، شرح الكافية للرضي ٤٥٣/٣، التذييل ٢٦٨/١٠، شرح ابن عقيل على الألفية ١٨٢/٣، المقاصد الشافية ٥٨٢/٤.
الشاهد: خلوّ (أفعل) من معنى التفضيل، والتقدير: عزيزة طويلة.
(١٣) المساعد ١٧٦/٢.

سمعتُ أبا العباس أحمد بن يحيي يقول: اختلف اهل العربية في معنى اللهُ أكبرُ، فقال أهلُ اللغةِ: الله أكبر معناه: الله كبير .... ثم قال: قال أبو العباس: وقال النحويون يعني الكسائي والفراء وهشامًا: الله أكبر معناه: الله أكبر من كلِّ شيءٍ، فحذفت(مِن)"[١]. وقد أشار ناظرُ الجيشِ إلى مثلِ ذلك فقال: "وأما قول الشيخ –يعني أبا حيان–: إنّ تأويل «أَفْعَل» بما لا تفضيل فيه البتة، وإنّه يصير كاسم الفاعل، والصفة المشبهة فشيء ذهب إليه المتأخرون، إلى آخر ما ذكره – فكلام عجيب؛ لأن المصنف كلامه الآن في «أفعل» المضاف إلى معرفة، لا في «أفعل» المجرّد، ثمّ لم ينتظم لي قوله هذا مع قوله قبل: وقد أثبت «أفعل» صفة، لا للتفضيل، والاشتراك في الصفة –أبو العبّاس – يعني المبرّد –، ولا شكّ أنّ المبرّد من كبار المتقدمين، فكيف ينسب هذا القول إليه ثم يقول: هذا شيء، ذهب إلى المتأخرون؟!"[٢].

والظاهر أنَّ المعنى يُعَضِّدُ جوازَ خروج(أفعَل) عن معنى التفضيل إلى معنى الوصفِ، حتى مع تأويلِ المانعين للشواهدِ لـ"أنَّ في بعضِ التأويلِ تكلُّفًا، ومنهُ قولهُ: "هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ"[٣]، أي: طاهرات، "لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الأَشْقَى"[٤]، أي: الشقيّ"[٥]. أما الغرضُ عن العدول عن صيغةِ الوصفِ مع إرادتهِ إلى بناءِ التفضيلِ فذلكَ شيءٌ آخر، ولعلَّ من أهلِ النَّظر والتأويلِ من يقفُ مع تلكَ النصوصِ فيستخرجَ أسرارهَا.

وامَّا قضيةُ الإعمال فقد نصَّ العلماءُ على أن(أفْعَل) التفضيلِ لا ينصبُ مفعولًا به بنفسه لضعفِه، وحكى ابنُ مالكٍ الإجماعَ على ذلك[٦]، إلَّا أن يُؤَوَّل بما لا تفضيل فيهِ فيجوزُ على قولٍ، كالمسألةِ محلَّ الحديثِ، وسبقت الإشارةُ إليهِ. والراجحُ عندي في قضيةِ الإعمالِ ما ذهبَ إليهِ أبو حيان؛ لأن العامل هنا ضعيفٌ جدًا، كما "أنَّهُ وإنْ أُوِّلَ بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تَعَدِّيه كتَعَدِّيه، والتراكيبُ خصوصيات؛ ألا ترى أنَّ فَعُولاً وأخواتها –يعني من صيغِ المبالغةِ–تعمل، وفَعِيل لا يعمل، نحو شَرِيب وطَبيخ، لا يقال: هذا شَرِيبٌ الماءَ، ولا: طَبِيخٌ الطعامَ، وإن كان يقال: هذا شَرَّابٌ الماء، وطَبَّاخٌ الطعامَ"[٧].

وأجاز مكيٌّ في الآيةِ الثانيةِ وجهً ثالثًا، وهو تأويل(أعلَمُ) باسمِ الفاعِلِ دون تقديرٍ للتنوين، فتخفض(مَا) بعده بالإضافة. ذكره النحاس[٨] والعكبري[٩] والقرطبي[١٠] والشهاب[١١].

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/١٢٢،١٢٣.
(٢) تمهيد القواعد ٦/٢٦٨٣.
(٣) هود ٧٨.
(٤) الليل ١٥.
(٥) المساعد ٢/١٧٩.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/١١٤١، وانظر: شرح التسهيل للمرادي ٦٦٤.
(٧) التذييل ١٠/٢٩٥.
(٨) انظر: إعراب القرآن ١/٤٣
(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٧١.
(١٠) انظر: تفسير القرطبي ١/٢٧٨.
(١١) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ٢/١٢٢.

ويردُ عليه قولُ أبي حيانَ السابق من أن(أفعَل) لا تعرَى عن التفضيل، على الراجح عنده، وقد سبق تفصيل ذلك.

وقيَّد مكي جواز الوجهين الأخيرين بقوله في موطنٍ آخر:" وَإِنَّمَا يكون أفعل بِمَعْنى فَاعل إِذا حسن أَن يكون فعلا للمخبر عَن نَفسه"(١)؛ ولذلك لم يُجِزه في قوله –تعالى–:"إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ"(٢).

وذكر العلماء وجهًا رابعا لم يذكره مكيّ، وهو أنَّ(أعلمُ) على بابها من كونِها للتفضيلِ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، أي: أعلمُ منكم، و(ما) منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه أفعل، أي: علمتُ ما لا تعلمون(٣).

وقد ردَّه العلماء بأنه: لا جائزٌ أن يُنْصَبَ – يعني(ما)–بأفعل التفضيلِ؛ لأنه أضعفُ من الصفةِ التي هي أضعفُ من اسمِ الفاعلِ الذي هو أضعفُ من الفعلِ في العملِ(٤)، كما أن في القول خروجًا عن الظاهر وادعاء حذفين دونَ الحاجةِ إليهما: أحدهما: حذف المفضل عليه وهو منكم. والثاني: الفعل الناصب للموصول(٥).

والراجح من الأقوال الأربعةِ أولها؛ فهو الوحيد الذي لا تأويل فيه بحذف أو بغيره، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، لذا فالبحث يوافقُ مكِّيًا فيما ذهب إليه.

(٢)الْيَسَعَ:

يقول الله –تعالى–:"وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ"(٦).

قال مكي –رحمه اللهُ:" قَوْله:(الْيَسَعَ)(٧) هُوَ اسْم أعجمي معرفَة، وَالْألف وَاللَّام فِيهِ زائدتان، وَقيل: هُوَ فعل مُسْتَقْبل سمي بِهِ ونكر، فدخله حرفا التَّعْرِيف، .... وَالْأَصْل: .... يسع، فأصله على قَول من جعله فعلا مُسْتَقْبلا سمي بِهِ: يَوسع، ثمَّ حذفت الْوَاو كَمَا حذفت فِي يعد، وَلم تعْمل الفتحة فِي السِّين؛ لِأَنَّهَا فَتْحة مجتلبة أوجبتها الْعين وَأَصلهَا الْكسر فَوَقع الْحَذف على تَقْدِير الأَصْل"(٨).

ذكرَ الشيخ في بِنية(اليَسَع) احتمالين:

أحدهما: أنه اسم أعجمي(٩)، لا اشتقاق

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢٦٧/١، ٦٩٣/٢.

(٢) الأنعام ١١٧، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢٦٦/١.

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٢١٩/١، المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٩٥/١، حاشية الشهاب على البيضاوي ١٢٢/٢.

(٤) الدر المصون ٢٦٠/١، ٢٦١. وانظر: اللباب في علوم الكتاب ٥١٠/١.

(٥) البحر المحيط ٢٩٣/١.

(٦) الأنعام ٨٦.

(٧) التوجيه هنا مخصوص بقراءةِ التخفيفِ بلامٍ واحدة، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبير عمرو وعاصم، ونسبت لأهل الحرمين. انظر: زاد المسير ٥١/٢، تفسير القرطبي ٣٢/٧، معجم القراءات للخطيب ٤٧٦/٢.

(٨) مشكل إعراب القرآن ٢٥٩/١، ٢٦٠. بتصرف بالحذف.

(٩) قيل: إنه يوشع بن نون فتى موسى. انظر: الدر المصون ٢٩/٥، اللباب في علوم الكتاب ٢٦٧/٨، وقيل: معرب من العبرية، ولعل أصله في هذا اللسان: (اليشوع). ومعناه الله هو النصير. المعرب للجواليقي ٣٣٠، وقيل: اسْمُهُ بِالْعِبْرَانِيَّةِ إِلْيَشَعُ–بِهَمْزَةِ قَطْعٍ

له[١]، والأسماءُ الأعجميةُ في أبنيتها مخالفةٌ للعربيةِ في الأكثر، والألف واللامُ فيه زائدتانِ؛ إذ هو معرفةٌ بدونهما[٢]، واستدل أبو علي لزيادتها بالسبر والتقسيم، فهي لا تخلو من أن تكون على حدّ الرجل إذا أردت المعهود، أو الجنس نحو:" إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ"[٣]، أو على حدّ دخولها في العباس، فلا يجوز أن تكون على واحد من ذلك، ولا يجوز أن يكون على حدّ العبّاس، لأنّه لو كان كذلك كان صفة، كما أنّ العباس كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن يكون فعلا، ولو كان فعلا: لوجب أن يلزمه الفاعل، ولو لزمه الفاعل لوجب أن يحكى من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يجز لحاق اللّام له، ألا ترى أنّ اللّام لا تدخل على الفعل؟ وليس بإشارة كقولك: هذا الرجل، فإذا لم يجز فيه شيء من ذلك ثبت أنّه زيادة"[٤]. والزيادة فيها لازمة كما لزمت في نحو: اللات، والذي، والآن[٥].

وقيل: الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الْيَسَعَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ، وَلَكِنَّ الْهَمْزَةَ عُومِلَتْ مُعَامَلَةَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ لِلتَّخْفِيفِ[٦].

وقيل: إنهما للتعريف كسائر الأسماء[٧].

وأقول: حديث العلماءِ عن الألف واللام من حيثُ الأصالة أو الزيادة أو التعريف، بعد القول بعجمة الاسم حديث غيرُ ذي جدوى؛ لأنَّ ما اختلفوا فيه هو من حديث العربية، أما الاسم الأعجمي " فَإِنَّمَا يُنْطَقُ بِهِ عَلَى مَا سَمَّوْا بِهِ"[٨]، ولا نُجري عليهِ قواعدَ العربيةِ التي تختلف كليا عن قواعدِ لغتهِ الأصلية، على حدّ ما نسبه السيوطي لابن السراج من قوله:" مما ينبغي أن يُحْذَر كل الحذَر أن يشتق من لغة العرب لشيء

مَكْسُورَةٍ وَلَامٍ بَعْدَهَا تَحْتِيَّةٌ ثُمَّ شِينٌ مُعْجَمَةٌ وَعَيْنٌ. انظر: التحرير والتنوير ٣٤١/٧. وقد أثبت أحد الباحثين المحدثين ذلك فقال:" للمادة العبرية من (وسع) صورتان: الأولى: شاع يشوع، والثانية يشع، بمعنى التوسعة أو الفرج، واليسع –عليه السلام–هو نبي الله (اليشع) في أسفار العهد القديم، وأصل (إليشع) العبرية هو (إل+يشع)، والمعنى: الله يسمع، وعلى هذا فـ(إليسع) تعريب (إليشع) في التوراة" الأعلام في القرآن الكريم للباحث/يحيى جبر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية بنابلس. ولا أدري ما العلاقة بين المعنى الذي ذكره الباحث للمادة العبرية (وسع) ودورانها حول السعة والفرج، وبين (الله يسمع) !!!!!، وإن كان ما يقوله صحيحًا، وأن معنى (اليسع) (الله يسمع)، فالمعنى واللفظ موجودان في العربية الجنوبية، وهي أقدم من العِبرية، وقد أثبت ذلك محمد على الحجري في كتابه: لغة الضاد ونقوشها المسندية ص٧٠، وعليه فأصله بالصورةِ التي ذكرها عربي، انتقل إلى العبرية.

(١) انظر: الدر المصون ٢٩/٥، اللباب في علوم الكتاب ٢٦٧/٨.

(٢) نص على ذلك أيضا في الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٠٩١/٣، الكشف ٤٣٨/١.

(٣) العصر ٢.

(٤) الحجة ٣٤٥/٣، وانظر: المحرر الوجيز ٣١٧/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٦٤٩/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦١/١، تمهيد القواعد ٨٣٥/٢، الهمع ٣١١/١.

(٦) التحرير والتنوير ٣٤١/٧.

(٧) انظر: الكشف ٤٣٨/١.

(٨) تفسير الطبري ٥١٢/١١.

من لغة العَجَمِ قال: فيكونُ بمنزلةِ مَن ادَّعى أن الطيرَ وَلَد الحوت"[١].

والآخر: أنه منقول من الفِعلية، وأصله:(يَسَع)، فعلٌ مضارع سُمِّي به مجردًا عن ضميرٍ، وكان أصله: يوسِع، حُذِفت منه اللام كما حذفت من يَعِد، ثمَّ فتحت السين لأجل حرفِ الحلقِ الواقع موقع اللام[٢]، ثم زيدت فيه الألف واللام على حد زيادتها في قول الشاعر:

رَأَيْتُ الوَلِيَدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا
شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَة كَاهِلُهُ[٣]

وقيل: الألف واللام للتعريف، كأنه قدر تنكيره[٤].

والنقل من المضارع تابع للقول بعربيته، يقول ابن خالويه:" ليس في كلام العرب: فعل دخل عليه الألف واللام عند سيبويه والفراء إلا قولهم: اليجدع، واليتقصع، واليتتبع، واليسع اسم نبي عليه السلام، واليحمد: قبيلة"[٥].

وضعف الطبري النقل من الفعلية، فقال: "وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ(يَفْعَلُ)، مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: وَسِعَ يَسَعُ، وَلَا تَكَادُ الْعَرَبُ تُدْخِلُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عَلَى اسْمٍ يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، أَعْنِي: عَلَى(يَفْعَلُ)"[٦]، كما نُسِب للكسائي أنه ردَّ قراءة التخفيف بلامٍ واحدة، معللا ذلك بأن العرب لا تقول: اليفعل، مثل: اليحيى، يقول النحاس: وهذا الرد لا يلزم، والعرب تقول: اليعمل، واليحمد[٧].

وترتب على الخلاف خلاف آخر عند أصحاب المعجمات، هل توضع في(يسع)، على القول بأنه أعجمي، أصله(يسع) ثم زيدت عليه الألف واللام، فعل ذلك الخليل[٨]، وابن سيده[٩]، والزبيدي[١٠]. أم توضع في(وسع) على القول بأن أصلها(يوسع) مضارعًا قد سمِّي به، فعل ذلك الجوهري[١١]، والفيروزابادي[١٢]. أم أنه كان من المفروض أن يُعتدَّ بكامل حروفه فيوضع في باب الهمزة، على الاعتبار أن

---

(١) المزهر ٢٧٨/١.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٩/٥، اللباب في علوم الكتاب ٢٦٧/٨، إتحاف فضلاء البشر ٢٦٨.

(٣) البيت من الطويل لابن ميادة، انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٢٥/٢، معاني القراءات ٣٩٦/١، سر الصناعة ١٢١/٢، البديع في علم العربية ٣٦/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١، المساعد ١٣١/١، التصريح ٨٤/١.
الشاهد: زيادة الألف واللام على (اليزيد) للضرورة، وهو علم منقول من المضارع، أو أنه قُدِّر تنكيره قبل دخولهما، كما هو موضح بالصلب.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٩/٥، اللباب في علوم الكتاب ٢٦٧/٨، المقاصد النحوية ٢٤٩/١.

(٥) ليس في كلام العرب ٧٠، وانظر: البحر المحيط ١٧٨/٤.

(٦) تفسير الطبري ٥١٠/١١،٥١١.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٨٠/٢، وانظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٠٩٢/٣، حجة القراءات لابن زنجلة ٢٦٠، تفسير القرطبي ٣٣/٧.

(٨) انظر: العين ٢٠٣/٢.

(٩) انظر: المحكم ٢٢٤/٢.

(١٠) انظر: تاج العروس ٤٢٨/٢٢.

(١١) انظر: الصحاح ١٢٩٩/٣.

(١٢) انظر: القاموس المحيط ٧٧١.

الأعجمي لا ندري له اشتقاقًا، كما أننا لا نستطيع الجزم بأصوله وزوائده؛ لعدم درايتنا بأصول التصريف في لغته، وهذا ما صرح به أبو الطيب الفاسي حيث قال: "والصواب عندي أن حروفه كلها اصلية؛ لأنه أعجمي لا سبيل فيه إلى دعوى الاشتقاق، ولا مرجح في ادعاء زيادة بعض الحروف دون بعض، ولا داعي لذلك"[١].

وأقول: سواءٌ كان العلم عربيًّا أم عِبريًّا فهما يصدران من مشكاةٍ واحدة، فالعربيةُ والعِبريةُ تنتميان لأسرة واحدة وهي الساميات، وظاهرة النقل في الأعلام من الأفعال ، وبخاصة المضارع، ظاهرة مشتركة بين معظم اللغات السامية كالأكدية والأجريتية والعبرية والعربية الجنوبية القديمة[٢]، وتزخر العربية الشماليةُ أيضا بهذا النوعِ من الأعلام، من نحو:بنو يَقدُم، من قبائل إياد، وبنو تَدُول بن الحارث، من رجال بني زيد بن كهلان وقبائلهم، وبنو تُراغِم، بطن من رجالِ بني زيد بن كهلان، ويَثِيع ولد الأرغم بن الأشعر، ونحو: تَفْلِذ، بطن من بطون الأسد، ونحو: يشْكُر، أحد أبناء بكر بن وائل، ونحو: يَرْفَى من ولدِ الهِنو بن الأزد[٣]. وقد نسب الأزهري دخول(ال) على بمعنى الذي على الفعل المضارع لبعض العرب[٤]، وقد أثبت أحد الباحثين المحدثين أنها لغة لقبيلة طيء، وأنها امتداد للعادة اللغويةِ القديمة، التي جاءت من العربية الجنوبية، ومازالت آثارها بقية إلى يوم الناس هذا[٥].

وعليه فمن الممكن أن يكون(اليسع) مما توافقت فيه الساميات، فذُكِر في العربيةِ والعِبريةِ بلفظٍ واحد.

(٣)بَيِسَ:

يقول الله –تعالى–:"وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ"[٦].

---

(١) انظر: إضاءة الراموس لابن الطيب تحقيق. مناف مهدي محمد ١/٢٨٩-٢٩٠. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. أطروحة دكتوراه بجامعة الأزهر.

(٢) ذكر ذلك مفصلا بأمثلته الدكتور/ عمر صابر عبد الجليل في كتابه: أسماء الأعلام الساميةدراسة لغوية مقارنة في البنية والدلالة ٢٧-٢٩.

(٣) انظر: السابق ٢٦، نقلا عن: الاشتقاق لابن دريد الصفحات: ١٦٩ ، ٢٦٧، ٣٢٧ ، ٤١٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨.

(٤) انظر: تهذيب اللغة (تبع) ٢/١٧٠.

(٥) انظر: ؟؟؟؟؟؟ لدكتور طارق النجار ص٤٠،٤١. وقد سمعتُ هذه اللهجة بأذني من بعض الإخوة السعوديين.

(٦) الأعراف ١٦٥. قرأ بكسر الباءِ بعدها ياءٌ ثم سين منونة أبو جعفر وشيبة وأبو عبد الرحمن والحسن وابن كثير بخلافٍ عنه وعاصم ويحيى والأعمش وعيسى الهمداني ونصر بن عاصم وزيد عن الداجوني عن هشام، ونسبت لأهل المدينة. انظر: المحتسب ١/٢٦٤، البحر المحيط ٤/٤١٠، تفسير البغوي ٢/١٥٨، قال النحاس:"وفيها إحدى عشرة قراءة" إعراب القرآن ٢/١٥٨، وأوصلها الدكتور/ عبد اللطيف الخطيب إلى ما ينيف على الثلاثين. انظر: معجم القراءات ٣/٢٠٠-٢٠٧.

قال مكي:" قَوْله: "بِعَذَاب بئيس" من قَرَأَ بِالْيَاءِ من غير همز فأصله: بَئِس على وزن فَعِل، ثمَّ أسكن الْهمزَة لُغَةً فِي حرف الْحلق إِذا كَانَ عينا بعد أَن كسر الْبَاء لكسرة الْهمزَة على الِاتِّبَاع، كَمَا يَقُولُونَ فِي شَهِد شهْد وَشِهِد، ثمَّ أبدل من الْهمزَة يَاءً، وَقيل: إنه فعل مَاض مَنْقُول إِلَى التَّسْمِيَة، ثمَّ وصف بِهِ، مثل مَا رُوِيَ عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه قَالَ: "إِن الله عز وَجل ينْهَى عَن قيل وَقَالَ"[١]، فَأصل الْيَاء همزَة، وأصله: بَئِس مثل عَلِمَ، ثمَّ كسرت الْبَاء لِلِاتِّبَاعِ، ثمَّ أسكن على لُغَة من قَالَ فِي عَلِم علْم ثمَّ أبدل من الْهمزَة يَاءً"[٢].

ذكر الشيخُ في(بِيس) احتمالين:

أحدهما: أنَّ الأصلَ فيه:(بَئِس) بوزنِ كَتِف ومَطِر وحَذِر، ثم كُسِرتِ الباء؛ إتباعًا لكسرةِ الهمزة، ثم أسكنت الهمزة، شأنها في ذلك شأن كل ثلاثيٍّ على(فَعِل) حلقِيّ العين[٣]، ثم خُفِّفت بإبدالها ياءً، كما في: ذيب، من ذِئب، وبِير في بِئر، وهي لهجة الحجازيين[٤]. ونسبه النحاس إلى المبرِّد[٥]، وذكره الأنباري[٦]، أبو حيان[٧]، وغيرهما[٨].

وذكره ابن جني مع تغييرٍ في توجيه كسرةِ الباءِ؛ فإنها عنده منقولةٌ من الهمزةِ بعد إسكانها، ثم خففت الهمزة بقلبها ياءً[٩].

والآخر: أنها فعلٌ ماضٍ على(فَعِل)، مقصود به الذم، ثم نُقِل إلى التسميةِ فأُعرب[١٠]، ثم وُصِف به، من نحوِ قول النبي –صلى الله عليه وسلم–:"عَنْ قيلَ وقال"، وقولهم: "من شبَّ إلى دبَّ"[١١]، وقد كسرت الباء للإتباع، ثم أسكن

---

(١) أخرجه ابن حبان عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ». صحيح ابن حبان ٣٦٦/١٢، كِتَابُ الْحَظْرِ وَالْإِبَاحَةِ، باب ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَنْ تَحْرِيمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا خِصَالًا مَعْلُومَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وبالرواية ذاتها أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٨٩/٢٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٠٤/١، ٣٠٥.

(٣) في (فَعِلَ) المشارِ إليهِ أربع لغات: "فَعِل" على زنة "حَمِدَ" و"عَلِمَ"، وهو الأصل، و"فِعِل" بكسر الفاء والعين، و"فَعْل" بفتح الفاء، وسكون العين، و"فِعْل" بكسر الفاء وسكون العين. وذلك في كلّ ما كان على "فَعِلَ" ممّا عينه حرفُ حلق، اسمًا كان أو فعلًا، نحوَ: "فَخِذٍ"، وَ"شَهِدَ"، فإنّه يسوغ فيهما، وفي كلّ ما كان مثلهما. والعلّةُ في ذلك أن حرف الحلق يُستثقل إذا كان مستفِلًا وإخراجُه كالتهوّع، فلذلك آثروا التخفيفَ فيه، وكلُ ما كان أشدّ تسفّلًا، كان أكثرَ استثقالًا. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٩٠/٤.

(٤) انظر: شرح المشكلات وإيضاح المعضلات ٤٨٢/٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن ١٥٩/٢.

(٦) انظر: التبيان في غريب إعراب القرآن ٧٧/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٤١٠/٤.

(٨) انظر: الدر المصون ٤٩٦/٥، اللباب في علوم الكتاب ٣٦٣/٩.

(٩) انظر: المحتسب ٢٦٥/١.

(١٠) أشار إلى ذلك في الكشف ٤٨١/١.

(١١) المثلُ مرويٌ بتنوين الباء في (شب) و (دب) وبالفتح فيهما، فمن نَوَّن جعله بمنزله الاسم، بإدخال (مِن) عليه، ومن لم ينون جعله كقولهم: نهى رسول الله عن قِيلَ وقَالَ على وجه الحكاية للفعل. والمثل يضرب لمن يكون في أمر عظيم غير مرضِى فيمتد فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه، ويقال في قولهم: من شب، أي: من لدن كنت شاباً إلى أن دَبَبت على

على لغة من قال في علِم: علْم، ثم أبدلت همزته ياء، ذكره الفارسي[١]، والواحدي[٢]، والمنتجب الهمذاني[٣]، وابن عطية[٤] وغيرهم[٥].

وقد زاد بعضُهم وجهين آخرين:

الأول: أنهُ وصفٌ على وزنِ(فِعْل)، نظيره: نِقْض[٦]، ونِضْو[٧]، وهِرْط[٨]، فلم يكن أصله فعلا، وأصله الهمز كقراءة مَن قرأ "بِئْسٍ" بالهمز، إلا أنه خفف فأبدل ياء فصارت "بيس" كبِير وذيبٍ، فيمن خفف. ذكره ابن جني[٩]، وأبو حيان[١٠]، وغيرهما[١١].

والثاني: أن أصلَه(بَئيس) كالقراءة المشهورة، فخفَّف الهمزة، فالتقت ياءان ثم كَسَر الباء إتباعاً كرِغيف وشِهيد، فاستثقل توالي ياءين بعد كسرة، فحذفت الياء المكسورة، ونسب للكسائي[١٢].

وهو صفةٌ للعذاب على كل وجه، أما المعنى فقيل: معناه: أليم شديد[١٣]، وقيل: عذابٌ رديء[١٤]، وقيل: لا رحمة فيه[١٥].

وإن كانَ من ترجيحٍ فإنَّ الرأي الثالثَ أقربُ؛ لأنه أقلُّ الوجوهِ تغييرًا، وإن كان مكي –رحمه الله–لم يذكره.

العصا، أي أنك معهودٌ منك الشرُّ منذ قديم فلا يرجى منك أن تقصر عنه، يقال: شَبَّ الغلامُ يَشبُّ شَبَاباً وشَبيبة، إذا ترعرع. انظر: مجمع الأمثال ٢/٧.

(١) انظر: الحجة ٤/١٠٠.

(٢) انظر: الوسيط ٢/٤٢٠.

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/١٥١.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢/٤٦٩.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/٤٩٦، اللباب في علوم الكتاب ٩/٣٦٢، تفسير البيضاوي ٣/٦٨.

(٦) النِّقْضُ: اسمُ البناءِ المنقوضِ إذا هُدِمَ، والنِّقْضُ والنِّقْضَةُ هما الجملُ والناقةُ اللَّذَان قد هزلتهما الأسفارُ وأَدْبَرَتْهُما، والجميعُ الأنقاض. انظر: العين (نقض) ٥/٥٠.

(٧) النِّضْو: البَعير الْمَهْزُولُ، وسَهم نِضْوٌ إِذا فَسَدَ مِنْ كَثْرَةِ مَا رُمِيَ به حَتَّى أَخْلَقَ. انظر: لسان العرب (نضا) ١٥/٣٣٠،٣٣١.

(٨) يقال: نَاقَةٌ هِرْطٌ: مُسِنَّةٌ، والهِرْط: لَحْمٌ مَهْزول كأَنه مُخاط لَا يُنْتفع بِهِ لغَثاثتِه. والهِرْط والهِرْطةُ: النَّعْجَةُ الْكَبِيرَةُ الْمَهْزُولَةُ، وقيل: نَعْجَةٌ هِرْطة وَهِيَ الْمَهْزُولَةُ لَا يُنْتَفَعُ بِلَحْمِهَا غُثوثةً. انظر: لسان العرب (هرط) ٧/٤٢٣.

(٩) انظر: المحتسب ١/٢٦٥.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٤/٤١٠.

(١١) انظر: الدر المصون ٥/٤٩٦، اللباب في علوم الكتاب ٩/٣٦٢.

(١٢) انظر: معاني القرآن للنحاس ٣/٩٥، تفسير القرطبي ٧/٣٠٨، البحر المحيط ٤/٤١٠.

(١٣) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٤/٢٦١٠.

(١٤) انظر: معاني القرآن للنحاس ٣/٩٥ ونسب لعلي بن سليمان الأخفش.

(١٥) انظر: انظر: تفسير الألوسي ٩/٩٢، ونسب لابن عباس.

المبحث السادس: ما يحتمل البناء للفاعل والمفعول

(١)تُضَارّ:

يقولُ الله –تعالى–:"لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ"[١].

قال مكيٌّ –رحمهُ اللهُ–: " قَوْله:(لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ) وَالِدَةٌ: مفعول لم يُسَمَّ فَاعلُه، وتُضَارّ: بِمَعْنى تضارَر، وَيجوز أَن تُرْفَعَ بِفِعْلِهَا، على أَن تكون تُضَارّ بِمَعْنى تُفَاعِل، وَأَصْلُه: تُضَارِر، وَيُقَدَّر مَفعولٌ مَحْذُوف، تَقْدِيرُهُ: وَلَا تُضَارِر وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا أَبَاهُ، وَلَا يُضَارِر مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِه أُمَّهُ"[٢].

ذكر الشيخُ أنَّ " تُضَارَّ" –نظرًا لإدغامها– يجوز في بِنْيَتِها احتمالان:

أحدهما: أن تكونَ(تُفَاعَل) مبنيًّا لما لم يُسَمَّ فاعِلُه، والأمُّ على ذلك هي المفعولةُ بها الضرر.

والثاني: أن تكونَ(تُفَاعِل)، مبنيًّا لما سُمِّي فاعِله، والأمُّ على ذلك مصدَر الضَّرَرِ[٣].

ويُقَوِّي الاحتمالَ الأول –وهو جوازُ أن تكون مبنيَّة للمجهول–قراءةُ: "لَا تُضَارَر"[٤]، بالفكِّ مع فتح الراءِ الأولى، والفكُّ لغةُ الحجازيين[٥].

و"والِدَةٌ" هنا نائب فاعِلٍ، وكانت في الأصلِ مفعولًا بهِ، وحذفَ الفاعِل للعلمِ بهِ[٦].

والمعنى على ذلك: لا يُدخِلَ الوالدُ ضِرَارًا على الوالدةِ بالاسترضاعِ منها كرهًا مِن غيرِ أُجرةٍ[٧].

وقيل: الضررُ أن ينتزعَ الولدَ منها كرهًا، وهي لا تريد ذلك، فيعطيهِ غيرها بمثل الأجر الذي هي تقبله، بعدَ أن ألفها الصبي وتعلقت به، وهي صحيحةٌ لها لبن[٨]، وهو اختيار الفراء[٩]، وابن قتيبة[١٠]، وقال به من المفسرين سعيد بن جبير والسُّدِّي ومقاتِل وقتادة[١١].

وقيل: لا تُضارَّ والدةٌ فيكرهها على الرضاعة إذا قَبِل من غيرها، وكرِهت هي إرضاعَهُ؛ لأن ذلك ليس بواجِبٍ عليها[١٢]، وهو قريبٌ من المعنى الأول.

وقيل: الضرر بأن يُقَصِّر عليها في شيءٍ مما يجبُ عليهِ لها من رزقٍ أو كسوة[١٣].

---

(١) البقرة ٢٣٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٣٠،١٣١.

(٣) وقد ذكرَ الوجهين دون ترجيحٍ في الهداية إلى بلوغ النهاية ١/٧٨٥، الكشف ١/٢٩٦.

(٤) هي قراءة عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وأبان. انظر: مختصر الشواذ ٢١، المحرر الوجيز ١/٣١٢، البحر المحيط ٢/٣٢٥.

(٥) انظر: تفسير الثعالبي ١/٥٥٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٧، توضيح المقاصد ٣/١٦٤٨، الهمع ٣/٤٨٦، ولغة تميم الإدغام، وقيل: بل لغة غير أهل الحجاز عامة. انظر: المساعد ٤/٢٥٩، تمهيد القواعد ٩/٤٦٧٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/٤٦٨، اللباب في علوم الكتاب ٤/١٧٧.

(٧) انظر: درج الدرر ١/٤٠٠.

(٨) انظر: انظر: تفسير البغوي ١/٣١٣، تفسير الثعلبي ٢/١٨٢، درج الدرر ١/٤٠٠، تفسير الرازي ٦/٤٦٢، تفسير القرطبي ٣/١٦٧.

(٩) انظر: معاني القرآن ١/١٥٠.

(١٠) انظر: غريب القرآن ٨٩.

(١١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٢/٤٣١.

(١٢) انظر: تفسير البغوي ١/٣١٣، تفسير الثعلبي ٢/١٨٢، الوسيط ١/٣٤٢.

(١٣) انظر: الفريد ١/٥٢٧، فتح القدير ١/٢٨١.

ويقوّي الاحتمال الثاني –أعني جواز كونه مبنيا للمعلوم، و"والدةٌ" فاعِل–قراءة "لَا تُضارِر" بالفك مع كسر الراء الأولى[١]، والمفعول على هذا محذوف تقديره: لا تُضارَّ والدةٌ زوجَها[٢]، أو لا تُضارَّ والدةٌ والِدًا[٣].

وذكرَ العلماءُ آراء عدة في أوجه المضارة المنهي عنها في الآية، ومنها:

–لا تترك الوالدةُ إرضاع ولدِها؛ غيظا ومشقَّةً على أبيه، وضرارا له، فتضرّ بالولد[٤]، بعد ما ألفها، مع أنَّ الأبَ لم يمتنع من الإنفاقِ عليها[٥]. ورُوِي هذا عن الزهري وعطاء[٦].

–وقيل: لا تُضَارَّ ولدةٌ زوجَها بسبب ولدِها، وهو أن تعنّف به، وتطلب منه مالا يقدر عليهِ من الرزقِ والكسوةِ، وأن تشغل قلبَه بالتفريط في شأنِ الولدِ[٧].

–وقيل: لا تضارَّ زوجها بأن تطلبَ أكثرَ من أجرِ مثلها[٨].

والظاهر أنَّ الباءَ في الأوجهِ السابقةِ للسببية، فاالضررُ اللاحقُ للوالِد من زوجتهِ إنما كانَ بسبَبِ الولدِ[٩].

ويجوز أنْ يكونَ الولدُ هو المفعول، والمعنى: لا تضرُّ والدةٌ بولِدها فلا تسيءُ غذاءه وتعهُّدَه والباء على هذا صلةُ الفعلِ، متعلقةٌ بهِ ومُعَدِّيةٌ له إلى المفعول، نحو: ذهبتُ بزيدٍ، ويكونُ(ضارَّ)بمعنى(أضرَّ)(فاعَلَ) بمعنى (أَفْعَل)، ومثلُه: ضاعفْتُ الحِسابَ وأَضْعَفْتُه، وباعَدْته وأبعدْتُه[١٠]، أو أنَّ الباءَ مزيدةٌ، و(ضارَّ) بمعنى: ضَرَّ، فيكون(فاعَلَ) بمعنى:(فعَلَ) المجردِ، والتقديرُ: لا تَضُرُّ والدةٌ ولدَها بسوءِ غذائِه وعَدَمِ تعهُّدِه. وقد جاء «فاعَل» بمعنى فَعَل المجرد نحو: واعَدْته ووعَدْتُه، وجاوَزْته وجُزْته[١١].

ولا شكَّ أن المعانيَ السابقةَ كلَّها مُتَّجهةٌ يتحملها اللفظ، بناءً للمعلومِ أو للمجهولِ، يقول الثعالبي: " ومعنى الآية في كلِّ قراءة: النهْيُ عن الإضرار، ووجوهُ الضَّرَرِ لا تنحصرُ، وكل ما ذُكِرَ منْها في التفاسير فهو مثالٌ، وفي الحديثِ: "لاَ ضَرَرَ، وَلاَ ضِرَارَ "[١٢].

---

(١) اهي قراءة ابن عباس، وأبان عن عاصم. انظر: المحرر الوجيز ٢١٢/١، تفسير القرطبي ١٦٧/٣، البحر المحيط ٢٢٥/٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢٢٥/٢.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٠/١، التبيان في إعراب القرآن ١٨٥/١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٣/١، معاني القراءات ٢٠٥/١، درج الدرر ٤٠٠/١.

(٥) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٢٣٠/٢.

(٦) انظر: فتح القدير ٢٨١/١.

(٧) انظر: الكشاف ٢٨٠/١، الفريد ٥٢٦/١، تفسير النسفي ١٩٥/١، فتح القدير ٢٨١/١.

(٨) انظر: تفسير القرطبي ١٦٧/٣.

(٩) انظر: الدر المصون ٤٦٩/٢، اللباب في علوم الكتاب ١٧٨/٤.

(١٠) انظر: الكشاف ٢٨٠/١، الدر المصون ٤٦٩/٢.

(١١) انظر: الدر المصون ٤٦٩/٢، اللباب في علوم الكتاب ١٧٨/٤.

(١٢) الحديث رواه مالك في الموطأ مرسلا، عن يحيى المازني عن أبيه، باب القضاء في المِرْفَق ١٠٧٨/٤، وابن ماجة في سننه عن عبادة بن الصامت ٤٣٠/٣، وعن ابن عباس ٤٣٢/٣،

(٢)يُضَارّ:

يقولُ الله –تعالى–:" وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بكم"[١].

قال مكيّ –رحمه اللهُ–:" قَوْله: "وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ" يجوز أَن يَكُونَا فاعلين، وَيكون(يُضَارّ) يُفَاعِل، وَيجوزُ أَن يَكُونَا مفعولين لم يسم فاعلهما وَيكون(يُضَارّ) يُفَاعَل، وَالْأَحْسَن أَن يكون يفاعِل لِأَن بعده "وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم" يُخَاطب الشُّهَدَاء"[٢].

ذكر الشيخُ أنَّ(كاتبٌ) و(شهيدٌ) يجوز فيهما احتمالان: الرفع على الفاعليةِ، و(يُضارَّ) مبنيٌّ للفاعِل، ويجوزُ فيهما الرفعُ على النيابةِ عنِ الفاعِل، و(يضارّ) مبني للمفعولِ، ثمَّ رجح البناء للفاعِل؛ لقوله بعدُ:" وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم" ولم يُفَصِّل، وهو مسبوق في ذلك بالزجاج حيث قال: " قالوا فيه قولين: قال بعضهم:(لَا يُضَارَّ): لا يضارِرْ، فأدغمت الراءُ في الراءِ، وفتحت لالتقاءِ الساكنين، ومعنى(لَا يُضَارَّ)لا يكتبُ الكاتبُ إلَّا بالحق ولا يَشْهدُ الشاهد إلا بالحق ، وقال قوم: "وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ": لا يُدْعَى الكاتبُ وهو مشغول لا يمكنه ترك شغله إلا بضرر يدخل عليه، وكذلك لا يُدْعى الشاهد ومجيئُه للشهادة يضُرُّ به والأول أبيَن"[٣].

ويشهدُ لجوازِ القول الأول –أعني: البناء للفاعِل، ورفع ما بعده على الفاعلية–قراءةُ: "يُضَارِر" بالكسرِ مع الفكّ[٤]، وهي لغةُ أهل الحجاز[٥].

والمعنى على ذلك: نهيُ الكاتبِ والشهيدِ عن ضرر المكتوبِ له والمشهودِ له، أو مَن لهُ الحقُّ، فلا يمتنعان عن الإجابةِ إلى ما يُطلبُ منهما من الكتابةِ والشهادةِ[٦]، أو لا يزيدُ الكاتبُ حرفًا أو ينقصُه فيبطلُ بهِ حقًّا، أو يترك الاحتياط في الكتابة[٧]، ولا يكتم الشاهدُ شهادته، أو يشهد بحيثُ لا يحصلُ معه نفعٌ[٨]، ونُقِل هذا عن ابن عباس ومجاهد وطاووس والحسن

باب: مَنْ بَنى في حَقِّهِ ما يَضُرُّ جارَهُ، وأحمدُ في مسندِهِ عن ابن عباس ٢٦٧/٣.

(١) البقرة ٢٨٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٤٥/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/١.

(٤) هي قراءة عمر، وابن عباس، ومجاهد، وابن أبي إسحاق، وعكرمة، والحسن بن إسماعيل عن ابن كثير. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٤٨/١، تفسير القرطبي ٤٠٥/٣، الدر المصون ٦٧٦/٢، فتح القدير ٣٤٧/١، معجم القراءات للخطيب ٤٢١/١.

(٥) انظر: تفسير الثعالبي ٥٥٠/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/٢، توضيح المقاصد ١٦٤٨/٣، الهمع ٤٨٦/٣، ولغة تميم الإدغام، وقيل: بل لغة غير أهل الحجاز عامة. انظر: المساعد ٢٥٩/٤، تمهيد القواعد ٤٦٧٢/٩.

(٦) انظر: الجة للفارسي ٣٣٤/٢، غرائب القرآن ٧٨/٢، الكشاف ٣٢٧/١، المحرر الوجيز ٣٨٤/١، تفسير البيضاوي ١٦٥/١، تفسير الألوسي ٦١/٣.

(٧) انظر: تفسير الرازي ٩٩/٧، الدر المصون ٦٧٥/٢، فتح القدير ٣٤٧/١.

(٨) انظر: المرجعين السابقين.

وقتادة وغيرهم[١]، ونُسِب لأكثر المفسرين[٢]، ورجَّحه الزجَّاج كما سبق[٣]، ونُسِب إليه أنه استدلَّ على ذلك بقول الله بعدُ مُخاطِبًا الكاتِبَ والشهيدَ:" وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم"؛ وذلك لأن اسم الفسقِ بمَن يُحرِّف الكتابةَ، وبمن يمتنع عن الشهادةِ حتى يبطل الحق بالكلية، أولى منه بمن أضرَّ الكاتبَ والشهيد؛ ولأنه –تعالى–قال فيمن يمتنع عن أداء الشهادة: " وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ"[٤]، والإثم والفسق متقاربان[٥].

ويشهدُ لجوازِ الرأي الثاني –أعنِي البناءَ للمفعول، ورفع ما بعدهُ على أنهما مفعولين أُنِيبا منابَ الفاعل–قراءة "ولا يُضَارَر" بفتح الراء الأولى مع الفك[٦].

والمعنى على ذلك: نُهِيَ أَنْ يُضَارَّهُمَا –أي: الكاتب والشهيد–أَحَدٌ بِأَنْ يُعَنِّتَا، وَيَشُقَّ عَلَيْهِمَا فِي تَرْكِ أَشْغَالِهِمَا التي إن تركاها لحق بهما الضرر، وَيُطْلَب مِنْهُمَا مَا لَا يَلِيقُ فِي الْكِتَابَةِ وَالشَّهَادَةِ، رُوي ذلك عن ابن عباس، ومجاهد، وطاووس، والضحاك، والسُّدّي[٧]، وهو ظاهر كلام الفراء[٨].

وقيل: مضارَّة الكاتب والشاهد أن يُعَجِّلا عن أمرٍ مُهِمّ، أو لا يُعطى الكاتبُ حقَّهُ من الجُعل، أو يُحَمَّل الشاهدُ مئونة المجيء من بلد[٩].

والمعنيانِ من الوجاهةِ بمكانٍ، واللفظُ يتحمَّلُهما، والقراءتان الواردتانِ تقضيان بأنَّ النهي عن المضارَّةِ عامٌّ للكاتِبِ والمُستكتِب، والشاهدِ والمُستَشهِد، والترجيحُ بينهُما يقصِرُ الأمرَ على أحدِ جوانِبِه، وعليه فإني أتوقف عن الترجيح؛ لاستواء الوجهين عندي.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣٨٤/١، البحر المحيط ٣٧٠/٢، الدر المصون ٦٧٥/٢، اللباب في علوم الكتاب ٥٠٤/٤.

(١٢) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٧٨/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/١.

(٤) البقرة ٢٨٣.

(٥) انظر: تفسير الرازي ٩٩/٧، تفسير القرطبي ٤٠٥/٣، الدر المصون ٦٧٥/٢، اللباب في علوم الكتاب ٥٠٤/٤.

(٦) القراءةُ مروية عن عمر بن الخطاب، وابن عباس، والضحاك عن ابن مسعود، وابن كثير عن مجاهد. انظر: تفسير الرازي ٩٩/٧، المحرر الوجيز ٣٨٥/١، البحر المحيط ٣٧٠/٢، معجم القراءات للخطيب ٤٢١/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣٧٠/٢، تفسير القرطبي ٤٠٥/٣، فتح القدير ٣٤٧/١.

(٨) انظر: معاني القرآن ١٨٧/١.

(٩) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٧٨/٢، الكشاف ٣٢٧/١، تفسير البيضاوي ١٦٥/١، تفسير الألوسي ٦١/٣.

المبحث السابع: الاحتمال في البنية ومنهجُ مكيّ فيه

(١) أسبابُ الاحتمال:

من العرضِ السابقِ للمواضعِ التي ذكرَ مكيٌّ –رحمه الله–فيها احتمالا في بنيتها، نستطيع أن نستنبط عدة أسبابٍ أدت في جملتها إلى الاحتمال، منها:

أولا: الاتحاد في الميزانِ الصرفي.

وهو السبب الغالب الأعم، ومن ذلك قوله:(مُنْزَلاً) مَنْ ضَمَّ الْمِيمَ جعلهُ مَصْدَرًا مِن(أنزل) إِذْ قَبْلَهُ:(أَنْزِلْنِي) وَمَعْنَاهُ: إنزالًا مُبَارَكًا، وَيجوزُ أَنْ يكونَ اسْما للمكانِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أنْزِلنِي مَكَانًا أَو مَوْضِعًا، فَهُوَ مفعول بِهِ لَا ظرفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: اجْعَلْ لي مَكَانًا"[١]. فاتحادُ الوزنِ بين المصدرِ الميمي واسمِ المكانِ إذا صِيغَا من غير الثلاثي كان سببًا في الاحتمال في البنية.

ومن ذلك أيضا: قوله:(الطُّوفَان) هُوَ جمعُ طوفانة، وَقيل: هُوَ مصدرٌ كالنُّقْصَان"[٢]. حيث اتحاد الوزنِ في المصدرِ والجمعِ كان سببا في الاحتمال.

ثانيا: الحملُ على اللفظ والمعنى:

ومن ذلك: " قَوْله:(هُودًا) جمعُ هائِدٍ، وَهُوَ التائِبُ، وَقيل: هُود وَاحِدٌ، وُحِّدَ على لفظ(مَنْ)[٣]. فمن حمل على لفظ(مَن) قال بالإفراد، ومن حمل على معناها قال بالجمعية.

ثالثا: الاتحادُ في الصورِ اللفظيةِ.

وأعني بذلك الهيئة، وإن اختلف اللفظان وزنًا، ومن ذلك: قوله: "وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ" يجوز أَن يَكُونَا فاعلين، وَيكون(يُضَارّ) يُفَاعِل، وَيجوزُ أَن يَكُونَا مفعولين لم يسم فاعلهما وَيكون(يُضَارّ) يُفَاعَل، وَالْأَحْسَن أَن يكون يفاعِل لِأَن بعده "وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم" يُخَاطب الشُّهَدَاء"[٤].

وقوله: "(لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ) وَالِدَةٌ: مفعول لم يُسَمَّ فَاعلُه، وتُضَارّ: بِمَعْنى تضارَر، وَيجوز أَن تُرْفَعَ بِفِعْلِهَا، على أَن تكون تُضَارّ بِمَعْنى تُفَاعِل، وَأَصْلُه: تُضَارِر، وَيُقَدَّر مَفعولٌ مَحْذُوف، تَقْدِيرُهُ: وَلَا تُضَارِر وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا أَبَاهُ، وَلَا يُضَارِر مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِه أُمَّهُ"[٥].

رابعا: اختلاف اللغات.

وذلك نحو قوله: "(الْيَسَعَ) هُوَ اسْم أعجمي معرفَة، وَالْألف وَاللَّام فِيهِ زائدتان، وَقيل: هُوَ فعل مُسْتَقْبل سمي بِهِ ونكر، فدخله حرفا التَّعْرِيف، .... وَالْأَصْل: .... يسع، فأصله على قَول من جعله فعلا مُسْتَقْبلا سمي بِهِ: يَوسع، ثمَّ حذفت الْوَاو كَمَا حذفت فِي يعد، وَلم تعْمل الفتحة فِي السِّين؛ لِأَنَّهَا فَتْحة مجتلبة أوجبتها الْعين وَأَصلهَا الْكسر فَوَقع الْحَذف على تَقْدِير الأَصْل"[٦].

خامسًا: اختلاف الدلالة:

وذلك نحو قوله: "" وَالسَّمَاءُ تُذَكَّرُ عَلى معْنَى السّقف، وَتُؤَنَّث أَيْضًا، وَالْقرآن أَتَى على التَّأْنِيث

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٤٩٩.

(٢) ا مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٩٩).

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٠٩. وانظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٤٦٤).

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/١٤٥.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/١٣٠،١٣١.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٩،٢٦٠. بتصرف بالحذف.

فَقَالَ: "سَبْعَ سَمَوَاتٍ، وَلَو أَتَى على التَّذْكِير لقَالَ: سَبْعَة سماوات"[1]. فالسماءُ التي تُظِلُّ الأرض مؤنثة –على الراجح–، والسماءُ بمعنى المطر كذلك، أما السماءُ بمعنى السقفِ فهي مذكرة.

(٢) أوجه الاحتمال:

دارت أوجهُ الاحتمال في المواضع الإحدى والعشرين السابقة على ثلاثةِ محاوِر تضمنتها ستة مباحث:

أولا: الاحتمال في الأسماء:

واشتمل هذا المحور على ما كان طرفا الاحتمال فيه من الأسماء، كالاحتمال بين المصدر والظرف نحو:(مُنْزَل) و(مَهْلِك)، والاحتمال بين المفردِ والجمعِ نحو:(هُود) و(صفْوَان) و(الصُّور)، والاحتمالِ بين الجمعِ والمصدرِ نحو:(الخِصام) و(حَرَج) و(الطوفان) و بُنْيان) و(الغَرُور) و(جِثِيًّا)، والاحتمال بين التذكيرِ والتأنيث نحو:(اللسان) و(السماء).

ثانيا: الاحتمال في الأفعال:

واشتمل هذا المحورُ –حسب ما ورد في مُشكلِ الإعراب من مواضِع–ما كان طرفا الاحتمال فيه من الأفعال، وذلك في موضِين اثنين، دار الاحتمالُ فيها بين المبني للمعلومِ والمبني للمجهول، وهما(تُضَارَّ) و(يُضَارَّ).

ثالثا: الاحتمال في الأسماءِ والأفعال:

واشتمل هذا المحور على ما كان أحدُ طرفي الاحتمالِ اسمًا والآخر فعلا، وكان ذلك في ثلاثةِ مواضع، هي:(أَعْلَم) و(الْيَسَعَ) و(بَيِسَ).

(٣) موقف مكي من الاحتمال في البنية:

من خلال السرد السابق للمواضع التي ذكرها مكيّ –رحمه الله تعالى–للاحتمال في البنية، يمكن أن نوجز منهجه في نقاط عدة، أهمُّها:

- أنه كان في غالب أحواله يذكر الاحتمالات غُفلا دون نِسبةٍ مع أنه مسبوقٌ بها، ولا يذكر أثر ذلك في إعرابٍ أو دلالة، أو ترجيح لأحد الاحتمالات على الآخر، مثال ذلك قوله: "(وَنُذُرِ) قيل: هُوَ مصدر بِمَعْنى إنذاري، وَقيل: هُوَ جمع نَذِير"[2]. وقوله: ":" فَأَما من فتح الرَّاء فَهُوَ مصدر وَقيل هُوَ جمع حَرَجَة كقَصَبَة وقَصَب"[3]. وقوله: ": "أَلَدُّ الْخِصَامِ" هُوَ جمع خَصْمٍ، وَقيلَ: هُوَ مصدرُ خَاصَمَ"[4].

- وقد يذكرُ الاحتمالات دون ترجيح، لكن مع تضعيف أحدها، وذلك نحو قوله: "" قَوْله:(هُودًا) جمعُ هائِدٍ، وَهُوَ التائِبُ، وَقيل: هُود وَاحِدٌ، وُحِّدَ على لفظ(مَنْ)، وَقَالَ الْفراءُ: هودٌ أَصله يَهُودِيّ، ثمَّ حُذف، وَلَا قِيَاس يعضد هَذَا القَوْلَ"[5].

- وقد يذكر الاحتمالات منسوبة لأصحابها وهو قليل، نحو قوله:" "والصَّفْوان

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٦٤٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٠٠.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٢٦٩.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/١٢٥.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/١٠٩. وانظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٤٦٤).

عِنْد الْكسَائي وَاحِدٌ، وَجمعُه صِفْوَان وصُفِيّ وصِفِي، وَقيل يجوز أَن يكون جمعا وواحدًا، وَقيل: صِفْوَان بِكَسْر الأول جمعُ صَفَا كأخٍ وإِخْوَان، وَقَالَ الْأَخْفَش: صَفْوَان بِالْفَتْح جمع صَفوانة، وَإِنَّمَا قَالَ:(عَلَيْهِ)؛ لِأَن الْجمع يذكر"(١).

- وقد يذكرها مع ترجيح لأحدها على الآخر، فعل ذلك مرتين، قال: "" قَوْله: "وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ" يجوز أَن يَكُونَا فاعلين، وَيكون(يُضَارّ) يُفَاعِل، وَيجوزُ أَن يَكُونَا مفعولين لم يسم فاعلهما وَيكون(يُضَارّ) يُفَاعَل، وَالْأَحْسَن أَن يكون يفاعِل لِأَن بعده "وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم" يُخَاطب الشُّهَدَاء"(٢). وقال: " والصور جمع صُورَة، وأصل الْوَاو الْحَرَكَة، وَلَكِن أسكنت تَخْفِيفًا، فأصله الصُّوَر، أَي: صور بني آدم، وَقيل: هُوَ الْقرن الَّذِي ينْفخ فِيهِ الْملك، فَهُوَ وَاحِد، وَهَذَا القَوْل أشْهَرُ "(٣).

- وقد يذكرها مبينا أثرها في الإعراب دون الدلالة، نحو قوله:" قَوْله {وَأعلَمُ مَا تُبْدُونَ} يجوز أَن يكون(أَعْلَمُ) فعلا كَمَا كَانَ مَا قبله، فَـ(مَا) فِي مَوضِع نصب بِهِ، وَيجوز أَن يكون اسْما بِمَعْنى عَالم، فَتكون مَا فِي مَوضِع خفض بِإِضَافَة أعلم إِلَيْهَا، كَمَا يُضَاف اسْم الْفَاعِل، وَيجوز تَقْدِير التَّنْوِين فِي اسْم الْفَاعِل لكنه لَا ينْصَرف فَتكون(مَا) فِي مَوضِع نصب، كَمَا تَقول: هَؤُلَاءِ حواج بَيتَ الله فتنصب بَيْتا بِتَقْدِير التَّنْوِين فِي حواجّ"(٤). وقوله:" وَمن فتح الْمِيمَ وَكسر اللَّامَ جعله اسْمًا للزمان، تَقْدِيره: لوقتِ مَهْلِكِهِم، وَقيل: هُوَ مصدر(هلَك) أَيْضا، أَتَى نَادرا مثل الْمرجِع والمحِيض ..... وَهُوَ مُضَاف إِلَى الْمَفْعُول على لُغَة من أجَاز تعدِّى(هَلَكَ)، وَمن لم يُجِز تعديه فَهُوَ مُضَاف إِلَى الْفَاعِل"(٥).

- وقد يذكرها موضحًا الأثر في الإعراب والمعنى، نحو قوله: " قَوْله:(لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ) وَالِدَةٌ: مفعول لم يُسَمَّ فَاعلُه، وتُضَارّ: بِمَعْنى تضارَر، وَيجوز أَن تُرْفَعَ بِفِعْلِهَا، على أَن تكون تُضَارّ بِمَعْنى تُفَاعِل، وَأَصْلُه: تُضَارِر، وَيُقَدَّر مَفعولٌ مَحْذُوف، تَقْدِيرُهُ: وَلَا تُضَارِر وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا أَبَاهُ، وَلَا يُضَارِر مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِه أُمَّهُ"(٦).

- وقد يذكرها مع بيان الأثر الصرفي إن وجد، نحو قوله:" " قَوْله {وتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ} اللِّسَان: يذكر وَيُؤَنث، فَمَن أَنَّثَهُ قَالَ فِي جمعه: أَلْسُنْ، وَمَن ذَكَّرَهُ قَالَ فِي جمْعِهِ: أَلْسِنَة، وَبِذَلِك أَتَى الْقُرْآن"(٧).

- وقد يذكرها مع الاستدلال لبعضها، إما بالسماع نحو قوله: "" والبنيان مصدر(بَنَى)، حكى أَبُو زيد: بَنَيتُ بُنْيَانًا وَبِنَاءً وبِنْيةً،

(١) مشكل إعراب القرآن ١/١٤٠.
(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٤٥.
(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٠٦.
(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٨٥.
(٥) مشكل إعراب القرآن ١/٤٤٤،٤٤٥. واقتصر في الكشف (٢/٦٥) على وجه المصدرية، مع وصفه بأنه خارج عن الأصول وأنه نادر، واقتصر في الهداية (٦/٤٤١٥) على كونه اسما للزمان.
(٦) مشكل إعراب القرآن ١/١٣٠،١٣١.
(٧) مشكل إعراب القرآن ١/٤٢١.

وَقيل:(الْبُنْيَانُ) جمع بُنْيَانَةٍ كتَمْرَةٍ وتَمْرٍ"[١]. أو بالنظير نحو قوله:" قَوْله:(وَوُلْدُه) من قَرَأَهُ بِضَم الْوَاو جعله جمع(وَلَد) كوُثْن ووَثَن، وَقيل: هِيَ لُغَة فِي الْوَاحِد، يُقَال: وُلْد وَوَلَد بِمَنْزِلَة بُخْل وبَخَل"[٢]. وقوله:" قَوْله:(الطُّوفَان) هُوَ جمعُ طوفانة، وَقيل: هُوَ مصدرٌ كالنُّقْصَان"[٣].

الخاتمة

الحمد لله في بدءٍ ومُختَتَمِ وبعد

فبعد هذه التطوافةِ مع الألفاظِ والأبنيةِ المحتملةِ في مشكل إعراب القرآن لمكيّ بن أبي طالب، يرصدُ البحثُ أهم ما توصل إليهِ من نتائج، وهي:

١) أنَّ البِنيةَ الصرفيةَ أحد أهم روافدِ المعنى، وأثرها في الإعرابِ ثابت في كثير من أحوالِها.

٢) أنَّ تعددَ الأوجهِ المحتمَلة في البنية الصرفية المتحدةِ في الوزنِ أو الصورة –له بالغُ الأثرِ في إثراءِ المعنى، شأنه في ذلك شأن تعدد الأوجه الإعرابية.

٣) أنَّ ظاهرة الاحتمال في البنية الصرفيةِ عامة ومتكررة في مشكل إعراب القرآن، ونبَّه مكيّ عليها كثيرًا.

٤) اقتصار مكي في غالبِ أحوالِه على ذكر الاحتمال في البناء دون الإشارة إلى أثره في الإعرابِ أو الدلالة، إلا في مواضع قليلة، كما أشار البحث.

٥) أنَّ غالبَ ما ذكره مكي من الاحتمالات في الأبنية هو مسبوق به، أشار إلى بعضهِ وأهمل بعضه.

توصية:

الاحتمال في البنية الصرفية ما زال في حاجة إلى عدة دراسات تستكمل ما فات البحوث السابقة؛ حتى تكتمل الصورة، ويمكن بعدها تصنيف معجم للألفاظ والأبنيةِ المحتملةِ في القرآن الكريم.

والحمد لله أولا وآخرًا.

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٣٣٦.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٦١.

(٣) ا مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٩٩).

مسرد المصادر

- إضاءة الراموس لابن الطيب تحقيق. مناف مهدي محمد ١/٢٨٩-٢٩٠. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. أطروحة دكتوراه بجامعة الأزهر.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبناء الدمياطي – تحقيق: أنس مهرة – ط: دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- الاحتمال الصرفي في بنية المصادر في تفسير البحر المحيط لابي حيان الأندلسي، د/ شعلان عبد علي سلطان، عفاف هادي شريف، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٥م.
- الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم وأثره الدلالي،(كفاتًا) أنموذجًا، د/ كاطع جار الله سطام، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بحث مستل من مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٨، المجلد الأول ٢٠١٤م-١٤٣٥هـ.
- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، رسالة دكتوراه، للباحث/ أحمد خضير عباس علي، كلية الآداب، جامعة الكوفة ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ارتشاف الضرب لأبى حيان، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ط: مكتبة الخانجى.
- الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب، تحقيق د/حاتم الضامن، ط: مؤسسة الرسالة، الثانية ١٩٨٥م-١٤٠٥هـ.
- أسماء الأعلام السامية، دراسة لغوية مقارنة في البنية والدلالة، د/ عمر صابر عبد الجليل، ط: دار الثقافة العربية، ٢٠٠٩م.
- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق/ عبد السلام هارون، ط: دار الجيل، الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- إصلاح المنطق لابن السكست، تحقيق/ محمد مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي، الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
- الأصول لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، ط/ مؤسسة الرسالة، الثالثة ١٩٨٨م.
- الأصول المرفوضة عند النحويين العرب في ضوء النقوش المسندية، د/ طارق محمد النجار، بحث مستل من حولية كلية التربية، جامعة عين شمس، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، ٢٠٠٩م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، عبد الحميد أحمد هنداوي، ط: المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن حالويه، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، ط: عالم الكتب . بيروت(١٤٠٩هـ . ١٩٨٨م).
- الأعلام في القرآن الكريم، احمد مصلح حسن دريدي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- أمالي ابن الحاجب، تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، ط/ دار عمار، الأردن ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- أمالى ابن الشجرى، تحقيق د / محمود الطناحى، ط: الخانجى، الأولى ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.
- أمثال العرب للضبي، تحقيق/ إحسان عباس، ط: دار الرائد العربي، بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن، لبيان الحق النيسابوري، تحقيق/ حنيف بن حسن القاسمي، رسالة دكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٧ م.
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، لبيان الحق النيسابوري، تحقيق/ سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، ط/ جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق/ عادل أحمد عبد المجود، علي محمد عوض، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت. الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق د/ أحمد علي الدين، ط/ جامعة أم القرى، الأولى ١٤٢٠هـ.
- البسيط للواحدي النيسابوري، مجوعة من رسائل الدكتوراه لمجموعة من المحققين، ط: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمدة بن سعود الإسلامية، الأولى ١٤٣٠هـ.
- بصائر ذوي التمييز، للفيروزابادي، تحقيق/ محمد علي النجار، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط/ مطبعة المدني، الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر، الثانية، ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦ م.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق/ مجموعة من المحققين، ط/ دار الهداية. بدون تاريخ.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط: عيسى البابي الحلبي.
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط/ الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
- التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون، تحقيق/ أيمن رشدي سويد، ط: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- التذييل والتكميل لأبى حيان، تحقيق د/ حسن هنداوى، ط: دار القلم، دمشق، الأولى ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق/ محمد باسل العيون السود، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ م.
- التعريفات للجرجاني، ط/ دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تفسير الألوسي، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- التفسير البسيط للواحدي، تحقيق د/ محمد بن صالح الفوزان، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض ١٤٣٠هـ.
- تفسير ابن جزي، تحقيق د/ عبد الله الخالدي، ط: دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الأولى ١٤١٦هـ.
- تفسير الخازن، تحقيق/ عبد السلام محمد علي شاهين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ.
- تفسير القرطبي، تحقيق/ أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، ط: دار الكتب المصرية، القاهرة، الثانية ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- تفسير الرازي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٠هـ.
- تفسير النسفي، تحقيق/ يوسف علي بديوي، ط: دار الكلم الطيب، بيروت، الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، ط: عالم الكتب، الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق د / على محمد فاخر وآخرين، ط: دار السلام، الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، جمعه: مجد الدين الفيروزابادي، ط: دار الكتب العلمية، لبنان.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق / محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد للمرادى، تحقيق/ عبد الرحمن على سليمان، ط: دار الفكر العربى، الأولى(١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م).
- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي، ط/ عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- جامع البيان في القراءات، لأبي عمرو الداني، مجموعة رسائل ماجستير، الناشر/ جامعة الشارقة، الإمارات، الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ط: دار الفكر، بيروت.
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق/ رمزي البعلبكي، ط/ دار العلم للملايين، الأولى ١٩٨٧م.
- الجواهر الحسان للثعالبي، تحقيق الشيخ/ محمد علي معوض، الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى ١٤١٨هـ.
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، للشهاب الخفاجي، ط: دار صادر، بيروت.
- الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، ط/ دار المأمون للتراث.
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغاني، ط: دار الرسالة.
- الخصائص لابن جنى، تحقيق/ محمد على النجار، ط: المكتبة العلمية.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ دار الحديث بالقاهرة.
- دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، للجرجاني، دراسة وتحقيق:(الفاتحة والبقرة) وَلِيد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن،(وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي ط: مجلة الحكمة، بريطانيا، الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨ م.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم بدمشق.

- دلالة الاحتمال الصرفي د/ حسن غازي السعدي. بدون.
- دلالة الاحتمال الصرفي في الشواهد الشعرية في تفسير البيضاوي(أنوار التنزيل وأسرار التأويل) الباحثة/ لطيفة يوسفان، بحث مستل من مجلة البعث، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الحادي عشر سنة ٢٠١٦م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق/محمد يوسف نجم، ط: دار صادر بيروت، الثالثة ،١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
- ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه/ حمدُو طمَّاس، ط: دار المعرفة، بيروت، الثانية ١٤٢٥-٢٠٠٤م.
- ديوان الطفيل الغنوي بشرح الأصمعي، تحقيق/ حسان فلاح أوغلي، ط: دار صادر، الأولى ١٩٩٧م.
- ديوان عنترة بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق/ مجيد طراد، ط: دار الكتاب العربي، الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه/ علي فاعور، ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ديوان المرقشين، تحقيق/ كارين صادر، ط: دار صادر، بيروت، الأولى ١٩٩٨م.
- ديوان معن بن أوس المزني، صنعة د/ نوري حمودي القيسي، حاتم صالح الضامن، ط: مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٧م.
- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به وشرحه حمدو طمَّاس، ط: دار المعرفة، بيروت، الثانية ١٤٢٦هـ _ ٢٠٠٥م.
- الذخائر والعبقريات لعبد الرحمن البرقوقي، ط: مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، تحقيق/ عبد الرازق المهدي، ط/ دار الكتاب العربي، الأولى ١٤٢٢هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ حاتم الضامن، ط: دار البشائر، الثالثة ٢٠٠٣م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق/ شوقي ضيف، ط: دار المعارف، الثانية ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د / حسن هنداوى، ط: دار القلم، الأولى ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.
- سنن ابن ماجة، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، ط: دار الرسالة العالمية الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح الأشمونى على الألفية، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية.
- شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط: دار هجر الأولى(١٤١٠هـ. ١٩٩٠م).
- شرح التصريف للثمانيني، تحقيقد/ إبراهيم البعيمي، ط: مكتبة الرشد، الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- شرح ديوان الفرزدق، إليا الحاوي، ط/ دار الكتاب اللبناني، الأولى ١٩٨٣.
- شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري، تحقيق/ مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط: دار المعرفة، بيروت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق / عبد الغني الدقر، ط: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح الشافية للرضى، تحقيق / محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الكتب العلمية ١٤٠٢ هـ. ١٩٨٢م.
- شرح الكافية للرضي، تحقيق د/ يوسف حسن عمر، ط: جامعة قاريونس، ليبيا،١٣٩٥هـ – ١٩٧٥ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق/ على محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، الأولى(١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م).
- شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق / أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق / إيميل يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٢ هـ –٢٠٠١م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري، تحقيق/ حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني –د يوسف محمد عبد الله، ط / دار الفكر المعاصر(بيروت –لبنان)، دار الفكر(دمشق –سورية).
- الصاحبي في فقه اللغة العربية، لابن فارس، نشر/ محمد علي بيضون، الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- الصحاح للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطا، ط/ دار العلم للملايين، الرابعة ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
- صحيح ابن حبان، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، ط: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى ١٩٨٠م.
- العقد الفريد لابن عبد ربه، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٤هـ.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي، تحقيق/ محمد باسل العيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
- العين للخليل ابن أحمد، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تحقيق الشيخ/ زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ.
- غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق/ أحمد صقر، ط: دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م.

- الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني، تحقيق/ محمد نظام الدين الفتيّح، ط/ مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ١٤٢٧هـ.
- فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، تحقيق/ عبد الرازق المهدي، ط: إحياء التراث العربي، الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- الكامل للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الفكر العربي، القاهرة الثالثة ١٤١٧ هـ -١٩٩٧ م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق / عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي، الثالثة، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨ م.
- الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، الثالثة -١٤٠٧ هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي، تحقيق د/ محيي الدين رمضن، ط: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، ط: مطبعة الصباح، دمشق، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق / عدنان درويش – محمد المصري، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الكناش في فنّي النحو والصرف، تحقيق د/ رياض الخوام، ط/ المكتبى العصرية، بيروت٢٠٠٠هـ-م.
- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر – بيروت، الثالثة -١٤١٤ هـ.
- اللباب فى علوم الكتاب لابن عادل الحنبلى، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود، على محمد عوضم، ط: دار الكتب العلمية، الأولى(١٤١٩ هـ . ١٩٩٨م).
- اللغات في القرآن، لعبد الله بن الحسين السامري، تحقيق/ صلاح الدين المنجد، ط: مطبعة الرسالة، القاهرة، الأولى ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م.
- اللمحة فى شرح الملحة، للصايغ، تحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدى، ط: عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطا، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، تحقيق د/رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي، ط: دار العروبة، الكويت -بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق/ محمد فؤاد سزكين، ط: الخانجي، القاهرة.
- مجموع قرارات مجمع اللغة العربية في خمسين عاما من ١٩٣٤-١٩٨٤، أخرجها: محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- المحتسب لابن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح شلبي، ط/ وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية–بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق / عبد الحميد هنداوي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢١هـ.
- مجموعة القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية في خمسين عاما، أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤.
- مختصر الشواذ لابن خالويه، ط: مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص لابن سيده، تحقيق / خليل إبراهيم جفال، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦ م.
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م.
- المذكر والمؤنث لابن التستري، تحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي، ط: الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢م.
- المذكر والمؤنث لابن جني، تحقيق د/ طارق نجم عبد الله، ط: دار البيان العربي، جدة، الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المذكر والمؤنث للسجستاني، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، ط: مركز جمعة الماجد للثقافة، دبي، الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، ط: مكتبة التراث، القاهرة، الثانية ١٩٨٩م.
- المذكر والمؤنث للمبرد، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، ط: دار الكتب ١٩٧٠م.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق/ علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المساعد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، ط: جامعة أم القرى(١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م).
- مسند الإمام أحمد، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، ط: دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، ط: المكتبة العتيقة ودار التراث.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق / حاتم الضامن، ط: دار البشائر، دمشق، الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.
- المصباح المنير للفيومي، ط: المكتبة العلمية، بيروت.
- معاني القراءات لأزهري، تحقيق د/عيد مصطفى درويش، د/ عوض بن حمد القوزي، ط: مركز البحوث في كلية الآداب –جامعة الملك سعود، الأولى ١٤١٢ هـ -١٩٩١ م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي(١٤١١ هـ . ١٩٩٠م).

- معاني القرآن للفراء، تحقيق / أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/ عبد الجليل عبد شلبي، ط/ عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني القرآن للنحاس، تحقيق/ محمد علي الصابوني، ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى ١٤٠٩هـ.
- معجم ديوان الأدب للفارابي، تحقيقد/ أحمد مختار عمر، ط: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣ م.
- معجم القراءات للدكتور / عبد اللطيف الخطيب، ط: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابستي، ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، ط: دار الدعوة.
- المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، تحقيق/ صفوان عدنان الداودي، ط: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الأولى ١٤١٢هـ.
- المفضليات للضبي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، ط: دار المعارف، القاهرة، السادسة.
- المقاصد الشافية للشاطبى، تحقيق د / عياد بن عيد الثبيتي وآخرون، ط: جامعة أم القرى، الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية للعيني، تحقيق د/ علي محمد فاخر، د/ أحمد محمد السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر، ط/ دار السلام، مصر، الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق/ عبد السلام هارون، ط/ دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المقتضب للمبرد، محمد عبد الخالق عضيمة، ط: عالم الكتب. – بيروت.
- الممتع لابن عصفور، تحقيق د / فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الأولى ١٩٩٦م
- المنجد في اللغة لكراع النمل، تحقيق د/ أحمد مختار عمر، د/ ضاحي عبد الباقي، ط: عالم الكتب، القاهرة، الثانية ١٩٨٨م.
- موطأ الإمام مالك، تحقيق/ محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- النحو الوافي لعباس حسن، ط/ دار المعارف، الخامسة عشرة.
- نظرية القرائن النحوية، دراسة وصفية نقدية، للباحث، مستل من مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد الثاني والثلاثون، سنة ٢٠١٧م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، ط: دار الكتب والوثائق القومية، الأولى ١٤٢٣هـ.

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه / على محمد الضباع.
- النكت والعيون للماوردي، تحقيق/ السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي–محمود محمد الطناحي، ط: المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي، ط: جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٥م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل علمية بجامعة الشارقة، ط: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الإمارات المتحدة، الأولى ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

المسرد العام

الموضوع	الصفحة
التمهيد	٣٧٦
* المبحث الأول: ما يحتمل المفرد والجمع.	٣٧٩
– هود.	٣٧٩
– صفوان.	٣٨١
– الصور.	٣٨٤
– وُلد.	٣٨٥
*المبحث الثاني: ما يحتمل الجمع والمصدر.	٣٨٧
– الخِصام.	٣٨٧
– حَرَج.	٣٨٩
– الطوفان.	٣٩١
– بُنْيان.	٣٩٢
– الغُرُور.	٣٩٣
– جِثِيًّا.	٣٩٤
– نُذُر.	٣٩٦
– سَعُر.	٣٩٨
* المبحث الثالث: ما يحتمل المصدر والظرف.	٣٩٩
– مُنْزَل.	٣٩٩
مَهلِك.	٤٠٠
*المبحث الرابع: ما يحتمل التذكير والتأنيث.	٤٠٢
– اللسان.	٤٠٢
– السماء.	٤٠٤
* المبحث الخامس: ما يحتمل الاسم والفعل.	٤٠٧
– أَعْلَم.	٤٠٧
– اليَسَع.	٤١١
– بَئِسَ.	٤١٤
*المبحث السادس: ما يحتمل البناء للفاعل والمفعول.	٤١٧
تُضَارَّ.	٤١٧

– يُضَارَّ.	٤١٩
*المبحث السابع: الاحتمال في البنية ومنهجُ مكيّ فيه.	٤٢١
* الخاتمة.	٤٢٤
*مسرد المصادر والمراجع.	٤٢٥
*المسرد العام للبحث.	٤٣٤